

الحجاز

في الأزمة المالية العالمية

١٩٢٩ - ١٩٣٢

جمال محمود حجر

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر

عميد كلية الآداب جامعة الإسكندرية سابقاً

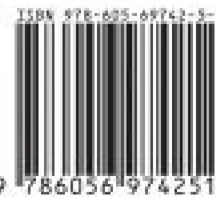
مركز التاريخ العربي للنشر

الحجاز في الأزمة المالية العالمية

جمال محمود حجر

مركز التاريخ العربي للنشر

ISBN 978-605-69742-5-1



9 786056 974251



مركز التاريخ العربي للنشر

www.arabhistorypublishing.com



الحجاز

في الأزمة المالية العالمية

1929-1932

إهداء

إلى ذكرى أمي التي لا تغيب عن الذاكرة

أرفع هذا الكتاب

المقدمة

"اعلم أن فن التاريخ فن عزيز المذهب، جم الفوائد، شريف الغاية ..."

ابن خلدون

كان تكوين المملكة العربية السعودية وولادتها قد اكتملا في مرحلة من أصعب المراحل التاريخية وأقساها، بينما شهدت نشأتها بداية الانفراج الاقتصادي والمالي، وشهد تطورها عقودا من الرخاء الاقتصادي والرفاه الاجتماعي. وهذه الدراسة تسعى إلى وضع التجربة السعودية التاريخية في مواجهة الأزمة المالية العالمية (1929-1933) المعروفة بالكساد الكبير، أمام المهتمين بالواقع الاقتصادي والمالي اليوم في الحجاز، ليقفوا على حقيقة الدور التاريخي الذي لعبته القيادة السياسية في العمل على تجاوز البلاد لتلك الأزمة في حينها.

وقد لا يؤمن البعض بنظرية "البطل" أو "الرجل العظيم" في صناعة التاريخ، ولكن هذا البعض سوف يسلم بصحة هذه النظرية حين يعلم أن المملكة العربية السعودية تكونت بالإرادة الحرة لعبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود، الذي تصدى في تكوينها لمختلف الظروف والمعوقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية المحيطة، المحلية منها والإقليمية والدولية. وإذا كان لنا أن نتناول جانبا واحدا فقط من تلك الجوانب التي كانت معوقة لقيام تلك المملكة، وهو الجانب الاقتصادي، فقد تكون المفاجأة أن هذه المملكة قد ولدت على يديه عام 1932 في ظل أزمة مالية طاحنة، وبين مجموعة من الأزمات السياسة، التي كانت قد بدأت إعمال معاول الهدم في بنائها قبل تدشينه، ومع ذلك لم تنجح كل هذه الأزمات في أن تخيب آمال الرجل وتطلعاته في تكوين الدولة الحديثة.

ومن يتأمل تأثير الثروة البترولية في المملكة العربية السعودية، وما صنعته من ثورة اقتصادية واجتماعية وثقافية وحضرية، عليه أن يقرأ التاريخ الاقتصادي لهذه الدولة، ليقف على صدق نظرية البطل في صناعة التاريخ؛ ذلك أن إعلان قيام المملكة العربية السعودية، في يوم 22 سبتمبر 1932، كان بداية متعمدة لخلق أوضاع سياسية جديدة، تهدف إلى وضع حد لمحاولات التفكك الفاشلة. وقد جعلت الصدفة التاريخية المحضة من هذا التاريخ نهاية لعهد البلاد بالأزمات الاقتصادية والمالية؛ ففي العام التالي مباشرة (1933) تم توقيع أول عقد امتياز

بترولي في المقاطعات الشرقية من المملكة مع إحدى الشركات الأمريكية، وبذلك حُلت كثير من المشاكل السياسية والاقتصادية.

وتدور هذه الدراسة حول ثلاثة محاور رئيسة:

المحور الأول يبحث في أسباب الأزمة الاقتصادية والمالية في إقليم الحجاز[1] تحديدا؛ لأن اقتصادياته كانت معتمدة اعتمادا أساسيا على السياحة الدينية، متمثلة في الحج والعمرة، وهذا المورد الخارجي وضع الحجاز في مهب ريح المتغيرات الاقتصادية والسياسية العالمية. بينما كانت نجد المعتمدة على مواردها الذاتية المتواضعة تتمتع بحد الكفاف الذي يحصنها في مواجهة الأزمات الاقتصادية الخارجية، وبالتالي لم تتأثر كثيرا بالأزمة المالية العالمية، في الفترة السابقة على إعلان قيام المملكة العربية السعودية، التي صارت تضم الحجاز ونجد وملحقاتها، وبداية الفترة النفطية التي أدخلت المملكة لأول مرة في عداد الدول ذات الهياكل الاقتصادية.

والمحور الثاني يرصد الأزمة كظاهرة عامة، ويربطها بالأزمة المالية العالمية، التي عرفت في الثلاثينيات باسم "الكساد الكبير"، وهو الكساد الذي دمر اقتصاديات العالم الغربي

[1] حين ضم عبد العزيز آل سعود الحجاز إلى نجد في عام 1925، وبويع ملكا على الحجاز في مطلع العام التالي، كان يدرك تماما الفوارق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية بين المجتمعَين النجدي والحجازي، ولذلك لم يدمجهما معا لأول وهلة، وإنما أبقى على خصوصية كل منهما، تاركا لدوره من ناحية ولعنصر الزمن من الناحية الأخرى أن يضعا حدا لتلك الفوارق، فجعل للحجاز إدارته المستقلة عن إدارة نجد، وصار هو نفسه عنصر الربط بين البلدين، واستمر ذلك حتى أدمج البلدين معا في دولة واحدة عام 1932، حين أعلن قيام "المملكة العربية السعودية" التي تحمل اسمه، دون اسم أي من البلدين. ولهذا فإن تناول تاريخ الحجاز تناولا علميا مستقلا عن باقي أجزاء المملكة العربية السعودية حتى عام 1932 يعد أمرا طبيعيا، وينسجم مع المنهج العلمي، ويتأكد ذلك إذا علمنا أن عبد العزيز آل سعود الذي كان يحكم البلدين معا، إنما كان يحكم في نجد بصفته سلطانا، ويحكم في الحجاز بصفته ملكا. ومنذ سبتمبر 1932 أصبح ملكا على "المملكة العربية السعودية" التي كونها بساعديه.

الحر والبلدان التي تدور في فلكه، ولم يسلم معظم بلدان العالم من آثاره السلبية، باستثناء الاتحاد السوفيتي[2] وبعض الدول الاشتراكية ذات الاقتصاد الموجه.

أما المحور الثالث فيسعى إلى تتبع جهود الملك عبد العزيز آل سعود المتعددة والمتنوعة للتغلب على آثار الأزمة في بلاده. وقد أولينا هذا الجانب اهتمامًا خاصًا؛ فعرضنا لمختلف المحاولات التي قام بها، والإجتهادات ذات الصلة بالعمل من أجل الخروج من الأزمة، والجهود المبذولة لإحداث التوازن المطلوب بين الدخول المتواضعة للحجازيين وقتئذ ومجالات الإنفاق الملحة التي كانت الدولة الناشئة تحتاجها.

وتعتبر حركة الإصلاح العامة، وبناء هياكل أساسية في الميادين السياسية والاقتصادية والمالية، التي تبناها الملك عبد العزيز، المجال الرئيس الذي أولته هذه الدراسة أهمية كبرى. وذلك بهدف استيعاب التجربة، وتحليلها، ووضعها بأمانة أمام الأمم الأخرى، التي قد تتعرض لظروف مماثلة كما هو اليوم، كالأزمة التي تعرض لها العالم في عام 2009، مما يستدعي البحث في التجارب التاريخية للشعوب، وهو ما يعطي للتاريخ قيمة ووزنا، عندما يثبت أنه بحق مرصد التجارب الإنسانية. ومما لاشك فيه أن البحث في هذا المجال الاقتصادي يدخل في صميم عمل المؤرخ، الذي يستلهم الماضي ليستشرف المستقبل. وهذه غاية شريفة من وراء دراسة التاريخ، كما أشار ابن خلدون.

وانطلاقا من ذلك، فليس القصد أن نفتش عن مشاكل المجتمعات لمجرد الوقوف عليها، لأنها ليست من بين القضايا التي تندرج تحت رفاهية المعرفة؛ فذلك ليس له أية دلالة أبعد من مجرد المعرفة. ولكن اهتمامنا الأصيل ينصب على رصد الظاهرة بكل أبعادها، والوقوف على أسبابها، والنتائج المترتبة عليها، لأن الأسباب ترسم لنا صورة الطريق إلى الأزمة،

[2] انظر: جمال محمود حجر، *الحجاز في استراتيجية الدعاية السوفيتية 1924- 1938* (مركز التاريخ العربي للنشر، 2019)

أما النتائج فتقيم الجهد المبذول في التعامل مع الأزمة، كما أنها ترسم لنا صورة الطريق لما بعدها، وهو ما اصطلح على تسميته باستشراف المستقبل.

وإذا كان لصورة المجتمع الحجازي، التي سعينا إلى رسمها خلال فترة الأزمة المالية، أن تكتمل في أطرها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فإنها لن تكون كذلك إلا بالنظرة الشاملة لخلفياتها محليًا وإقليميًا وعالميًا، وقد سعينا إلى استيفاء تلك الخلفيات بما يخدم الموضوع، فعرضنا في إيجاز إلى الأزمات المحلية، والاضطرابات الإقليمية، والتطورات الاقتصادية العالمية، ومواقف الدول الكبرى، وخاصة بريطانيا.

ولا ينبغي أن ينتظر القارىء منا أن نقدم مثل هذا الموضوع وفي أذهاننا الأطر الاقتصادية والهياكل الإدارية الحديثة؛ لأن اقتصاد المجتمع الحجازي وقتئذ كان اقتصادا بسيطًا، وكانت نظمه وإدارته كذلك. ولاشك في أن هذه البساطة ضيّعت على الباحث الكثير من الحقائق، نظرا لغياب الأرقام والبيانات والإحصائيات.

وأدى غياب الوثائق العربية حول هذا الموضوع، إلى الاعتماد اعتمادا أساسيًا على الوثائق البريطانية. وفي هذه الحالة لا يخلو الأمر من مجازفة غير مأمونة العواقب، لا يمكن تفاديها إلا بقدر حسن استخدام مناهج البحث في التاريخ وفي مناهج العلوم المساعدة. ولقد حاولنا أن نوازن ثقل تأثير الوثائق البريطانية على الموضوع بالبحث فيما كتبه المعاصرون من ذوي الاختصاص أو الاهتمام، وفيما كتبته جريدة "أم القرى" السعودية، وهي مصدر لا يمكن إهماله أو تجنبه أو التقليل من شأنه.

وحين سعى الباحث لوضع خطة هذه الدراسة، كان أمامه منهجان:

المنهج الأول موضوعي، ويعرض للأزمة كظاهرة على مدى الفترة التي أخضعناها للدراسة، وأساليب علاجها دفعة واحدة، ثم النتائج التي ترتبت على ذلك.

والمنهج الثاني زمني- موضوعي، إذ يقسم فترة الأزمة المالية إلى فترات أصغر حسب طبيعة كل منها، ويعرض لكل مرحلة من مراحل الأزمة على حده، وفي الوقت نفسه يتناول أساليب العلاج المستخدمة في تلك المرحلة، وهكذا.

وقد آثر الباحث أن ينتهج المنهج الأخير، لأنه يقدم صورة أكثر وضوحًا لطبيعة كل مرحلة وما يناسبها من علاج، فضلا عن أنه يُمكّن كلًا من الباحث والقارئ من لمس الحقائق عن قرب. وعلى هذا الأساس قَسّمت الدراسة إلى ثلاثة فصول رئيسة، تتناسب والمراحل الزمنية التي مرت بها الأزمة. هذا بالإضافة إلى مقدمة وتمهيد وخاتمة.

يتناول الفصل الأول الأزمة المالية كظاهرة اقتصادية وسياسية في آن واحد، ويعرض للجهود التي بذلها الملك عبد العزيز للتغلب عليها، معتمدًا في ذلك على الإمكانيات المحلية في بلاده، مستعينًا ببعض ما قدمه المستثمرون الأجانب من قروض متواضعة. كما يعرض لانعكاسات الأزمة المالية العالمية على الأزمة المالية المحلية، بحيث أصبحت ظاهرة الأزمة في بلاده ظاهرة مركبة. يتناول هذا الفصل أيضا جانبًا من محاولات الملك الاقتراض من بعض الدول الكبرى، مثل بريطانيا وهولندا والاتحاد السوفيتي. وهي مهمة كانت جد ثقيلة في ظل الكساد الكبير؛ إذ بينما عزفت بريطانيا عن تقديم أي نوع من المساعدة للملك، تردد الهولنديون، وراح السوفييت يُمْلُون شروطهم للمساهمة في مساعدته، وهو مالم يُرضِ الملك. وبذلك كان العون الخارجي غير وارد إلى حسابات الملك. أما العون الداخلي فكان مقصورًا على ما يمكن أن يساهم به التجار، وكان ذلك يجري في حدود ضيقة.

ويطرح الفصل الثاني مجالًا من مجالات الإصلاح المالي الجوهرية؛ ذلك أنه بعدما فشلت محاولات الملك عبد العزيز في التعامل مع الأزمة، من خلال الوسائل التقليدية والآنية، كان عليه أن يُطوّع النظام المالي، بحيث يتناسب وحجم المشكلة. وفي هذا المجال عالج الفصل ثلاث نقاط أساسية:

أولها جهود الملك عبد العزيز الإصلاحية في مجال العملة المحلية.

وثانيها إشراك الملك عبد العزيز لشعبه في تحمل المسئولية، مع مصارحته بواقع المشكلة[3]، فتناولنا المؤتمر الحجازي، باعتباره خطوة نحو الإصلاح. ومع أن المؤتمر فشل في حل المشكلة، إلا أنه وضع تصورًا كاملًا لحجمها، مُطلقًا يد الملك في إيجاد المخرج الذي يراه مناسبًا. ومن هنا كانت نتائج المؤتمر السياسية أهم للملك من نتائجه الاقتصادية.

وثالثها سعْي الملك إلى إيجاد نظام مصرفي دقيق يتولى مسئولية تنظيم التعامل النقدي، وتقويم العملة، والإشراف على مختلف الأعمال المصرفية في البلاد، وهو ما يمكن أن نسميه محاولة إنشاء "بنك الدولة". وبالرغم من الحرص الشديد على النجاح في هذه الحركة الإصلاحية، إلا أنها انتهت هي الأخرى إلى الفشل؛ لأن حجم المشكلة كان كبيرا.

ويعالج الفصل الثالث خطوة أخرى على طريق الإصلاح؛ فقد صار واضحًا للعيان أن أي مجال للإصلاح المالي لابد وأن يبدأ بالإصلاح الإداري. وقد أمكن ترجمة هذه القناعة في خطوتين رئيستين:

الأولى تمثلت في إعداد وتنظيم ميزانية للبلاد لأول مرة،

والثانية تمثلت في تكوين مجلس للوزراء، يكون فيه الوزير مسئولًا بصفته الفردية عما يجري في وزارته، كما هو مسئول مسئولية جماعية عن إدارة شئون الدولة. ويقصد بتحديد المسئوليات: وقف أي محاولة للتلاعب أو الهروب من تحمل المسئولية. وتعتبر هذه المحاولة الإصلاحية في مجال الإدارة خطوة رئيسة نحو الإصلاح المالي والاقتصادي، وإطلالة على العالم الحديث، وقد

[3] لاتزال بعض الحكومات تخفي عن شعوبها حقيقة الانعكاسات السلبية للأزمة المالية العالمية الحالية، التي حلت بالاقتصاد العالمي منذ عام 2008، وبالمقارنة كان الملك عبد العزيز قبل نحو ثمانين عاما يصارح شعبه بحقائق أزمته عام 1929.

ساعد ذلك التوجه على استكشاف الطريق الصحيح للخروج من الأزمة، وساعد الخروج من الأزمة بالتالي على تطوير هذا النظام وجعله أكثر ملاءمة للعصر.

ولعلي بذلك أكون قد ساهمت في إضافة عمل نافع إلى المكتبة العربية.

والله ولي التوفيق

جمال محمود حجر

الدوحة في أول يناير 2020

تمهيد

الأزمة المالية العالمية

"مازال في إمكان التاريخ الاقتصادي أن يدعي القدرة على تناول أساسيات الماضي بطريقة لا يستطيع أي فرع آخر من فروع التاريخ أن يتناولها... لأنه يقدم فهمًا أعمق للحاضر ومشاكله..."

ت. س. باركر

- **الأزمة المالية العالمية:**

"إن حقيقة وضع الأمة وما تنطوي عليه من تيارات ومشاكل لا تتكشف إلا في أوقات الأزمات، وحين تتعرض للتحديات: داخلية كانت أو خارجية. وهذا يجعلنا نتخذ من فترات الأزمات نقاط ارتكاز في دراستنا لنفهم التحول والتغيير"[4]. لا شك في أن هذه العبارة تصلح مدخلا لموضوع الأزمة المالية في الحجاز، الذي نحن بصدده الآن.

والأزمة بصفة عامة هي – كما تفيد قواميس اللغة – تطور مفاجئ نحو الأسوأ، تتضارب فيه العوامل المتعارضة أشد التضارب. وهي منعطف حاد وخطير، محاط دائمًا بالقلق. وهي خلل في أداء الشيء لوظائفه. وفي كل الأحوال تكون الأزمة ذات مردودات سلبية اقتصاديًا واجتماعيًا وأمنيًا وسياسيًا.

وعلى ضوء التعريفات السابقة يمكن القول: إن فشل الجهاز المالي في أداء وظائفه يعني أنه في أزمة، وفقدان العملة لشيء من قيمتها يعني أنها في أزمة، واختلال الميزان التجاري لغير صالح الوطن يعني أن النشاط الاقتصادي في هذا الوطن يواجه أزمة، وعجز النظام الاقتصادي عن تلبية تبعاته يعني أنه في أزمة. وينطبق ما سبق على عجز الجهاز الإداري أو الحكومي عن مواجهة المشكلات المختلفة وعن إيجاد حلول مناسبة لها.

وموضوع الأزمة المالية في الحجاز، من هذا المنطلق، إنما يدخل في إطار التاريخ الاقتصادي[5]، وهو أحد فروع التاريخ المهمة، التي لا تلقى اهتمامًا كبيرًا من الباحثين في

---

[4] عبد العزيز الدوري، *مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي* (بيروت، 1982) ص 8.

[5] الآراء الواردة حول ماهية التاريخ الاقتصادي وعلاقته بالعلوم الأخرى، هي خلاصة آراء سبعة من العاملين في حقل التاريخ الاقتصادي من البريطانيين والأمريكيين، وهؤلاء السبعة هم:

* D.C. Coleman - كولمان، أستاذ التاريخ الاقتصادي في جامعة كمبردج بانجلترا؛

* T.C. Barker باركر، أستاذ التاريخ الاقتصادي في جامعة لندن بانجلترا؛

* M.J. Daunton دونتون، محاضر في التاريخ الاقتصادي في جامعة لندن بانجلترا؛

الجامعات. ويبدو أن انصرافهم عن الكتابة التاريخية في هذا الميدان إنما يرجع، إضافة إلى أسباب أخرى، إلى ما يحتاجه هذا المجال من الإلمام بالعلوم المساعدة كعلوم الاقتصاد والاجتماع والسكان وغيرها من العلوم المساعدة ومن العلوم البينية. ومن ناحية أخرى، فإن هذا الفرع من التاريخ يتنازعه المؤرخون والاقتصاديون، ويرى كل طرف منهما أنه أولى به من الآخر، بينما يجد علماء الاجتماع فيه مجالًا خصبًا لدراساتهم.

وبالرغم من إهمال الباحثين في التاريخ للتاريخ الاقتصادي كعلم قائم بذاته، إلا أنه يُعد في تقديرنا مكونًا أساسيًا للعلوم المساعدة، التي كانت وما تزال تيسر تفهمه وتساعد على تحليله وتفسيره. وبالتالي فإنه أخذ يذوب في تلك العلوم إلى درجة تكاد تفقده هويته كعلم. هذه الأزمة التي يواجهها التاريخ الاقتصادي، تجري في الوقت الذي ينمو فيه علم الاجتماع بسرعة ملحوظة، ويرتكز علم الاقتصاد على قدمين راسختين. وبالرغم من ذلك يبقى التاريخ الاقتصادي فرعًا أصيلًا من فروع التاريخ.

ومهما يكن من أمر، فإن التاريخ الاقتصادي، الذي تُشكل دراستنا إحدى شرائحه، هو ذلك الفرع الهام من فروع التاريخ، الذي يعنى بأساليب حياة الناس في الماضي، وبدراسة العناصر الاقتصادية في المجتمعات السابقة، وبالاستخدام الاقتصادي للموارد الطبيعية والعمل ورأس المال، كما يعنى بمجالات الإنفاق والاستهلاك، بنفس القدر الذي يعنى فيه بمجالات الإنتاج، لأن كلاهما له بالطبع مردودات إيجابية أو سلبية على مستوى حجم التجارة الداخلية أو الخارجية، وبالتالي يكون لهما مردودات على العلاقات الخارجية للدول، وعلى

* R. Floud فلود، أستاذ التاريخ الحديث في جامعة لندن بانجلترا؛
* N.F.R. Grafts جرافتس، محاضر في الاقتصاد في جامعة اكسفورد بانجلترا؛
* A.G. Hopkins هوبكنز، أستاذ التاريخ الاقتصادي في جامعة برمنجهام بانجلترا؛
* A.W. Goats جوتس، أستاذ باحث في علم الاقتصاد بجامعة ديوك بالولايات المتحدة، انظر:
History today, vol. 35 (Feb. 1985): pp. 35 – 47

الاقتصاد، الذي يعني الإنتاج والاستهلاك وما بينهما من عمليات. فالمجتمعات التي تنتج ما تستهلك، إنما تكون علاقاتها في مجال التجارة الخارجية محدودة، على العكس من المجتمعات التي تستهلك ما لا تنتج، أو تلك التي لا تستهلك كل ما تنتج، فهذه أو تلك تكون سياستها الخارجية رهن بتجارتها الخارجية وفي خدمتها.

وبناء على ما سبق، فإن التاريخ الاقتصادي غير معني بوصف الظواهر الاقتصادية، أو الموارد الاقتصادية، لأن هذا شأن الجغرافيا الاقتصادية. ولا يدخل في مجال التاريخ الاقتصادي طرح النظريات الاقتصادية وتناقضاتها، أو الأرقام الإحصائية، فذلك شأن علمي الاقتصاد والإحصاء. ومع ذلك فهو يستقرئ النظريات الاقتصادية والأرقام الإحصائية، ليخرج منها بنتائج تفيد الباحث في التاريخ.

وتبرز أهمية دراسة التاريخ الاقتصادي في المجتمعات التي تعاني من الأزمات، حين ترصد تلك الدراسات ظواهر الفقر والجوع والمرض، لما لها جميعًا من علاقات مباشرة بالإنتاج والاستهلاك، ولما لها من مردودات سلبية على المجتمعات في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والحضارية بصفة عامة. ولا شك في أن دراسة الأزمات تعتبر مهمة كئيبة بالنسبة للمؤرخ. لأنها تنصب على وصف وتحليل حالات متتابعة من الفشل. ومع ذلك يبقى دور المؤرخ إيجابيًا ومشرقًا، حين يلفت أنظار الاقتصاديين إلى مجالات القصور في التخطيط الاقتصادي، وحين يقدم لهم تجارب الماضي ليستفيدوا منها. والتجربة التي بين أيدينا واحدة من التجارب الغنية بالخبرات للمجتمعات الفقيرة والمتوسطة في عالم اليوم، الذي تعصف به أزمات طاحنة مماثلة.

ومن اليسير إدراك أن الأزمة المالية في الحجاز كانت في مجملها من إفرازات الأزمة المالية العالمية، التي دمرت الاقتصاد العالمي في الفترة من 1929 وحتى قبيل الحرب العالمية

الثانية مباشرة. ومع ذلك فلا يخلو الأمر من وجود أسباب محلية تكاثفت مع الأسباب الخارجية وساهمت في تعقيد الأزمة في الحجاز.

فما هي الأزمة المالية العالمية التي أثرت في الحجاز وضاعفت من مشاكله ؟.

أدت التطورات الاقتصادية الدولية في العشرينيات إلى ما يعرف بالكساد الكبير، وهو الكساد الذي ظهر بادئ الأمر في الولايات المتحدة الأمريكية في خريف عام 1929. ويعتبره المؤرخون والاقتصاديون معًا من أعنف ما شاهده العالم الحديث حتى ذلك الوقت، فقد تعرضت الولايات المتحدة لحالات كساد قبل ذلك إحدى عشرة مرة. ولعل اهتمام المؤرخين به راجع إلى اتساع مجال انتشاره الذي شمل معظم دول العالم، وإلى طول مدته. وتكاد تجربة الأزمة المالية ومردوداتها الاقتصادية تعيد نفسها، مع اختلاف في الأسباب والنتائج وطبيعة المجتمعات، منذ حلت الأزمة الأخيرة وفرضت نفسها بقوة وشراسة بداية من عام 2008، ولعل ذلك من بين الأسباب التي جعلتنا نستدعي التجربة التاريخية السعودية للاستفادة منها.

والمتخصصون يرون نذر الكساد ويتوقعون حدوثه خلال السنوات الخمس السابقة على إعلانه، أما غير المتخصصين فيظهر لهم الكساد فجأة ، كماجرى في كساد عام 1929 وكساد 2008؛ فالكساد عادة وليد الرواج، الذي يؤدي بالتالي إلى زيادة الاستهلاك، ودفع عجلات الإنتاج إلى أقصى طاقاتها الإنتاجية. وزيادة الطلب على عناصر الإنتاج المختلفة. ومن الطبيعي أن تنعكس نتائج التطورات السابقة على البورصة بشكل مباشر. فتنشط عمليات الاستثمار، وترتفع الأسعار، وتزداد تكاليف الإنتاج، وتنخفض الأرباح، ويتراكم الفائض من الإنتاج، وبالتالي تنخفض قيمة العملة، ويسعى المضاربون إلى التخلص مما في حوزتهم من أوراق نقدية، وتزداد البطالة، وتنخفض الدخول، وتزداد الخسائر، وينقلب الرواج إلى كساد، وهو ما جرى بالفعل للاقتصاد الأمريكي في أزمتي 1929 و2008.

والإشارة واجبة هنا إلى علاقة بريطانيا بالأزمة المالية العالمية (1929- 1933)، لأنها كانت الدولة الكبرى الأولى المعنية بالشرق الأوسط في ذلك الوقت، وفي الوقت نفسه كانت معنية بكثير من بلدان العالم الإسلامي التي تدور في فلكها، وهي البلدان التي يعتمد الحجاز في اقتصادياته عليها. وكانت بريطانيا بحكم وزنها الاقتصادي العالمي طرفًا رئيسًا في الأزمة؛ لأنها كانت تتزعم توجيه النظام المالي العالمي من خلال قيادتها لمجموعة الإسترليني، وإن كانت قد عادت، بعد استقرار النظام الاقتصادي الأوروبي في عام 1925 إلى نطاق الذهب، وعادت معها بالطبع مجموعة دول الإسترليني. ولكن تقدير بريطانيا لعملتها، بعد العودة إلى قاعدة الذهب، لم يتم طبقًا لمعدلات الاستبدال الواقعية، وإنما طبقا لسعر تبادل مرتفع.

وعلى العكس من اتجاه بريطانيا هذا، نلاحظ أن فرنسا خفضت قيمة عملتها، فانخفضت أسعار صادراتها. وانعكس ذلك بالطبع على تجارة بريطانيا الخارجية، التي ارتفعت أسعارها، ونتج عن ذلك خروج الذهب من بريطانيا إلى فرنسا، واضطراب سوق لندن المالية، واضطرت انجلترا إلى تسديد ديونها من رصيدها من الذهب، الذي بدأت احتياطياته تتناقص، خاصة وأنها كانت قد وافقت، في مرحلة سابقة، على أن تؤجل دول وسط أوروبا دفع الديون المستحقة عليها لبريطانيا.

وفي عام 1931 وبعد انهيار النظام المالي في دول أوروبا، اضطرت بريطانيا إلى اتخاذ خطوتين:

الأولى: الخروج من جديد على قاعدة الذهب،

والثانية: تخفيض قيمة الجنيه الإسترليني، وتبعها في هذا 32 دولة أخرى، وذلك في محاولة لتنشيط تجارتها الخارجية والتخلص من حالة الكساد.

وفي الولايات المتحدة استفاد الأمريكيون كثيرًا من الاضطرابات المالية التي جرت في أوروبا في العشرينيات من القرن العشرين، وعم الرخاء حتى وصل إلى الذروة، فكانت الانتكاسة

التي أشرنا إليها، والتي شملت معظم أنحاء العالم. وهكذا عانى الغرب بصفة عامة من أزمتين في وقت واحد: الأزمة الاقتصادية وواجهتها البطالة، والأزمة النقدية وواجهتها التضخم، وانعكست آثار ذلك كل على العالم.

ويرجع سبب انعكاس الأزمة المالية في أوروبا وأمريكا على كثير من دول العالم إلى أهمية أوروبا وأمريكا ودورهما المؤثر والفعال في الاقتصاد العالمي، فالإنتاج الصناعي الأمريكي في عام 1929 مثلًا بلغ 46 % من الإنتاج الصناعي لأربع وعشرين دولة من كبريات الدول الصناعية في العالم، بينما بلغ استهلاكها في العامين السابقين على بداية الأزمة 39 % من إجمالي استهلاك أكبر خمس عشرة دولة مستهلكة في العالم.[6]

- **الأزمة المالية في الحجاز:**

فما هي العلاقة بين النظام الاقتصادي الحجازي البسيط ونظم الاقتصاد الغربية، ذات الهياكل والأطر المحددة؟

تبدو العلاقة بين الاقتصاد الحجازي والاقتصاد العالمي من الناحية التنظيرية أو التنظيمية غير واضحة، وهذا صحيح إلى حد كبير؛ لأن الاقتصاد الحجازي كان بسيطًا في تكوينه، ولم تكن قد تحددت بعد ملامحه الهيكلية، ومع ذلك يلمس القارئ للوثائق انعكاس آثار الأزمة العالمية على الحجاز بوجه خاص، دون باقي أنحاء البلدان الواقعة تحت حكم عبد العزيز آل سعود؛ لأن الحجاز بطبيعته الدينية بلد مفتوح يقصده جميع المسلمين، وموارد الحج السنوي تشكل العمود الفقري لاقتصادياته قبل اكتشاف البترول. ومن هنا ارتبطت أوضاعه المالية بالأوضاع المالية للبلاد الإسلامية، التي كانت تدور في فلك الدول الأوربية بشكل

[6] *History today,* vol. 35 (Feb. 1985): pp. 35 – 47

أو بأخر؛ فأشكال التبعية للغرب كانت متنوعة. وبعبارة أخرى فإن علاقة الاقتصاد الحجازي بالاقتصاد العالمي نشأت من خلال علاقة المسلمين الروحية والعضوية في مختلف أنحاء العالم بالحجاز.

وبالطبع فإن اقتصاديات البلاد الإسلامية كانت تدور بالتبعية في فلك اقتصاديات الدول الغربية. فإذا ما أصيبت هذه في اقتصادياتها، كما حدث إبان فترة الكساد الكبير، فإن ذلك ينعكس بشكل مباشر على البلدان الإسلامية والمسلمين. ولما كان الاقتصاد الحجازي يعتمد أساسًا على موسم الحج السنوي، الذي يزدهر بازدهار أحوال المسلمين وينهار بانهيار مواردهم، فإن ذلك يعني انعكاس الآثار السلبية للأزمة المالية العالمية على الحجاز بطريقة غير مباشرة. وهكذا صارت الأزمة المالية في الحجاز أزمة مركبة ناتجة عن الأزمة المالية العالمية من ناحية، وعن التطورات السلبية المحلية من الناحية الأخرى. وطبقًا لشهادة المعاصرين "كان يفد إلى مكة المكرمة حجاج من كل أطراف المعمورة، جالبين معهم أفكارًا أجنبية، ونقودًا أجنبية، وسلعا أجنبية، وكل أنواع المخترعات الحديثة، ونتيجة لذلك كانت هذه المدينة (مكة) أكثر مدن المملكة تقدمًا وعالمية"[7]. ولا شك في أن الأزمة المالية العالمية أدت إلى انحسار عدد الحجاج[8]، وبالتالي انحسار الأموال والأفكار والمخترعات الحديثة التي تقود إلى التقدم في الحجاز. ولكن يبقى أن مكة ظلت أكثر مدن المملكة عالمية.

---

[7] محمد المانع، *توحيد المملكة العربية السعودية* (الرياض، 1982) ص 219.

[8] قبل عام 1930 كان عدد الحجاج مائة ألف حاج: انظر:

Monroe, E., *Philby of Arabia* (London, 1973) p.173.

وفي عام 1930 هبط عدد الحجاج إلى 85 ألف: انظر:

Jeddah Report, May 1930, E 3605 / 92 / 91, F. O. 371 / 14460.

وفي عام 1931 هبط عدد الحجاج إلى 40 ألف، وفي عام 1932 هبط إلى 30 ألف، وفي عام 1933 هبط إلى 20 ألف: انظر:

لقد كانت اقتصاديات الحجاز بالرغم مما بدت عليه من بساطة، إذا نظرنا إلها بعين الحاضر، أكثر تنظيمًا من اقتصاديات أي إقليم أخر يقع تحت حكم الملك عبد العزيز؛ فالمجتمع الحجازي كان مجتمعًا حضرياً، يقوم اقتصاده على الحج والتجارة، التي تنشط بنشاط حركة الحجيج. بينما كان اقتصاد المجتمعات الأخرى تحت حكم الملك عبد العزيز اقتصاد البداوة والتجارة، وكانت الإسهامات المالية لاقتصاد البداوة في إدارة شئون الدولة أقل شأنًا بالطبع من إسهامات الحجاز. ومن اللافت للنظر أن معظم بنود الإنفاق في تلك الفترة، كانت تنفق على المناطق غير المستقرة نظرًا لحاجتها إلى جهاز أمن قوي قادر على حفظ النظام[9]. لقد كانت الحاجة إلى المال مُلحة، وكانت الحاجة إلى تحقيق الأمن الذي وعد به الملك عبد العزيز المسلمين أكثر إلحاحًا[10].

ومن بين المشاكل التي امتصت معظم موارد الملك عبد العزيز وإصابتها بالضعف والهزال، مشكلة تمرد الإخوان في شمالي نجد عام 1929، وهي المشكلة التي تزامنت مع بداية الأزمة المالية العالمية. وكذا حركة تمرد حميد بن رفادة[11] في عام 1932 في شمالي الحجاز، التي تزامنت مع نهاية احتدام الأزمة المالية العالمية. هناك كذلك أوضاع الحدود غير المستقرة مع كل من العراق وشرق الأردن واليمن وإمارات الخليج العربي. وهناك أيضًا النشاط الذي كان يمارسه الهاشميون ضد نظام حكم الملك عبد العزيز في الحجاز.

Monroe, E., op. cit. p. 173.

[9] Long, D.E., Saudi Arabia, The Washington Papers, No. 39, p. 42

[10] انظر جمال محمود حجر, "إنهاء الملك عبد العزيز الامتيازات الأجنبية في الحجاز", الدارة, العدد 1 السنة 10 (1984)

[11] انظر جمال محمود حجر, "مصر والأردن وحركة ابن رفادة مايو- يوليو 1932"، *إصدارات مجلة كلية الآداب، جامعة الإسكندرية*، رقم 29 (2003)

وإضافة إلى المشاكل السابقة، التي استلزم التعامل معها كثيرًا من المال، فإن برامج الملك عبد العزيز وجهوده في مجالات النهوض بالبلاد، ونشر التحضر، وتوطين البدو، وإقرار الحدود، كانت تتطلب أموالا كثيرة، وهو ما يضاعف الإحساس بالأزمة. لقد تداخلت الأزمات والمشاكل، الداخلية منها بالخارجية، والاقتصادية بالسياسية، وصارت الأعباء الملقاة على الملك عبد العزيز معقدة ومركبة، وكان عليه وحده عبء الخروج من هذا المأزق، في وقت لم تكن لديه مؤسسات بالمعنى الاصطلاحي للكلمة تتحمل عبء التعامل مع الأزمة.

ولسنا في حاجة إلى جهد كبير كي نبين أن المال كان عصب الحياة السياسية والاقتصادية للملك عبد العزيز. ففضلا عن أنه العنصر الأساس للخروج من حزمة المشكلات والأزمات التي واجهته، فإنه كان ضروريا لتسييس القبائل؛ وقد درج الملك عبد العزيز على استقطاب القبائل المتمردة أو الضعيفة الولاء بالمال، وهذا يعني أن حاجة الملك إلى المال، أو عجزه عن توفيره في الوقت المناسب، قد يؤدي إلى تفاقم الأزمات وتفجرها. ومن هنا تتأكد خطورة استمرار حالة المعاناة من الأزمة المالية، نظرًا لمردوداتها السلبية على الأوضاع الأمنية والسياسية. ويؤكد محمد المانع، مترجم الملك عبد العزيز في ذلك الوقت، على هذا المعنى حين أنشأ يقول:

"لقد اعتاد الملك على أن يوزع الهدايا بعد انتهاء مجلسه العام الذي يستطيع أن يحضره كل إنسان. وبعد انتهاء المجلس، يتلقى الملك قائمة بأسماء من حضروه ليكتب أمام كل اسم عطاءه، ولم يحدث أن أحدًا من هؤلاء ذهب صفر اليدين. والواقع أن كمية المواد الممنوحة كانت من الكثرة بحيث كان توزيعها ينظم عن طريق المستودع المركزي في وسط مدينة الرياض. وغالبًا ما كان في تلك العطايا شيء أكثر من مجرد الكرم. فقد كان من العادة أن يأتي جميع البدو الذين حاربوا مع الملك إلى مجلسه العام مرة كل سنة... وكان معدل ما يعطي لكل بدوي ثلاثة جنيهات ذهبية وثوب وغترة. وإذا كان من مشايخ البدو الصغار، أعطى ستة جنيهات وثوبًا من النوع الممتاز. وكان جميع البدو لا يتركون جلالته إلا وقد منحوا أكيازًا من الرز

وسلالًا من التمر وشيئًا من السكر والشاي والقهوة. وكان كل من أدى خدمة خاصة للملك أو برز في معركة من معاركه يعطى هدايا إضافية تعبيرًا عن امتنان جلالته. وكانت هذه الهبات الممنوحة لرجال القبائل مصدرًا مهمًا من مصادر دخلهم السنوي. وكانت لذلك عاملًا كبيرًا في ضمان ولائهم للملك".[12]

فإذا أضفنا إلى كل ما سبق أن الملك عبد العزيز لم يستثمر عملية الحج استثمارًا اقتصاديًا، وإنما درج منذ تولى الأمر في الحجاز على تيسير زيارة بيت الله أمام جميع المسلمين، لكسب الرأي العام الإسلامي إلى جانبه والتأكيد على دوره الإيجابي في الأماكن المقدسة[13]، ولكن هذه السياسة ضاعفت من الإحساس بآثار الأزمة. مما دفع الملك إلى تبني سياسة معاكسة حين اضطر إلى رفع رسوم الحج وتقليل الإنفاق العام. وجاءت هذه الخطوة بنتائج سلبية تمامًا لكل التوقعات، إذ أصبحت عملية الحج عملية مكلفة للغاية في ظل ارتفاع أسعارها، وانخفاض قيمة العملات. وهكذا كان الحجاز في مهب ريح التغيرات العالمية، خاصة وأنه – على العكس من نجد – لا يقوى على إطعام سكانه، فأرضه كما وصفها ابن خلدون هي تلك "الأرض الحَرّة التي لا تنبت زرعًا ولا عشبًا بالجملة".[14]

---

[12] محمد المانع، مرجع سابق، ص 229.

[13] انظر: جمال محمود حجر، " إنهاء الملك عبد العزيز للامتيازات الأجنبية في الحجاز ", مجلة: *الدارة*، العدد1، السنة 10 (1985).

[14] ابن خلدون، المقدمة (دار الشعب, القاهرة) ص 81.

الفصل الأول

جهود الملك عبد العزيز في التغلب على الأزمة

1929 -1931

"الموقف المالي للحكومة (في الحجاز) أبعد ما يكون عن الأمان، وعائد الحج السنوي مخيب لكل التوقعات"

بوند إلي هندرسون

3 مايو 1930

وانتقالا من دائرة التنظير المنهجي دخولا إلى واقع الأزمة المالية في الحجاز، يستعرض هذا الفصل الانعكاسات السياسية للأزمة، ويحللها اعتبارًا من مطلع عام 1929 وحتى منتصف عام 1931. ويدخل في إطار ذلك مجموعة من العناصر الرئيسة، مثل: أسلوب الملك عبد العزيز في إدارة شئون بلاده، وحرصه في هذه المرحلة على تحقيق الأمن والاستقرار، وما يترتب على ذلك من زيادة في النفقات، التي تستلزم فرض ضرائب جديدة، وزيادة الضرائب القائمة بالفعل. وحين تتعقد الأمور المالية يلجأ الملك إلى الاقتراض من التجار، ويطلب إلى دائنيه تأجيل مطالبته بالأقساط المستحقة عليه، ويسعى للاستفادة من المستثمرين الأجانب في بلاده، كالبنك الهولندي والبنك الشرقي. ويوظف المستعرب البريطاني الشهير سان جون فيلبي[15] لإقناع الحكومة البريطانية كي تساهم في تخفيف واقع الأزمة المالية في الحجاز. ومع منتصف عام 1931 تشتد الأزمة المالية العالمية، وتنعكس آثارها السلبية على الحجاز، وتفشل جميع الجهود في التخفيف من حدتها وانعكاساتها، كما أن الجهات التي كان يمكن أن تساهم وتخفف من الأزمة صارت عاجزة عن القيام بهذا الدور. هذه هي الخطوط العريضة التي سيتناولها هذا الفصل.

أفادت تقارير المسؤولين البريطانيين في الحجاز أن عام 1929 أقبل وهو يحمل نذر الأزمة المالية العالمية الطاحنة، وأن الموقف المالي هناك "غير مقنع على الإطلاق"، فالملك عبد العزيز كان في حاجة لأن ينفق كثيرا من المال على تحقيق أمن البلاد الداخلي والخارجي، وأكدت هذه التقارير على أن هذه الالتزامات ضاعفت من واقع الأزمة، التي لم يكن وقعها أمرًا هينًا على نفس الملك، لأنه كان يعاني بالفعل من مجموعة من الأزمات المتنوعة التي تهدد مستقبله السياسي، وجميعها ما كان يمكن معالجتها بغير المال الوفير. ومن بين تلك الأزمات:

[15] انظر: جمال محمود حجر، "سياسة بريطانيا في الجزيرة العربية 1919- 1926"، مجلة *الدارة* السعودية، العدد 2، السنة 29

1- أزمة علاقاته بالأشراف (الملك فيصل في العراق، والأمير عبد الله في شرق الأردن) وقد كان عبد العزيز على يقين من أن بريطانيا كانت تقف خلفهما بقوة، بحكم مسؤولياتها تجاه مناطق الانتداب.[16]

2- أزمة تمرد الأخوان، وهذه لها علاقة مباشرة بالحضور البريطاني كدولة منتدبة في كل من العراق وشرق الأردن.[17]

3- أسفرت الأزمتان السابقتان عن أزمة ثالثة أشد خطرًا على مستقبل الملك عبد العزيز السياسي، وهي تدهور علاقاته ببريطانيا، الصديقة التي طالما بقى الملك حريصًا على استقطابها في محاولة لتحييد دورها المناصر للأشراف.[18]

4- وهناك أزمة أو ردة في موقف الحجازيين من سياسة الملك المالية والإدارية، وقد اتضح أثرها من حالة عدم الرضا عما آلت إليه أحوال بلادهم الاقتصادية والمالية من تدهور، اعتقادًا منهم أن الملك يأخذ أموالهم لينفقها على إدارة مناطق "غير حجازية" (نجد).

والأزمات الأربعة السابقة على أهميتها وخطورتها ليست موضوع هذه الدراسة، ولكنها كانت أعباء ثقيلة على الملك، وضاعفت من انعكاسات الأزمة المالية العالمية على بلاده.

تلك إذن صورة عامة لمجمل المشكلات التي تزامنت مع الأزمة المالية العالمية، وكان على الملك عبد العزيز أن يواجهها جميعا في الوقت نفسه الذي يواجه فيه الأزمة المالية في الحجاز. ولا شك في أن علاج الأزمات السابقة كان رهنا بمدى نجاح الملك في علاج الأزمة المالية، رغم أنها كانت زمنيا آخر الأزمات في الظهور. ومع ذلك فلم يكن من بين تلك الأزمات ما يمكن

[16] G. Hagar, Britain, Her Middle East Mandates and the Emergence of Saudi Arabia.

[17] Ibid.

[18] جمال محمود حجر, "تدهور العلاقات البريطانية السعودية 1932" (قيد النشر) .

تأجيله إلى حين التخلص تمامًا من إيقاع الأزمة المالية، فجميعها كانت أمورًا عاجلة تتعلق بأمن البلاد ومستقبلها السياسي. وإذا كان الأمر على هذه الدرجة من التعقيد، فكيف استطاع الملك أن يحل هذه المعادلة الصعبة، وخاصة حينما انعكست ملامح الأزمة المالية العالمية بآثارها السلبية على أعداد الحجيج، وعلى انخفاض قيمة العملة، وعلى اضطراب أحوال الدول الكبرى التي كان الملك يأمل في أن يتلقى مساعداتها.

- **جهود الملك عبد العزيز في التصدي للأزمة المالية:**

كان على الملك أن يعطي الأولوية لمستقبل البلاد السياسي، وبالتالي كان عليه أن يبدأ في التعامل مع الأزمة السياسية في نجد، ففيها تكمن أصول المشاكل التي كان يعاني منها. وكان عليه أن يسترضي القبائل المترددة، وأن يحسم الأمر مع القبائل المتمردة، وأن يقطع الطريق على زعماء التمرد من الإخوان. ولسنا هنا بصدد إراقة مزيد من المداد حول موضوع تمرد الإخوان[19]، ولكننا معنيون هنا فقط بالآثار الاقتصادية والمالية لهذه الحركة. ومهما يكن من أمر، فقد كان الملك يعرف طريقه جيدًا. وكان يعرف أن الإنفاق على القبائل ببذخ بين الحين والآخر يمكن أن يضمن له الأمن والاستقرار الذي يريد.

أما علاقته ببريطانيا ومحاولاته المتكررة لتأمين صداقتها بهدف تحييدها سياسيا، فقد كان ذلك متوقفا بالدرجة الأولى على نجاحه في استقطاب القبائل النجدية المتمردة، ووقف غاراتها عبر الحدود من نجد على مناطق الانتداب البريطاني في العراق وشرق الأردن، أو القضاء عليهم تماما، وبالتالي فإن نجاح الملك في تحقيق الأمن الداخلي من ناحية، وأمن مناطق

[19] See: G. Hagar, Britain, Her Middle East Mandates and the Emergence of Saudi Arabia. (Keele University, 1981)

الحدود من ناحية أخرى، يمكن أن يؤدي إلى توطيد علاقته ببريطانيا وتحييدها، فلا تُلقي بكامل ثقلها وراء الأشراف أعداءه التقليديين في العراق وشرق الأردن.

أما الحجازيون فكان استرضاؤهم مرهونًا بوقف ما يعتقدون أنه استنزاف لمواردهم المالية، التي تنفق على الأمن في مختلف أرجاء المملكة، ولما كانت تجربتهم في الحياة داخل الإطار الواسع للدولة الجديدة تجربة جديدة، فقد كانوا يرون أن البلاد الواقعة خارج الحجاز لاتعنيهم. كانت القضية إذن قضية مالية لكل الأطراف الداخلية بما فيها الملك. وصار السؤال المطروح: من أين يأتي لملك بالمال الذي يتغلب به على كل مشاكله؟.

في هذه الدوامة اللانهائية سعى الملك عبد العزيز للاقتراض من ثلاثة بنوك أجنبية تعمل وقتئذ في الحجاز في مواسم الحج السنوية:

الأول: البنك الهولندي [20] وكان معنيًا بالنشاط المصرفي لحجاج إندونيسيا والمستعمرات الهولندية في الحجاز.

والثاني: شركة جيلاتلي هانكي وشركاهما[21] وهذه كانت معنية بتقديم التسهيلات المصرفية للجاليات الأوروبية في الحجاز، وكانت نشيطة للغاية.

والثالث: بنك الهند الصينية والسويس[22] وكان يقدم خدماته للحجاج القادمين إلى الحجاز من الهند الصينية ومن المستعمرات الفرنسية.

[20] Natherland's Trading Society

[21] Messers. Gellately &Co.-

[22] Banque de L' Indochine et de Suez

وكانت هذه المصارف الثلاثة تقدم خدماتها المصرفية للحجاج الوافدين تحديدا وليس للسوق المحلية[23].

طلب الملك عبد العزيز من البنك الهولندي قرضًا يساعده في الخروج من الأزمة. ولكن البنك الذي كان قد أقرض الملك في مناسبات سابقة، رفض تلبية طلبه هذه المرة إلى أن يقوم بتسديد ما اقترضه من قبل[24]. وتعقد الموقف المالي أمام إلحاح ضرورات الإنفاق وعزوف البنك الهولندي عن مواصلة التعاون مع الملك.

- **منهج الملك عبد العزيز في إدارة الأزمات:**

لم تكن الهموم الأمنية والمالية السابقة هموم دولة، كما هو مألوف اليوم، يتحمل الملك عبد العزيز باعتباره ملكا جانبًا منها، يتناسب وحجم المسئولية الملقاة على عاتقه، وإنما كان الأمر غير ذلك تمامًا. فالملك كان يحكم مملكته المترامية الأطراف حكمًا شخصيًا، وبالتالي فإن هموم بلاده العامة هي همومه الشخصية. ومن هنا نجده لم يتردد في أن يرد على سائله ذات مرة حين سأله: "أين الدولة"؟ و "أين الحكومة"؟ فأجاب: "أنا الدولة". وبذلك بقي حكمه كاسحًا لكل من هو دونه، وظل العالم الغربي غير قادر على استيعاب ذلك أو تفسيره في تلك المرحلة.

وحين ذهب أحد الخبراء الهولنديين لتقديم المشورة إليه في برنامج للإصلاح المالي، وبدأ في شرح وجهة نظره، توقف العمل تمامًا في مشروع الإصلاح المالي والميزانية المقترحة، لأنه

[23] Wilson, R, "The Evolution of the Saudi Arabia Banking System and its relation with Bahrain" cited in: *State, Society and Economy in Saudi Arabia*, ed. by: Niblock, T., (London 1982) p. 280.

[24] Jeddah Report, January 1929, E 1028/94/91, F.O. 371/13728.

كان يعكس فهما مختلفا لطبيعة الدولة الناشئة، بل كان يقارنها بالدول الغربية المستقرة.[25] وكانت فلسفة الملك في وقف المشروع الإصلاحي مبنية على أنه هو الدولة، وان الميزانية ميزانيته، وأن أسلوب إدارته لبلاده لا يمكن أن يتم طبقًا للنظم والقوالب المعروفة في الغرب، لأن البناء الاجتماعي والثقافي لشعبه لا ينسجم وتلك النظم أو القوالب، وأن رؤيته الآنية للأحداث هي أنسب أساليب التعامل مع شعبه، الذي يتكون من مجموعة من القبائل. وبعبارة أخرى فإن إدارته لبلاده كانت "إدارة أبوية"، وليست "إدارة حكومية" أو إدارة موظفين، فهو يفهم شعبه جيدا، ويتعامل معه تعاملا مباشرا، خاصة وأن ثقافة أهل قلب الجزيرة العربية في نجد كانت مجهولة للأوروبيين، الذين لم يكونوا يعرفون عنهم شيئا إلا من خلال تقارير الرحالة ورواياتهم.

لم تكن لدى الحكومة البريطانية معرفة رسمية بتلك المناطق المعزولة في قلب الجزيرة العربية قبل زيارة كل من الكابتن شكسبير[26] في عام 1911 وفيلبي[27] في عام 1917. وبينما لم تكن الزيارة الأولى كافية لتكوين أي انطباع لدى البريطانيين عن الحياة السياسية للقبائل،

---

[25] Maulen, D. Van der, *The Wells of Ibn Saud*, (London, 1959) pp. 188 –189

[26] كان الكابتن وليام شكسبير I. Shakespear W. H. يعمل وكيلا سياسيا بريطانيا لدى شيخ الكويت منذ عام 1910، ولم يكن لدى عبد العزيز وقتئذ أي شكل من أشكال التمثيل السياسي أو الدبلوماسي، ولذا انتهز شكسبير فرصة وجود عبد العزيز بالقرب من الحدود الكويتية ليتواصل معه، وليسجل بذلك أول تواصل رسمي بريطاني مباشر معه. انظر:

Hagar, G.," Anglo Saudi Relations and the making of the treaty of Darain1910-1915", (unpublished)

[27] كان جون فيلبي Philby Johnوقتئذ يعمل ضابطا سياسيا في الخدمة المدنية لحكومة الهند البريطانية، وقد كلفته حكومته بزيارة كل من عبد العزيز آل سعود والشريف حسين لتوظيفهما إلى جانب بريطانيا في الحرب العالمية الأولى ضد الدولة العثمانية وحلفائها. وقد سجل فيلبي هذه المهمة في في ثلاثة مجلدات نشرها فيما بعد. الأول والثاني بعنوان: *The Heart of Arabia*, (London 1922)

والثالث بعنوان: *Arabia of The Wahhabis* (London 1928)

كانت الثانية مفيدة على المستوى الرسمي لفترة محدودة، فقد جاب فيلبي خلال عام واحد الجزيرة العربية من البحر إلى البحر، ولكن دور فيلبي الرسمي انقطع بسبب اعتزاله الخدمة، رغم بقائه إلى جانب الملك عبد العزيز مستشارًا ورجل أعمال.

لم يفصل هذا النظام الأبوي أو الشخصي في الحكم بين الأسرة الحاكمة والدولة، لسببين أساسيين:

السبب الأول: أن الدولة لم تكن تحمل ذلك المفهوم الحديث الذي نعرفه عن الدولة الآن، وإنما كانت مجرد إطار أوّلي له. ولا يجب أن يغيب هذا المفهوم البسيط عن أذهاننا ونحن نناقش قضايا هذه المرحلة.

والسبب الثاني: أن الحكم في مثل هذه الدولة، طبقا لرؤية فيلبي، كان يعتمد بالدرجة الأولى على قدرات الملك الخاصة في التحكم والسيطرة على الأشخاص الذين يلقاهم وجهًا لوجه، سواء أكان هؤلاء دبلوماسيين أجانب، أم زعماء قبائل من بين رعاياه.

جرت حول ذلك الوقت حركة تنظيمية ليس لها دخل بعملية الإصلاح، وكان ذلك حين تقرر إخضاع الإدارة المالية في مكة والإدارة المالية في جدة لإشراف إدارة عامة تجمع بين دفتيها كل المعاملات المالية. وأطلق على الإدارة الجديدة اسم "وكالة المالية العامة" وعين الشيخ عبد الله السليمان رئيسًا لها بلقب "وكيل المالية العام". الهدف من وراء هذه الخطوة هو إحكام الرقابة على جميع الشئون المالية لتنظيم جباية الأموال وإنفاقها. وظل هذا النظام قائمًا طوال فترة الأزمة المالية. وفي عام 1933 تحولت " وكالة المالية " إلى "وزارة المالية "،وبقى عبد الله السليمان وزيرًا لها.[28]

[28] كان عبد الله السليمان (1884- 1965) شخصية نجدية من عنيزة، لعب دورا مهما في تلك المرحلة من تأسيس الدولة السعودية الحديثة، بدأ حياته تاجرا متنقلا بين الخليج والهند، وثق فيه الملك عبد العزيز، وجعل منه الوزير الأول في تجربته الإدارية في مملكته حديثة النشاة، فكان له ذراعه الأيمن وعصابة رأسه في فترة الأزمة المالية. انظر عنه دراسة تفصيلية في: عبد الرحمن بن سعد العرابي، *عبد*

ومن اللافت للانتباه أن الملك كان يملك القدرة على مواجهة مفاوضيه وخصومه. فقد اعتمد في توطيد أركان مملكته على أسلوب "التفاوض والمهادنة" في علاقاته الخارجية. أما في الداخل فقد آثر "دمج الأسرة الحاكمة في الدولة" أو "دمج الدولة في الأسرة الحاكمة". وسياسته في تعدد الزوجات إنما كانت تهدف إلى تحقيق نتائج سياسية، قصد من ورائها أن يكون له أصهار وأبناء في مختلف أرجاء دولته، يقومون معه على حمايتها، وهي فلسفة أثبت التاريخ صحتها. وما كان من اليسير القبض على زمام مجتمع بدوي تقليدي بوسيلة أفضل من تلك الوسيلة [29].

لقد تمتع الملك عبد العزيز بقدرات قيادية عالية. ونجح في أن يظل كذلك طوال حياته السياسية. وكان قادرًا على استقبال رعاياه استقبال الضيوف، وتوديعهم محملين بالهدايا القيمة، بعد أن يستمع جيدًا إلى كل ما يقولون. وقد ساعد هذا الأسلوب في أن يخرج أشد معارضيه من مجلسه وقد تحول إلى صفوف الموالين. ومع أن هذا الأسلوب حقق كثيرًا من النتائج السياسية الإيجابية، إلا أن سلبياته على خزانة الملك كانت كذلك كثيرة. فقد كان الملك يرى في إنفاق الأموال على القبائل لإبقائها على ولائها له ميزة تفوق كثيرًا محاولة إبقائها على هذا الولاء بالقوة، إذا ما أظهرت روح التمرد[30].

كان الملك عبد العزيز يتمتع بالقدرة على صنع القرار السياسي بنفسه، مع أنه كان محاطًا بالمستشارين. وكان "أمن الدولة" عنده لا ينفصل عن "أمنه الشخصي". والعكس كذلك صحيح، فهو الذي سبق أن قال: "أنا الدولة". ومن هنا اقتضى الأمر أن يؤكد الملك ذاته عند

الله السليمان الحمدان.. سيرة وتاريخ (شركة تارة الدولية، 2018)؛ وانظر كذلك: فؤاد حمزة، *البلاد العربية السعودية* (الرياض، مكتبة النصر الحديثة، 1936) ص 159.

[29] Philby, St.J., *Saudi Arabia* (London, 1955) p.298.

وحسبما قدر فيلبي وقت كتابته للكتاب السابق، يوجد في المملكة العربية السعودية أمير واحد لكل خمسة آلاف شخص.

[30] Bill, J.A. and Leiden, C., *The Middle East Politics and Power* (U.S.A. 1976) p. 133.

قبائله في كل مناسبة، وقد كان لذلك بالطبع التزامات على خزانته. أو كما يقول بوند W.L.Bond الوكيل السياسي البريطاني في جدة، كان الملك ينفق كثيرا من المال على "التقاليد الملكية الصرفة" باعتبارها أحد مظاهر القوة.[31]

لم يحدد لنا بوند ما المقصود بالتقاليد الملكية عند الملك عبد العزيز. ونحن لا نعرف – حتى ذلك الوقت – أنه كان يهتم بالمراسيم والأمور الرسمية قدر اهتمامه بأن يكون دائمًا أكبر ممن حوله، وأقدر عليهم، وأوسع منهم صدرًا. فإذا كان بوند يقصد ذلك، فقد أصاب، لأن الملك أنفق في هذا المجال كثيرًا من المال، ولأن ذلك كان ضرورة سياسية وأمنية، أكثر مما كان يعني أي شيء أخر من مظاهر المُلك، فبوند بتقاليده الغربية لم يفهم خصوصية المجتمعات البدوية. فقد كان الملك يتابع بنفسه كافة مجالات الإنفاق المالي. وحين كان مندوب الشئون المالية يعجز عن تلبية طلبات الملك المالية، كان يقدم إلى مدير المالية بيانًا مفصلًا بأسباب العجز، مدعومًا بالفواتير التي تبين المجالات التي أنفق فيها ما جمع من أموال، حتى يدفع عن نفسه تهمة التقصير، كما جرى في صيف 1929[32].

وفي أكتوبر 1929، حين جمعت حكومة الحجاز مبلغ 60،000 (ستين ألف) جنيه إسترليني تبرعات من القبائل في منطقة الطائف لتنفق منها على تحسين أحوال الحجاز، وتهيئته لاستقبال الحجاج والتيسير عليهم، كان ذلك يعني أن الحكومة كانت تعتمد بالدرجة الأولى على تبرعات المواطنين الحجازيين وجهودهم لتحسين أحوال بلادهم، كما يعني أن أعباء الملك المالية كانت متشعبة، لدرجة أنه لم يكن يستطيع الوفاء بمتطلبات الأماكن المقدسة. وبينما كانت أمور الملك المالية على هذا النحو من السوء في ظل الأزمة المالية العالمية، طالبته الحكومة البريطانية بتسديد 13،000 (ثلاثة عشر ألف) جنيه إسترليني دينًا واجب الأداء، كان

---

[31] Jeddah Report, Sept. 1929, E 6006/94/91, F.O. 371/13728.

[32] Jeddah Report, July 1929, E 4713/94/91, F.O. 371/13728.

ثمنًا لطائرات وأسلحة وذخائر، كان قد اشتراها منها، ومستحقات للطاقم القائم على تشغيل وصيانة الطائرات التي كان الملك قد اشترى أربعا منها لتكون نواة لسلاح طيران يُمكنه من أن يراقب حالة الأمن في المناطق الشرقية والشمالية من بلاده.[33] ولم يكن إصرار الحكومة البريطانية على استرداد أموالها في الخارج في ذلك الوقت إلا نتيجة مباشرة للأزمة المالية العالمية وانهيار بورصة لندن.

ومع خريف 1929 فشلت جهود عبد الله السليمان (مدير المالية) في تلبية مطالب الملك المالية، فلجأ في آخر المطاف إلى الاقتراض من التجار. وبينما كانت المحاولة غير موفقة مع تجار جدة، كانت مثمرة مع تجار ينبع والوجه، ولكن تجاوب هؤلاء كان مشروطًا بأن تخصم المبالغ التي سيقدمونها للحكومة من الضرائب المستحقة عليهم في المستقبل. وقد قبلت حكومة الحجاز هذا الشرط.[34] ومع أن مساهمة التجار لم تكن إيجابية بالقدر الذي تمناه الملك، فقد كان ذلك حلًا مؤقتًا وفوريًا لكثير من المشاكل العاجلة.

لم تكن سياسة الاقتراض من التجار بغير نتائج سلبية على موارد الملك المالية في المستقبل؛ لأنها حركت موضع المشكلة دون أن تضع لها حلًا جذريًا لها، ولكنه كان الحل الوحيد الممكن في تلك الظروف، رغم عدم كفايته في التخفيف من حدة الأزمة المالية.[35] والدليل على ذلك أن الحكومة اضطرت إلى إيقاف صرف مرتبات موظفيها، ومضاعفة قيمة الضرائب المفروضة على بعض السلع مثل: الدخان والسيارات[36] وقطع الغيار والبنزين

---

[33] Jeddah Report, Oct. 1929, E 6289/94/91, F.O. 371/13728.

[34] Jeddah Report, Sept. 1929, E 6006/94/91, F.O. 371/13728.

[35] Monroe, E., *Philby of Arabia* (London 1973) p. 173.

[36] في نوفمبر 1929 تم اتخاذ بعض الترتيبات الاستثنائية، التي تكشف عن حالة الضعف العام لدى الحكومة, بين عبد الله السليمان وشركات السيارات المحلية, بناء على موافقة مسبقة من الملك عبد العزيز, وبمقتضى هذه الترتيبات, تقوم هذه الشركات بدفع رسم خاص عن كل راكب من الحجاج ينقلونه بين الأماكن المقدسة,

والسجاد العجمي.[37] كذلك فرضت الحكومة نوعًا جديدًا من الضرائب على القبائل المجاورة للطائف، بمقتضاها تقدم كل قبيلة عددًا من رجالها وجمالها للخدمة في جيش الملك، فإن لم تستطع، فإن عليها أن تدفع عن كل رجل يتخلف عن الخدمة 13(ثلاثة عشر) جنيهًا، وعن كل جمل 8 (ثمانية) جنيهات. وقد أفاد هذا النظام الجديد للضرائب في التقليل من أعباء نفقات الدفاع، لأن الحكومة ضمنت الخدمة المجانية للقبائل في الجيش، كما ضمنت عائدًا ماليًا في حالة العجز عن الوفاء بالخدمة، أو عدم الرغبة في تقديمها. وإضافة إلى ذلك وضعت الحكومة يديها[38] على بعض أموال الأوقاف. وبذلك ضمنت مصادر تمويل جديدة لم تكن متاحة لها من قبل.

أسفرت هذه الإجراءات المالية عن نتائج سياسية سلبية؛ فقد أدت إلى نوع من التذمر بين أهل الحجاز في الشهر التالي للعمل بها. واضطر الملك إلى التراجع عن الاستمرار في فرض تلك الإجراءات الضريبية، وإعادة الأوضاع إلى ما كانت عليه، فيما عدا ضريبة البنزين.[39] فالملك

وفي المقابل يتعهد عبد الله السليمان بألا يطلب من هذه الشركات أن تقدم أيًا من سياراتها للاستخدام الحكومي المجاني. وفوق هذا التعهد قدم السليمان وعدًا بأن الحكومة بصدد إعداد جراج كبير في مكة وتزويده بالسيارات لتلبية طلبات الحكومة. انظر:

Jeddah Report, Nov. 1929, E 6790/94/91, F.O. 371/13728.

[37] رفعت الضرائب على الدخان من 40 قرش إلى 80 قرش للكيلو جرام الواحد. ورفعت على السيارات من 20% إلى 35% , وعلى قطع الغيار من 20% إلى 40% , وعلى البنزين من 17% إلى 50% , وعلى السجاد العجمي من 15% إلى 25%. انظر:

Jeddah Report, July 1929, E 4713/94/91, F.O. 371/13728

[38] Bond to Henderson, 22 Sept. 1929, E 5410/2322/91, F.O. 371/13738.

[39] Jeddah Report, Oct. 1929, E 6289/94/91, F.O. 371/13728.

أراد أن يتفادى وقوع مزيد من الاضطرابات السياسية، فقد كان الوضع السياسي مرهونًا بالأوضاع المالية، وهذه كانت وقتئذ "تدعو إلى مزيد من القلق".(40)

- **محاولات الملك الاستعانة بالبريطانيين:**

استنفدت حكومة الحجاز كافة الوسائل والإمكانيات المحلية للخروج من الأزمة المالية دون جدوى. وازداد الموقف تعقيدًا حينما طالبت حكومة الهند البريطانية الملك عبد العزيز بتسديد مبلغ 10000 (عشرة آلاف) جنيه إسترليني من قيمة الأسلحة التي كانت قد زودته بها، وذهبت إلى أبعد من مجرد المطالبة بمستحقاتها لدى الملك، فلجأت إلى الوكيل السياسي البريطاني في جدة، وإلى وزارة الخارجية في لندن، لتفرض على الملك ضغطًا سياسيًا بريطانيا. وحين علم الملك بذلك، طلب من شركة جيلاتلي هانكي[41]، وهي شركة واسعة النشاط المصرفي والمالي في الحجاز، قرضًا بقيمة الديون المستحقة لحكومة الهند. وكأنه أراد تحويل الديون المستحقة عليه من ديون إلى الحكومة البريطانية إلى ديون لشركة خاصة. ولكن شركة جيلاتلي هانكي كانت كغيرها من شركات الاستثمار الأجنبية في الحجاز تشككت في إمكانية خروج الحجاز من الأزمة المالية، فراحت تستشير وزارة الخارجية البريطانية حول هذه المسألة، بهدف الحصول على دعم دبلوماسي، يؤمن للشركة أموالها. وأدى ذلك إلى طرح الموضوع بوجهيه الاقتصادي والسياسي معًا للمناقشة، وإلى تناول مسألة كان الملك يسعى لتجنبها على المستوى الرسمي.

---

[40] Jeddah Report, Aug. 1929, E 5411/94/91, F.O. 371/13728.

[41] شركة جيلاتلي هانكي هي شركة بريطانية تعمل بتجارة الاستيراد بجدة منذ عام 1884، وتفيد وثائق وزارة الهند المحفوظ نسخ منها في مكتبة قطر الوطنية بأن الملك عبد العزيز كانت لديه رغبة في أن تتولى شركة بريطانية خالصة القيام بالأعمال المصرفية في جدة، وتشجيع شركة جيلاتلي هانكي بالتوسع في أعمالها التجارية لتشمل الخدمات المصرفية.

أحجمت وزارة الخارجية البريطانية عن تقديم النصح لشركة جيلاتلي هانكي في موضوع القرض المطلوب. وكتب جورج رندل[42] G. Rendel في مذكرة أعدها حول هذا الموضوع[43] أنه شخصيًا كان قلقًا بشأن النتائج السلبية لتدخل وزارة الخارجية في هذا الأمر، الذي رآه "مسألة مالية صرفة". وتساءل راندل أمام ليون A. Lyon (مدير شركة جيلاتلي هانكي) عما سيحدث إذا وافقت وزارة الخارجية على مبدأ إقراض الشركة للملك عبد العزيز، ولم يستطع الملك تسديد القرض، "ماذا سيكون موقف وزارة الخارجية؟" ويجيب رندل على الفور وبلا تردد: "بالطبع إننا لن نتحمل أية مسئولية تجاهكم لتسديد المبلغ". ومهما يكن من أمر، فبينما كان ليون (رجل الأعمال) يحاول طرح المسألة طرحًا سياسيًا، كان رندل (رجل السياسة) يؤكد له أنها مسألة مالية صرفة. لقد كان كل واحد منهما يريد أن يهرب من المسألة ويلقي بالتبعة على الآخر.

كان الوفاق بين ليون ورندل مستحيلًا حول هذا الموضوع، نظرا لاختلاف زاويتا الرؤية عندهما؛ فقد كان الحد الأدنى لمطالب ليون أن يعرف الاتجاه العام للسياسة البريطانية في مثل هذا الموضوع، ولم يكن رندل مستعدًا لمناقشة ليون في الأمر إلى نهايته، كانت لديه أسباب قوية طرحها على النحو التالي:" إذا كانت حكومة الحجاز غير قادرة على تسديد القرض، فإن الوكيل (السياسي) البريطاني في جدة لن يستطيع ضمان تسديده، وطالما أننا (وزارة الخارجية)

[42] كان جورج رندل يشغل وظيفة السكرتير الأول بوزارة الخارجية البريطانية.

[43] Memo. by G. Rendel, 26 Aug. 1929, E 4281/4281/25, F.O. 371/137;
"Hejazi Govt.'s request for financial assistance from Messrs. Gellatly-Hankey and Co.";
Wilson, R, "The Evolution of the Saudi Banking System ...", op. cit., p.280.

لا نستطيع تأمين (استرداد) المال، فإنه يبدو لي (رندل) أن من الصعب الضغط على ابن سعود دبلوماسيًا للوصول إلى قرار حول الموضوع".[44]

ويعود رندل فيؤكد لليون أن المسألة لا تزيد عن كونها "مسألة تجارية، وهي متروكة لكم لتقرروا ما إذا كانت هذه العملية التجارية تستحق المغامرة من أجل مكانتكم في الحجاز".[45] ولكن مجرد طرح القضية من جانب ليون على وزارة الخارجية يعني أنها ليست "تجارية صرفة"، وإنما هي أيضًا مسألة "سياسية"؛ فهذه هي المرة الأولى، فيما نعلم، التي استشارت فيها شركة جيلاتلى هانكي وزارة الخارجية البريطانية، ومجرد الاستشارة لا يعني عدم علم الشركة بحقيقة الأوضاع الاقتصادية والمالية في الحجاز، فالشركة سبق لها أن أقرضت الحكومة الحجازية، ولكنها هذه المرة تشككت في قدرات الحجاز على سداد ديونه بسبب الأزمة المالية العالمية. أما إصرار وزارة الخارجية على أن القضية بالكامل قضية تجارية، فهي محاولة للتهرب من أية مسئولية سياسية تجاه أي من الطرفين (الشركة أو الملك).

ويلقي رندل مزيدًا من الضوء على الموقف حين يضيف: "إن لنا مصلحة في تمكين الحجاز من دفع ديونه لحكومة الهند، التي زودته بالسلاح على مسئوليتنا نحن ... وإن لنا مصلحة في تسهيل الأمور المالية لحكومة الحجاز، في وقت نطلب نحن منهم أن يدفعوا لنا مبالغ كبيرة ثمنًا للطائرات التي سنسلمها لهم قريبًا، إلا أنني لا زلت أعتقد أن هذه المسألة يجب أن تعالج من وجهة النظر الاقتصادية والمالية فقط".[46]

ولنا أن نتساءل عما إذا كان تقويم رندل للموقف صحيحًا، وفي تقديرنا أنه لم يكن كذلك؛ والصحيح أن رندل كان عارفًا بشئون الشرق الأوسط من خلال عمله في وزارة الخارجية

---

[44] Memo. By: Rendel, 26 Aug. 1929, loc. cit.

[45] Ibid.

[46] Ibid .

البريطانية، وكان أسير النظرة العامة والشاملة التي تولها الوزارة للمنطقة في إطار نظرتها العالمية، ولا يعنيه في كثير أو قليل تلك التفاصيل الدقيقة عن الأزمة المالية في إحدى دول المنطقة، فالعالم كله وقتئذ كان يعاني من الأزمة، وبالتالي فالمسألة، فيما يتعلق بوزارة الخارجية، ليست جد خطيرة. أما فيما يتعلق بحكومة الهند، فلن يُسعد وزارة الخارجية أن تبدو سياسة الهند موفقة كل التوفيق في شبه الجزيرة العربية، فالواحدة منهما كانت تريد الإيقاع بالأخرى لتتفرد كلية بالإدارة في المنطقة. ولعل خروج حكومة الهند من معظم أجزاء شبه الجزيرة العربية إنما تم نتيجة للسياسة الهادفة التي تبنتها وزارة الخارجية.[47] وبعبارة أخرى فإن وزارة الخارجية لم تكن على استعداد لأن تتحمل أية مسئولية في قضية تكون حكومة الهند طرفًا فيها، كمسألة إقتراض الملك عبد العزيز من شركة جيلاتلي هانكي، والمسألة بهذه الصورة إنما تكون مسألة سياسية بحتة، تحكمها اعتبارات الخلاف التقليدي بين الوزارات البريطانية: الهند والخارجية والمستعمرات وجميعها معنية بشؤون شبه الجزيرة العربية.

ومن جهة أخرى، فإن وزارة الخارجية لم تكن مستعدة لأن تفهم الواقع السياسي في الحجاز، فنفضت كلتا يديها منه، في وقت كانت كل المؤشرات تؤكد على حرص الملك الشديد على التعامل مع وزارة الخارجية دون غيرها من الوزارات البريطانية الأخرى، المعنية بشئون منطقة الشرق الأوسط. وقد تكون وزارة الخارجية قد قصدت أن تضع الملك عبد العزيز في موضع اختبار، بحيث تتأكد من ميوله نحو الحكومة البريطانية، وبالتالي يتقدم هو رسميًا إلى

[47] انظر: جمال محمود حجر، "نحو تنظيم الإدارة البريطانية في الشرق الأوسط على ضوء مشروع جور لعام 1920، دراسة تحليلية"، في كتاب المؤلف، *القوى الكبرى والشرق الأوسط* (الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1987). وقارن ما كتبه رندل في تاريخ لاحق في مذكرة تضمنت الكثير من الخلاف بين وزارة الخارجية وحكومة الهند، بعنوان:

"Bushire and Bahrain ". Rendel Private Papers، St. Anthony's College، Oxford University، Box XII، file 7.

لندن بطلب المساعدة، عندئذ تفرض وزارة الخارجية شروطها عليه في المسائل المعلقة بين الطرفين، وهي كثيرة، ومنها: في عام 1929 أزمة اعتداءات الإخوان النجديين على مناطق الانتداب البريطاني في العراق وشرق الأردن، ومشاكل الإخوان مع الكويت، وعلاقات عبد العزيز بإمارات الخليج العربي الواقعة تحت الحماية البريطانية، ومسألة التسهيلات الخاصة بالخط الملاحي الجوي عبر بلاده، ومسألة العقبة، ومسألة إعادة تشغيل سكة حديد الحجاز، والأوقاف الإسلامية للحجاز في البلاد الواقعة تحت النفوذ البريطاني. وتأكد له أن بريطانيا هي الدولة الكبرى الوحيدة التي تملك مفاتيح خروجه من هذه الأزمات، ولا يجب أن نسلم بهذا الاتجاه الأخير كلية، لأن بريطانيا لم تكن تملك فعلًا أن تزود الملك عبد العزيز بالمال لانهيار سوق المال بلندن.

وخلاصة القول، أن عام 1929 قد أفل ومركز الملك عبد العزيز المالي والسياسي يزداد سوءًا، بالرغم من ورود بعض الإشارات الخفيفة التي تفيد بأن المال بدأ يصل إلى الملك بانتظام في موسم الحج، لكنه لم يكن كافيًا، فالحكومة، طبقًا لرواية الوكيل السياسي البريطاني في جدة، كانت تسعى لفرض ضرائب بلدية جديدة في كل من جدة ومكة، وفي الوقت نفسه تم تشكيل جمعية لمتابعة مشروعات الإصلاح المالي، تتولى جذب اهتمام الخبراء الأجانب المهتمين بالبحث عن المعادن في الحجاز، وكان على هذه الجمعية، التي كانت تلقى تأييد الملك، أن تتقدم ببرامجها إلى قسم المالية في مكة.[48] ويُعد نشاط هذه الجمعية باكورة المحاولات الجادة للاتصال المباشر بجهات أجنبية غير حكومية للاستعانة بها في الخروج من الأزمة المالية.

[48] Jeddah Report، Dec. 1929، E 871/92/91، F.O. 371/14460.

- **محاولات الملك الاستعانة بالألمان وموقف فيلبي:**

وتفيد التقارير الشهرية التي بعث بها هوب جيل[49] من الحجاز أن الموقف المالي للملك عبد العزيز "أبعد ما يكون عن الأمان"، لأن عوائد موسم الحج في عام 1930 كانت "قليلة ومخيبة لكل التوقعات"، وهو أمر متوقع في تلك الظروف[50]، وضاعف من تعقيد الأزمة أن جدت مجالات للإنفاق المالي الحكومي فضلًا عن غرامات التأخير المستحقة على الديون.[51] وتفيد كتابات بوند[52] أن حكومة الحجاز وجدت نفسها مضطرة إلى تحصيل الضرائب مخفضة من التجار شريطة أن يدفعوها مقدمًا، وتأمينًا لهم على سلامة مثل هذه الخطوة، كانت الحكومة تعطيهم كمبيالات تخصم قيمتها من الحصص الضريبية المقررة عليهم كل عام.[53]

---

[49] هوب جيل C.G. Hope–Gill القائم بالأعمال البريطاني في جدة في فترة الأزمة المالية من 1930 إلى 1933، وأول من شهد بداية رفع مستوى التمثيل الدبلوماسي والقنصلي بين عبد العزيز آل سعود وبريطانيا. انظر: جمال محمود حجر، "تبادل التمثيل الدبلوماسي البريطاني السعودي 1929- 1930"، *حولية كلية الإنسانيات والعلوم الاجتماعية*، جامعة قطر، العدد 12

[50] قدرت عوائد الملك من الحج في عام 1930 بحوالي 2 مليون دولار ، على أساس أن كل حاج كان ينفق حوالي 200 دولار تقريبًا ، وأن عدد الحجاج يبلغ 85،000 حاج. انظر:

Mejcher, H., "Saudi Arabia's Relationship with Germany under King Abd Al – Aziz ",

مجلة الدارة , العدد 2, السنة 12, سبتمبر 1986.

[51] Jeddah Report, April 1930, E 3036/92/91, F.O. 371/14460.

[52] شغل بوند W.L. Bond منصب القائم بالأعمال البريطاني في جدة في الفترة من ديسمبر 1929 إلى مارس 1930, انظر: جمال محمود حجر، "تبادل التمثيل الدبلوماسي البريطاني السعودي 1929- 1930"، *حولية كلية الإنسانيات والعلوم الاجتماعية*، جامعة قطر، العدد 12

[53] Jeddah Report, March 1930, E 2280/92/91, F.O. 371/14460.

انتشرت الشائعات حول المبالغ الحكومية "المطلوبة من التجار ، واختلاف الأرقام حولها يؤكد حقيقة الشكوك في الموقف المالي. فمثلًا كان حاكم جدة ملزمًا بتقديم 5000 (خمسة آلاف) جنيه إسترليني وأن المبلغ الذي وصل الحكومة عن طريقه في مطلع عام 1930 بلغ 20000 (عشرين ألف) جنيه إسترليني, وأن

بدا أن اللجوء إلى تجار الحجاز كان هو المَخرج الوحيد أمام الملك في التعامل مع الأزمة بشيء من الإيجابية؛ ذلك أن بريطانيا التي كان يُعوّل عليها كثيرًا قد خذلته، حين رفضت مساندته لدى إحدى الشركات البريطانية (جيلاتلي هانكي). وقد تأكد وجود تباعد غير معلن بين بريطانيا والملك عبد العزيز، مما دفع الملك إلى البحث عن بديل من بين الدول الكبرى التي يمكنها أن تأخذ بيده من الأزمة. ولاحظ فيلبي، الذي أشهر إسلامه وصار مقربًا إلى الملك، أن اهتمام الملك بدأ بالفعل يتحول عن إنجلترا إلى ألمانيا وهولندا، اللتين لم تكن مواقفهما أحسن حالًا من موقف إنجلترا.[54] وبالرغم من كل شيء فقد كان الملك قادرًا على إحداث التوازن المطلوب في علاقاته مع الدول الكبرى. وهذا ما يفسر لنا ظهور علاقاته المفاجئة بألمانيا وقتئذ. فقد كانت العلاقات السعودية الألمانية حديثة النشأة، حين وقع الطرفان اتفاقية صداقة في عام 1929. أما العلاقات الدبلوماسية فقد نشأت على استحياء بعد عشر سنوات.[55]

كان المستعرب البريطاني فيلبي المقرب إلى الملك معنيًا إلى حد كبير بمساعدة الملك عبد العزيز على الخروج من عنق الأزمة المالية، ذلك أنه كان رجل أعمال يمارس نشاطًا اقتصاديًا واسع النطاق في الحجاز، وكانت الأزمة المالية قد انعكست على نشاطه بآثار سلبية، ويرغب هو الآخر في أن يتخلص منها، أي إنه كان مستفيدا من الخدمة التي يعتزم تقديمها للملك.

الحكومة طلبت من مندوب وزارة المالية في جدة أن يجمع لها 80000 (ثمانين ألف) جنيه إسترليني بعد موسم الحج مباشرة.

[54] Philby to Storrs, R., 25 March 1930, Philby Private Papers, St. Anthony's College , Oxford University, Box XVI, file 4

[55] لم يكن بجدة أي مستوى من التمثيل الدبلوماسي الألماني قبل عام 1938، حين عُين السفير الألماني في بغداد كأول ممثل دبلوماسي غير مقيم في جدة.

وفي رسالة إلى صديقه رونالد ستورز[56] Ronald Storrs في 25 مارس 1930 يقول فيلبي، الذي كان ملمًا بحقيقة الموقف في أوروبا وفي الحجاز، محولًا المسألة إلى قضية سياسية: "إنني مندهش جدًا لميل الناس هنا (في الحجاز) نحو الألمان إلى حد كبير، ونحو الهولنديين بدرجة أقل، وخاصة في المسائل المتعلقة بالنشاط الاقتصادي، فوزير المالية هنا (عبد الله السليمان، نجدي) من أنصار ألمانيا، وأثناء غياب الملك (عن الحجاز في نجد) كان يطلب معظم احتياجات البلاد من ألمانيا أو من هولندا، وهذان البلدان يخفضان أسعار سلعهما بالمقارنة بأسعار السلع البريطانية، التي لا تزال "مرتفعة الثمن جدًا".[57] "up in the clouds" .

لقد كانت رسالة فيلبي إلى ستورز في الواقع موجهة إلى حكومة لندن بطريق غير مباشر، لأن فيلبي كان وقتئذ، ومنذ عام 1924، يعمل حرًا خارج إطار المسئولية الرسمية في الحكومة البريطانية، وكثيرًا ما استخدم أصدقاءه وزملاءه القدامى، الذين بقوا في الخدمة الرسمية، لتوصيل الأفكار الاقتصادية والمالية التي كانت تشغله شخصيا، وتقديمها في صيغة سياسية إلى آذان الحكومة البريطانية.

لم يكن فيلبي من الناحية الرسمية معنيًا بالعلاقات البريطانية – السعودية لذاتها، مع أنه كان أحد مؤسسي هذه العلاقات، ولكنه صار الآن معنيًا باستمرارها وتماسكها، لأسباب ودوافع مختلفة. فهو يرى بأم عينيه أن مقومات الصداقة التي تأسست في الماضي القريب بين الملك عبد العزيز والحكومة البريطانية، أخذت تضمحل بالتدريج، نتيجة للموقف البريطاني السلبي من الأزمة المالية التي يواجهها الملك، ونتيجة للسياسة البريطانية العامة في

[56] رونالد ستورز دبلوماسي بريطاني خدم في الشرق الأوسط منذ الحرب العالمية الأولى، في كل من القاهرة والقدس، وانتدب حاكما عاما على قبرص خلال الفترة (1926- 1932) أي أنه عاصر الأزمة المالية العالمية في عنفوانها.

[57] Philby to Storrs, R., 25 March 1930, Philby Private Papers, St. Anthony's College , Oxford University, Box XVI, file 4

فلسطين[58]، وهي السياسة التي سببت للملك عبد العزيز وللزعماء العرب الموالين لبريطانيا حرجًا شديدًا.

وفي ظل تلك الظروف الاقتصادية والسياسية الكئيبة، كان فيلبي يرى أن طموحاته الاقتصادية في الحجاز بدأت هي الأخرى تنهار، وأن مصالح قوى أوروبية أخرى قد أخذت تنمو بالتدريج على حساب المصالح البريطانية، وأن تيار الأزمة العالمية الكاسح انعكس على نشاطه الاقتصادي. وتبدو مخاوفه من النتائج السلبية حين يحاول أن يخفي مصالحه الخاصة خلف المصالح البريطانية العليا، فيؤكد في رسالته السابقة إلى ستورز على خطورة الدور الألماني في جزيرة العرب، ويقول: "إن العرب لا يرون أملًا في الدولتين الحليفتين (إنجلترا وفرنسا)... بينما تبدو ألمانيا وكأنها تلعب أوراقها جيدًا، وبالرغم من عدم وجود قنصل لها في جدة، وبالرغم من أن التجار الألمان الذين يأتون إلى هنا (في جدة) هم من التجار غير المرموقين فإن تعاون ألمانيا التجاري يتم مع أفراد عرب في أوروبا مباشرة، وخصوصًا في سويسرا. ومن بين هؤلاء شكيب أرسلان".[59]

ويحذر فيلبي من الآثار السلبية لتراجع السياسة البريطانية ويقول: "إن المشاعر العربية تجاهنا (بريطانيا) باردة جدًا، وهناك بعض المشاكل في العلاقات بيننا وبين ابن سعود، وهذه يجب إزاحتها من الطريق قبل أن نطلب منه أن يضع ثقته فينا". ويرى فيلبي أن تعاون بريطانيا مع الملك عبد العزيز في حل مثل هذه المسائل سيمكن بريطانيا "من إيقاف نمو النشاط الألماني (بل) وتحديه".[60]

[58] جمال محمود حجر، "أصول فكرة تقسيم فلسطين وموقف مصر منها"، *موسوعة مصر والقضية الفلسطينية* (القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة، 2013)، المجلد 2، ص 117- 151

[59] Philby to Storrs, R., 25 March 1930, loc. cit.

[60] Philby to Storrs, 25 March 1930, loc. cit.

ويبدو أن مخاوف فيلبي كانت جد كبيرة؛ فبعد مضي أقل من شهر واحد على رسالته إلى صديقه ستورز، بعث برسالة مماثلة إلى صديقه دالتون (وزير المالية البريطاني) يحدثه فيها عن النمو السريع في العلاقات التجارية بين ألمانيا والحجاز،[61] وينبه إلى أن العلاقات السياسية ستعقبها على نفس المستوى[62]. ويذهب فيلبي إلى أبعد من ذلك حين يقول: "وإذا لم نكن حذرين، فإن ألمانيا سوف تحكم قبضتها على جزيرة العرب في مدة خمس سنوات فقط".[63] وقد نشأت مخاوف فيلبي هذه من مراقبته لتطور العلاقات السعودية الألمانية في المجال التجاري، ومن حرص الملك عبد العزيز على أن يقيم تمثيلًا دبلوماسيًا معها، لاعتقاده أن العلم يجب أن يسبق التجارة.[64]

ومن خلال دالتون، دعا فيلبي حكومة لندن إلى أن تستحث سير أندرو ريان، (الوزير البريطاني المفوض في جدة) كي يقف إلى جانبه (فيلبي) وأن يتعاون معه لأجل المحافظة على

---

[61] وقعت معاهدة صداقة بين ألمانيا ومملكة الحجاز – نجد بالقاهرة في 26 أبريل 1929, ولعل أهم ما ورد في المعاهدة فيما يتعلق بموضوع دراستنا هذه هو أن الطرفين اتفقا على أن يعامل كل منهما أفراد الطرف الأخر وبضائعه معاملة الدولة الأوْلى بالرعاية the most favoured nation وهذا ما أكدت عليه المادتان 3 و 4 من المعاهدة. انظر: مجلة الشرق الحديث الإيطالية:Oriente Moderno عدد يوليو 1929. وكانت هذه المجلة قد نشرت نص المعاهدة قبل أن يعرف بها البريطانيون, ولذلك سارع بوند Bond بإرسال نص المعاهدة من جدة إلى لندن, وانظر نص المعاهدة بالإنجليزية في:

Jeddah Report, Aug. 1929, E 5411/94/91, F.O. 371/13728.

[62] نصت المادة الثانية في المعاهدة الألمانية – السعودية الموقعة في 26 أبريل 1929 على اعتزام الدولتين تأسيس علاقات دبلوماسية وقنصلية بينهما في ضوء القانون الدولي العام. انظر:

Jeddah Report, Aug. 1929, loc. cit.

[63] Philby to Dalton, 14 April 1930, Philby Private Papers, St. Anthony's College, Oxford University, Box XVI, file 1.

[64] Mejcher, H., "Saudi Arabia's Relationship with Germany ..." loc. cit.

مركز بريطانيا السياسي والاقتصادي في مملكة الحجاز– نجد. ويؤكد فيلبي على أن جهوده الشخصية في هذا السبيل قد آتت ثمارها في تحدي النفوذ الألماني الناشئ. ويدلل على ذلك بقوله: "إنني نجحت في الحصول على ترخيص بإقامة 13 محطة لا سلكية لصالح شركة ماركوني (البريطانية) في نجد، وهي (صفقة) قيمتها 125،000 جنيه إسترليني، وهي صفقة مفيدة للصناعة البريطانية".[65] التي كانت تمر وقتئذ بمحنة شديدة، وكانت في حاجة ماسة إلى مثل تلك الاستثمارات الخارجية.

كانت محاولات فيلبي التي تهدف بالدرجة الأولى إلى تحقيق مصالح خاصة به، تهدف أيضًا إلى مساعدة الملك عبد العزيز على الخروج من الأزمة بدعم من بريطانيا؛ كما أنها لا تخلو من حرص فيلبي على تأكيد أنه ما يزال مواطنًا بريطانيًا صالحًا، يسعى إلى تحقيق مصالح بلاده، بالرغم من أنه ترك الخدمة الرسمية في الحكومة البريطانية منذ ست سنوات. ولكن المتتبع للسياسة البريطانية، وعلاقات بريطانيا بالملك عبد العزيز يدرك أن الملك فقد الأمل في الاعتماد كلية على دعم بريطاني حقيقي، وأنه أخذ يبحث بطريقته الخاصة عن وسائل أخرى للتغلب على الأزمة.

- **إجراءات إدارية لحل الأزمة:**

بقي أن نعرف ما إذا كانت جهود الملك عبد العزيز وحكومة الحجاز قد أفادت في التغلب على العقبات المالية خلال تلك المرحلة. الواقع أن الجهود التي بذلت خلال تلك المرحلة على تنوعها لم تنجح في وضع حد للأزمة، ويرجع ذلك إلى جملة أسباب، منها: أن حكومة الحجاز كانت تتعامل مع الأزمة بإمكانيات ضعيفة التأثير والفعالية نظرًا لغياب الخبرة الإدارية في الأزمات؛ وأن الحلول التي توصلت إليها الحكومة إنما كانت حلولًا وقتية وذلك لعدم وجود

[65] Philby to Dalton, 14 April 1930, loc. cit.

هياكل اقتصادية يتم التعامل معها، وبالتالي فهي جهود لم تتم في إطار تخطيط عام وشامل؛ أما أسلوب جمع الضرائب وتحصيل الجمارك مقدمًا من التجار فقد خفض العائد الحقيقي من هذا البند بنسبة تتراوح ما بين 5% و10%؛ وأخيرا فإن حجم الأزمة وتأثيرها كان أكبر من قدرة حكومة ناشئة على التعامل معها. صحيح أن جمع المال في عام واحد أضاف إلى خزينة الملك مبالغ كبيرة،[66] تفوق إجمالي الديون المستحقة عليه بنسبة تصل إلى 6% تقريبًا، إلا أن هذه الجهود لم تفعل أكثر من تحويل بعض ديون الملك الخارجية إلى ديون داخلية، ومع أن هذا الجهد حسّن من صورة الوضع المالي أمام الدول الدائنة، إلا أنه قلل من السيولة النقدية في أيدي التجار، الذين تأثر نشاطهم التجاري تأثرًا سلبيًا، وترتب على ذلك أن اتسعت دائرة الكساد بشكل ملحوظ.[67]

وتفيد التقارير البريطانية أن أسلوب الاقتراض من التجار صار عادة لدى حكومة الحجاز، التي تلجأ إليه عندما تحتاج إلى المال، وقد قلل ذلك من هيبتها. وحين لم تتمكن من الاقتراض خلال شهري يوليو وأغسطس 1929، تأخر تسديد الأقساط المستحقة عليها لشركة التلغراف الشرقية، وشركة جيلاتلي هانكي، والبنك الهولندي. وكانت النتيجة الطبيعية أن أوقفت هذه الجهات الثلاث تعاملها مع الحكومة.[68] وبينما بدت شركة جيلاتلي هانكي مقدرة لظروف حكومة الحجاز المالية، ظلت حكومة الهند البريطانية تطالب بإلحاح بكل مستحقاتها

[66] تفيد التقارير أن هذه المحاولة وضعت في خزانة الملك مبالغ تصل إلى ما بين 80.000 و 100.000 جنيه إسترليني

[67] Jeddah Report, April 1930, loc. cit.

[68] Jeddah Report, July and Aug. 1930, E 5396/92/91, F.O. 371/14460.

(30،000 ثلاثون ألف جنيه إسترليني). أما شركة التلغراف الشرقية التي لم يمل مندوبها مطالبة الحكومة بالأقساط المستحقة لها، فلم يكن يتلقى إلا ردًا واحدًا، هو" بُكْرَه إن شاء الله".[69]

لم يعرف الملك عبد العزيز طريقًا إلى اليأس، بل راح في صيف 1930 يضيف إلى محاولات الإصلاح السابقة محاولة جديدة، تكشف عن أمرين:

الأول: حرصه الدائم على حسن العلاقات مع إنجلترا،

والثاني: حرصه في الوقت نفسه على عدم الاعتماد كليا عليها كقوة كبرى.

فنراه يطلب من الحكومة البريطانية أمرين:

الأول: أن تتوسط لدى بعض الشركات البريطانية لتبيعه بعض احتياجات بلاده بقروض يأمل في الحصول عليها من كل من بولندا وألمانيا، وفي هذا دلالات وإيحاءات سياسية، في إشارة إلى أن أمامه فرصا أخرى لدى قوى أوروبية يمكنه الاعتماد عليها.

والثاني: أن تخفض الجمارك على وارداته القادمة عبر البحرين إلى 2% فقط.[70] وكالعادة كان على لندن أن تدرس الطلب جيدًا قبل البت فيه من خلال الإجراءات الروتينية المتبعة في دولة ديمقراطية، لابد أن يتم كل أمر فيها من خلال القنوات الرسمية، وهي إجراءات عادة ما تنتهي إلى غير ما يشتهي الملك عبد العزيز، في وقت كانت فيه الأوضاع المحلية في الحجاز ونجد لا تحتمل انتظار مثل تلك الإجراءات.

كانت الأزمة ما تزال عاصفة، تجتاح كل ما هو أمامها خلال عامي 1929 و1930، وظهر ذلك واضحًا في أوروبا وأمريكا، وفي المستعمرات الأوروبية في الشرق، وهي في معظمها من بلاد المسلمين، التي كان سكانها يتوقون لزيارة الأراضي المقدسة في الحجاز عمرة أو حجًا، ولم يتمكنوا من تحقيق هذه الأمنية. وانعكست آثار ذلك على موسم الحج، الذي لم تعد عوائده

[69] Jeddah Report, Sept., Oct. and Nov. 1930, E 81/81/25, F.O. 371/15289.

[70] Jeddah Report, July & Aug. 1930, loc. cit.

تساهم في التخفيف من الآثار السلبية للأزمة المالية. وقد كشف الواقع عن وجود علاقة طردية بين وفرة السيولة النقدية في أيدي المسلمين وبين زيادة أعداد العازمين منهم على تأدية فريضة الحج. وكان غياب تلك السيولة، أو فقدان العملة لقيمتها، يؤثران بشكل مباشر على أعداد المسلمين القادمين إلى الحجاز.

ومن جهة أخرى أدى رفع الحكومة لرسوم الحج إلى تقليل أعداد القادمين أصلًا إلى الحجاز. وحين رصدت الحكومة عزوفًا من الحجاج عن القدوم لأداء الفريضة نتيجة لزيادة الرسوم، تراجعت بسرعة وألغت تلك الزيادة، وأكثر من ذلك أنها تدخلت لتخفيض الأسعار. ومن بين الإجراءات التي اتخذتها في هذا الصدد: إلغاء عقود تأجير السيارات المخصصة لخدمة الحجاج، تاركة الباب مفتوحًا للمساومة بين مختلف شركات تأجير السيارات والمطوفين المسئولين عن رعاية شئون الحجاج وقت تادية الفريضة. وكان من المفروض أن يجني الحجاج فوائد مالية لأنفسهم من وراء المنافسة بين شركات السيارات، ولكن يبدو أن المطوفين هم الذين استفادوا من التسهيلات الحكومية أكثر من غيرهم. ويؤكد ذلك بوند القائم بالأعمال البريطاني في جدة في أحد تقاريره إلى وزير الخارجية البريطاني، حين يقول: إن المطوفين الذين كانوا قد قاموا بترتيب إجراءات التنقل مع الحجاج قبل أن تُقْدِم الحكومة على هذه الخطوة، لم يردوا شيئًا من المال الذي توفر لديهم إلى الحجاج، مما دفع هؤلاء إلى الشكوى.[71]

هكذا لم تستفد الحكومة أو الحجاج من تلك الإجراءات، بل إن المطوفين وحدهم اغتنموا تلك الفرصة جيدًا. وأدى ذلك إلى "إفلاس تام" للحكومة، التي لم تقو الشركة السعودية للسيارات، وهي شركة حكومية[72] على الدخول في مزاحمة من هذا النوع. والدليل على ذلك

[71] Jeddah Report, April 1930, loc. cit.

[72] تأسست الشركة السعودية للسيارات في عام 1927، وكانت تلقى دعم الملك عبد العزيز ومستشاريه الذين ساهموا في تأسيسها ، ولكن الأزمة المالية أطاحت بها بعد عامين فقط من تأسيسها ، لأن الشركة صارت " مدينة للغاية " رغم أنها كانت تملك معظم السيارات في البلاد. انظر:

تخفيض أجرة نقل الفرد الواحد بين جدة والمدينة مرورًا بمكة إلى جنيه إسترليني واحد، وهو مبلغ ضئيل. مما اضطر بعض المساهمين في الشركة الحكومية إلى أن يبيعوا أسهمهم بثمن بخس، "تدنى إلى عشر قيمتها". وطبقًا لرواية جاكينز (الوكيل البريطاني في جدة)، "سمعت أحد حاملي الأسهم بالشركة السعودية للسيارات يعرض أسهمًا قيمتها ألف جنيه إسترليني للبيع بمبلغ مائة جنيه نقدًا وفورًا".[73] وفي تقديرنا أن هذه الهزة في أسهم شركة السيارات السعودية ليست مردودة فقط إلى ذلك التخفيض الطارئ لأجرة النقل، وإنما لخوفهم من أن الاستثمار في مجال خدمات الحج لم يعد مجديًا في ظل الانهيار العام لقيمة العملة وحالة الركود التي أصابت الاقتصاد العالمي.

وانعكست الآثار السلبية للأزمة على المؤسسات التجارية الخاصة أيضًا؛ فعلى سبيل المثال، توقفت "المؤسسة التجارية الحجازية" (الفضل) ومركزها الرئيسي في بومباي عن العمل، نظرًا لتراكم ديونها التي بلغت 30،000 جنيه لحساب أحد البنوك الهندية. وفوق ذلك ترك العاملون فيها وظائفهم وعادوا إلى الحجاز ليشغلوا مناصب حكومية في مكة. وواجهت "مؤسسة القصيبي" النجدية مشاكل مماثلة.[74]

ويقيّم هوب جيل. (القائم بالأعمال البريطاني في جدة) الموقف بقوله: "إن الصورة العامة كئيبة، وينظر أصحاب المساكن والمرشدون والمطوفون والمستفدون بصفة عامة، وكذلك المتطلعون لتعمير جيوبهم الخاوية إلى موسم الحج القادم بشيء من القلق. وللأسف

Jeddah Report, July 1929, E 4713/94/91, F.O. 371/13728:

وانظر: كارل تويتشل، *المملكة العربية السعودية*، ترجمة شكيب الأموي (القاهرة، 1955) ص 137.

[73] Jeddah Report, March 1929, E 2171/94/91, F.O. 371/13728.

[74] Jeddah Report, Sept., Oct. and Nov. 1930, loc. cit.

فإن كل الدلائل تشير إلى أن الموسم (القادم) سيكون فقيرًا... وأن هناك انطباعًا بأن الملك عبد العزيز مقدم على حالة إفلاس تام".[75]

ويؤكد سير أندرو ريان (الوزير البريطاني المفوض في جدة) على النتيجة التي توصل إليها هوب جيل، ويقول إن الملك عبد العزيز اضطر إلى تأجيل سفره من نجد إلى الحجاز للاستعداد لبدء موسم الحج بسبب "قصور واضح في الأموال"[76]. صحيح أن هذا كان أحد الأسباب التي دفعت الملك إلى تأخير سفره إلى الحجاز، ولكنه لم يكن السبب الوحيد، فقد كانت هناك اضطرابات الإخوان في نجد، ولم يكن من المناسب أن يتغيب الملك عن الساحة عدة شهور بغير تسوية مشاكلها قبل سفره.

ويضيف ريان أن مرتبات الموظفين الحكوميين لم تصرف لهم طيلة الأحد عشر شهرًا المنصرمة، أي طيلة عام 1930. وكان على المفوضية البريطانية في جدة أن تحل مشاكل السائقين السودانيين، الذين لم يتقاضوا أجورًا خلال تلك الفترة. ويشكو ريان من صعوبة الوقوف على الحقيقة لعدم توافر البيانات والإحصائيات الدقيقة عن العوائد المالية من الحجاج وإجمالي الرسوم المفروضة عليهم، حتى عدد الحجاج تضاربت الأرقام بشأنه. ويخلص ريان إلى أن الفوضى والاضطراب هما السمة العامة المسيطرة على الأوضاع في الحجاز.[77]
ويتضح ذلك التدهور إذا علمنا أن متوسط عدد الحجاج السنوي كان كما يلي:

- قبل عام 1930 كان حوالي 100،000 (مائة ألف)
- وفي عام 1930 نفسه انخفض إلى 85،000 (خمسة وثمانين ألف)

[75] Ibid.

[76] Jeddah Report, Dec. 1930, E 528/81/25, F.O. 371/15289.

[77] Ibid.

- وفي عام 1931 هبط إلى 40،000 (أربعين ألفًا)[78]

فإذا افترضنا أن كل حاج كان ينفق 200 دولار تقريبا أثناء إقامته، فمعنى ذلك أن الحجاز كان يدخل له خلال موسم الحج ما يلي:

- قبل عام 1930 مبلغ 20،000،000 (عشرون مليون) دولار[79]
- وفي عام 1930 انخفض هذا المبلغ بنسبة 15%
- وفي عام 1931 انخفض بنسبة 60%

فإذا كانت الحكومة تَحصُل على 10% من هذا الدخل، فإنها كانت تُحصّل ما يلي:

- قبل عام 1930 مبلغ 2000000 (مليونا دولار)
- وفي عام 1930 انخفض إلى 1،700،000 (مليون وسبعمائة ألف دولار)
- وفي عام 1931 انخفض إلى 800،000 (ثمانمائة ألف دولار).[80]

ولعل في هذه الأرقام التقريبية ما يوضح حقيقة الأزمة المالية في الحجاز.

فإذا وضعنا في الاعتبار أن العوائد الحكومية من الحج تبلغ حوالي ثلث إجمالي العوائد الداخلة في خزانتها، وأن العوائد من الجمارك التي تبلغ مليون ونصف المليون جنيه إسترليني قد تأثرت هي الأخرى بحالة الكساد العامة وانخفاض معدل الاستيراد، لأدركنا كيف تحولت الأزمة المالية في الحجاز إلى أزمة مركبة، لعبت في تشكيلها المؤثرات الخارجية اعتبارًا من عام 1930 دورًا رئيسًا لا يمكن إغفاله. وبالتالي لم يعد في مقدور الملك عبد العزيز وحكومة الحجاز معا التغلب عليها بالوسائل التقليدية، التي سبقت الإشارة إليها. وقد أكدت وكالة المالية في

---

[78] Monroe, E., *Philby of Arabia* (London 1973) p. 173.

[79] Mejcher, H., " Saudi Arabia's Relationship with Germany ...",

الدارة، العدد 2، السنة 12، سبتمبر 1986.

[80] كان الدولار وقتئذ يساوي 5/1 جنيه إسترليني تقريبًا

مطلع عام 1931 الحقيقة السابقة في تقرير قدمته إلى الملك عبد العزيز ونشرته جريدة أم القرى.(81)

هكذا لم يعد خروج الحجاز من الأزمة رهنًا بفرض مزيد من الضرائب، أو رفع رسوم الحج، أو حتى النجاح في الاقتراض من الدول الكبرى، وإنما صار ومنذ ذلك الوقت رهنًا بقدرات البلاد وإمكانياتها المحلية في أن تعتمد اعتمادًا رئيسًا على ذاتها في تغطية احتياجاتها من الداخل. ولن يتم ذلك بغير إحداث تغيير في بعض التقاليد القديمة، وتهيئة البلاد لمرحلة مقبلة جديدة. وفي مثل هذه الظروف فإن الاتصال المباشر بالمستثمرين الأجانب، وليس حكوماتهم، إنما يشكل أقصر الطرق لعلاج ذلك الموقف الحاد. ولا يبدو أن هذا الأمر كان غائبًا عن ذهن الملك عبد العزيز الذي اعتاد أن يصنع قراره بنفسه.

- **الاعتماد على الخبرة والمال الأجنبي:**

هكذا برزت في نهاية عام 1930 ومطلع العام التالي اتجاهات جديدة في التعامل مع الأزمة المالية، وازدادت قناعة الملك عبد العزيز بضرورة توسيع دائرة الحلول الممكنة للتغلب عليها، وذلك عن طريق الاعتماد على الخبرة والمال الأجنبي في تطوير موارد بلاده واستثمارها. وقد كان للدور الذي لعبه سان جون فيلبي قبل أن يشهر إسلامه في أغسطس 1930[82] أثر مهم في تشجيع الملك على الإقدام في هذا الاتجاه، خاصة وأن فيلبي كان من بين رجال الأعمال الطموحين المتطلعين إلى مستقبل زاهر في جزيرة العرب. وكان يعتقد أن إقدام الملك عبد العزيز على تبني هذا الاتجاه الجديد، سوف يعود عليه (فيلبي) بفوائد مؤكدة. ولذا راح ينصح

---

[81] *أم القرى*، 30 يناير 1931.

[82] حول إشهار فيلبي إسلامه في 8 أغسطس 1930 انظر:
Jeddah Report, July and Aug. 1930, E 5396/92/91, F.O. 371/14460.

الملك بصفة مستمرة بعدم الركون كلية إلى موارد الحج السنوية لتنمية مملكته الواسعة، بل يعمل على استغلال الموارد الطبيعية في بلاده[83]، وهي موارد معدنية بالدرجة الأولى. وقد نجح عبد الله فيلبي بعد إشهار إسلامه وتكرار زياراته للملك في مكة في إقناع الملك بالخروج من حالة التردد والشك والخوف من التعامل مع رجال الأعمال الغربيين.[84]

بدأ الملك عبد العزيز من خلال فيلبي، وبمساعدة جورج أنطونيوس[85]، الاتصال بالمليونير الأمريكي شارلز كرين[86]، ووجه إليه الدعوة لزيارة بلاده بهدف مساعدته في الخروج من الأزمة المالية. وكان كرين قد زار جدة من قبل في عام 1926 دون أن يلتقي بالملك عبد العزيز. ولكنه وقف على شيء من المعرفة بمستقبل تلك البلاد الاقتصادي. وفي 25 فبراير

---

[83] Jeddah Report, March 1930, E 2280/92/91, F.O. 371/14460.

[84] Philby, Arabian Jubillee (London 1951) p.176.

[85] جورج أنطونيوس (1892- 1942) لبناني الأصل، خريج جامعة كمبردج، عمل في خدمة الإدارة البريطانية في كل من مصر وفلسطين، كان على تواصل مع فيلبي وجلبرت كلايتون اللذين كانا على علاقة وطيدة بالملك عبد العزيز، عاصر الأزمة المالية العالمية، وفي عام 1931 صار مستشارا غير رسمي للمندوب السامي البريطاني في فلسطين، وهو صاحب كتاب: *يقظة العرب*، الذي أعده بالإنجليزية، وصار كتابا واسع الانتشار نظرا لتبنيه فكرة القومية العربية.

[86] كان اسم شارلز كرين C.R. Crane يتردد في المنطقة العربية في أعقاب الحرب العالمية الأولى، وذلك حين رأس اللجنة الأمريكية المعروفة باسم كنج – كرين King-Crane Commission والتي كانت مكلفة باستطلاع رأي السكان العرب في عام 1919 لإقرار نظام الانتداب في سوريا. وفوق ذلك كان لكرين نشاط استثماري في أعمال الموانى وإنشاء الطرق في اليمن. وكان كرين صديقًا لجورج أنطونيوس. ومع أن كرين أظهر ودًا نحو العرب، ومارس نشاطًا تبشيريًا واسعًا في منطقة الشرق الأوسط انطلاقًا من استانبول، إلا أن صداقته للعرب كان مشكوكا فيها، لأنها كانت صداقة مصلحة. انظر:

Howard, H., *The King-Crane Commission*, (Beirut 1963) ;

Twitchell, C., *Saudi – Arabia, with an account of the development of its natural resources*, (Princeton University, 1958), pp. 211- 12.

1931 لبى شارلز كرين دعوة الملك عبد العزيز، فزاره وبصحبته صديقه جورج أنطونيوس، ورحب به الملك ترحيبًا شديدًا، وأقام له حفلًا على الطريقة البدوية في منزل عبد الله فيلبي بجدة، دعا إليه الدبلوماسيين الأجانب في الحجاز. وبعد يومين اثنين أقام له الملك حفلًا ثانيًا، وأعلن في تبرير هذا الاستقبال غير العادي لرجل أمريكي سببًا طريفًا، هو أنه يهدف إلى تثقيف مستر كرين عن حضارة بلاده بتقديم صور عن الحياة في جدة.[87]

قد يكون التفسير السابق، الذي ساقه لنا الوزير البريطاني المفوض في جدة، لاستقبال مستر كرين صحيحًا، ولكنه ليس منطقيًا بذاته في تلك الظروف. فمن المؤكد أن الملك عبد العزيز لم يكن يعدم الوسائل والمهارات الدبلوماسية في كسب الأصدقاء. وكان يسعى بكل الوسائل لتحقيق مزيد من التقارب مع مستر كرين، الذي كان يملك إمكانية تقديم مساعدة حقيقية لإخراج الملك من الأزمة المالية، وعلى عكس كل التوقعات لم يقدم مستر كرين أثناء هذه الزيارة شيئًا مفيدًا لإنهاء حدة الأزمة.

ومهما يكن من أمر موقف كرين تجاه الأزمة المالية في الحجاز أثناء هذه الزيارة، فقد فتحت زيارته الباب للشائعات حول دور أمريكي رسمي للتعاون مع الملك عبد العزيز في المجال الاقتصادي. ويدلل المراقبون على صحة ذلك بالربط بين تزامن زيارة مستر كرين وزيارة مستر ديكرسون Dickerson (السكرتير التجاري للولايات المتحدة بالقاهرة) لجدة. ويذكر الوزير المفوض البريطاني في جدة في تقريره الشهري للندن، أن ديكرسون حين سمع بعضًا من الشائعات التي تفيد أن الولايات المتحدة قدمت للملك عبد العزيز قرضًا قيمته مليون جنيه إسترليني "ضحك ... ولم يعلق".[88]

[87] Ryan, Sir A., to Henderson, 6 March 1931, E 1600/1600/25, F.O. 371/15298.

[88] Jeddah Report, Jan. & Feb. 1931, E 2221/81/25, F.O. 371/15289.

- **استقطاب الأمريكيين للخروج من الأزمة:**

شهدت هذه الفترة تردد بعض الأمريكيين على الحجاز[89]، ولكن ليس لدينا ما يفيد وجود علاقة بين زيارة هؤلاء الأفراد الأمريكيين وبين زيارة مستر كرين للحجاز. وأن أية محاولة للربط بين مثل هذه الزيارات لأفراد أمريكيين وبين النشاط الأمريكي المزدهر في شبه الجزيرة العربية بعد ذلك بعام واحد هي محاولة غير صحيحة، وذلك لتفاوت مجالات الاهتمام عند هؤلاء وهؤلاء. ولكن ما يجب أن نلاحظه هو أن الأمريكيين نشطوا في التردد على شبه الجزيرة العربية بصرف النظر عن أهدافهم التي تنوعت تبعًا لمجالات اهتماماتهم.

لم تكن نتيجة زيارة كرين للحجاز ملموسة أو فورية. ولكنها كانت ذات بعد طويل المدى. فقد طلب كرين من مهندسه الجيولوجي الشاب الأمريكي المشهور كارل تويتشل C.Twitchell أن يبدأ دراساته الجيولوجية في الحجاز بحثًا عن الماء والذهب والمعادن. يقول تويتشل: "وفي 30 مارس سنة 1931 تلقيت برقية من مستر كرين يسألني فيها أن أغادر إلى جدة بأسرع وقت ممكن، لفحص الأراضي بحثًا عن الماء، وعلى الأخص في مناطق وطرق الحج".[90] وكانت هذه المبادرة من كرين هي المساعدة الوحيدة التي قدمها للملك عبد العزيز.[91] وبعد

---

[89] كان من بين الأمريكيين الذين زاروا الحجاز في ربيع عام 1931 مستر روبنسون Robinson وهو رحالة عشق ركوب البحر, وأقام في جدة مدة أسبوع، ولكن يبدو أنه قُدّم للمحاكمة بسبب عدم احترامه لقدسية الحجاز. كذلك زارت الحجاز السيدة دوثرت Douthirt وهي لاعبة بيانو شهيرة، يقال عنها أنها عزفت عليه أمام معظم حكام اوربا، ولكنها لم تكن موفقة في زيارتها للحجاز، لأن لعب الموسيقى فيها كان من المحرمات, على كل حال، فقد كان فيلبي هو المقصود بالزيارة. انظر:

Jeddah Report, March and April 1931, E 3462/81/25, F.O. 371/15289.

[90] كارل تويتشل، *المملكة العربية السعودية، وتطورات مصادرها الطبيعية*، ترجمة شكيب الأموي، دار إحياء الكتب العربية (القاهرة، 1955) ص 172.

[91] Jeddah Report, March and April 1931, loc. cit.

رحلة طويلة (1500 ميل) في الحجاز، كتب تويتشل: "لم أجد دلائل جيولوجية تبعث على الأمل في تدفق آبار ارتوازية، فقدمت تقريرًا على أثر ذلك لا يبشر بالخير عن وجود ماء ... ولكن قدمت اقتراحات كثيرة عن إمكانيات التعدين في ... ضبا ومويلح ... وقرب الوجه".[92]

ويختلف ما نشره تويتشل في كتابه عما أورده المعاصرون من المسئولين فيما يتعلق بالعثور على الماء. فالوزير البريطاني المفوض في جدة وقتئذ، الذي كان معنيًا بمتابعة ما يجري في الحجاز بدقة، كتب إلى لندن فور انتهاء تويتشل من جولته في مايو 1931 يقول: إن تويتشل أعلن عن أنباء طيبة عن احتمالات العثور على البترول بالقرب من الطرف الجنوبي لخليج العقبة، وعلى الذهب بالقرب من الوجه، كما أنه عثر على كميات كبيرة من الماء في مناطق متفرقة، وأنه أعطى تفصيلات عن أماكن وجود المياه حول جدة، وأنه قدم برنامجًا تفصيليًا لكيفية تخزين هذه المياه واستثمارها في الزراعة، ويضيف الوزير البريطاني المفوض: "يبدو أن تويتشل كان يكتب تقريره وعيناه على رجال المال الأمريكيين، الذين قد يقومون باستثمار هذه الموارد في مجال الزراعة، مقترحًا أنواع المحاصيل التي يمكن الاستفادة منها في زراعة هذه المناطق".[93] وهذه العبارة ذات دلالات سياسية تحذيرية لبريطانيا من نتائج دخول عناصر غير بريطانية لممارسة نشاطات اقتصادية في شبه الجزيرة العربية.

كان سير أندرو ريان قلقًا من الأنباء التي نقلها فيلبي إليه حول اعتزام الملك عبد العزيز الاتصال بأشخاص وجهات أخرى غير شارلز كرين وكارل تويتشل، ومنها شركة أخوان مدين المحدودة .Messrs. Madian Ltd في ستوكهولم بالسويد، التي كان الملك يعتزم أن يطلب إليها أن تأتي إلى الحجاز، لتعمل في مجال استثمار الموارد المعدنية، وخاصة الفحم والبترول، وكان من المنتظر أن تصل بعثة علمية من أربعة أفراد في نهاية صيف عام 1931، وتسربت الأنباء إلى

[92] تويتشل، مرجع سابق، ص173.

[93] Jeddah Report, May and June 1931, E 4180/81/25, F.O. 371/15289.

الوزير البريطاني المفوض في ستوكهولم الذي تأكد من صحتها. وحين فاتح سير أندرو ريان فؤاد حمزة في هذا الموضوع "وجده خجولًا ولكنه لم ينف ما سمع".[94]

ومهما يكن من أمر كرين وتويتشل والأخوان مدين، وجميعهم غير بريطانيين، فإنهم جميعًا تركوا انطباعات جديدة لدى سير أندرو ريان، الذي أبدى قلقًا على المصالح البريطانية. فقد كانت بريطانيا هي الدولة الكبرى الوحيدة المتمتعة بالنفوذ في شبه الجزيرة العربية، وهي الآن (1931) تبدو عازفة عن أن يكون لها دور إيجابي في هذه الأزمة، ومع ذلك فهي ليست مستعدة تمامًا لأن تترك الأمر كله لدول أخرى.

أما الملك عبد العزيز، فقد رأى مواصلة السير في اتجاه تعزيز علاقاته بالمصالح غير البريطانية، فالتقى تويتشل في 25 مايو 1931 وشكره على جهوده، وأعرب عن أسفه لانهيار آماله في العثور على آبار المياه الارتوازية.[95] وأدت هذه النتيجة إلى تأكيد روح القلق لدى الملك ووزير المالية عبد الله السليمان.

ولعل أهم ما يمكن الخروج به من هذا التطور الجديد أمران: الأول: أن الملك صار يسعى لحل الأزمة حلًا جذريًا بأساليب ووسائل غير تقليدية. والثاني: أن الملك لم يعد يقتصر في معاملاته على البريطانيين وحدهم، وإنما بدأ يفتح الباب أمام أية استثمارات أجنبية في بلاده، وقد لمسنا فيما سبق محاولاته مع الهولنديين ومع الألمان ومع الأمريكيين، وكان جادًا فيما يسعى إليه، من إنهاء حالة التميز والتفرد التي كان يتمتع بها البريطانيون، وأظهر مرونة وقدرة على إحداث التوازن المطلوب في علاقاته الخارجية مع مختلف الدول بما يخدم مصالح بلاده أولًا.

[94] Jeddah Report, May and June 1931, E 4180/81/25, F.O. 371/15289.

[95] تويتشل، مرجع سابق، ص174.

كانت تجربة الأزمة المالية محكًا حقيقيًا فرض نفسه ليختبر الملك من خلاله تطلعات الدول الكبرى نحو بلاده، ولم يُسَلّم الملك بسهولة لمطالب القوى الأوروبية تحت ضغط الظروف الاقتصادية، بل نجده يشترط التلازم بين إقامة العلاقات الاقتصادية والعلاقات السياسية والدبلوماسية. ويبقى أن نعرف أن جميع العلاقات التي نشأت بين الملك عبد العزيز والحكومات الأوروبية الأخرى، إنما كانت جديدة ومفاجئة، وكانت محل اختبار، ولهذا لم يهتز البريطانيون كثيرًا لنشاط الملك الواسع الذي قد يأتي بنتائج سلبية على المصالح البريطانية. وقد أثبتت التجربة أن معظم تلك العلاقات الناشئة كانت آنية. وبقيت الأزمة قائمة ولم يستطع أحد أن يخرج الحجاز منها، أو يخرجها من الحجاز، إلا الملك الذي كان عليه أن يبدأ فورًا حركة إصلاح مزدوجة ماليًا وإداريًا.

الفصل الثاني

محاولات الإصلاح المالي

1931

"على من لا يقف لحظة صدق مع هذه البلاد أن يترك الاستثمار بها (ويرحل)"

فيلبي

تناول الفصل الأول الجهود المبذولة في الحجاز للتغلب على مظاهر الأزمة المالية. وكان أهم ما يميز تلك الجهود أنها استخدمت حلولا مؤقتة وحاولت التعامل مع الواقع بتسكينه دون تغييره. وفي هذا الفصل سنواصل الحديث عن الجهود المبذولة للتغلب على الأزمة، ليس في مظاهرها فقط، وإنما في جوهرها. فأوضاع الحجاز المالية كانت في حاجة إلى بناء هيكل اقتصادي ومالي ثابت محدد المعالم يتناسب وتطور الدولة. وفي سبيل ذلك سيعرض هذا الفصل لثلاث محاولات إصلاحية أساسية:

الأولى: محاولة الإصلاح في مجال العملة من حيث قيمتها، وتداولها، والقاعدة المعدنية التي ترتكز عليها.

والثانية: محاولة الإصلاح المالي بطرق سياسية وذلك بإشراك الحجازيين عن طريق المؤتمر الوطني في حركة الإصلاح، وتعاونهم تعاونًا إيجابيًا، أو بتركهم الأمر برمته للملك دون اعتراض.

والثالثة: محاولة تأسيس نظام مصرفي، تُحكم الدولة قبضتها عليه من خلال مصرف رسمي لها. وبذلك فإن العنصرين الأول والثالث يمكن أن يضعا أساسًا قويًا لنظام مالي جديد في ظل وضع سياسي ملائم يهيؤه الحجازيون طبقًا للعنصر الثاني. وهكذا نرى أن الملك سعى إلى تطويع الواقع التقليدي ليتناسب والنظام المالي المتعارف عليه في الدول المتقدمة، كي يتمكن به من تطويق الأزمة، والسيطرة على سلبياتها المحتملة عن علم ودراية.

- **تطورات النظم المالية الدولية:**

ولا شك في أن هذه السياسة الجديدة تختلف اختلافًا جوهريًا عن السياسة التي عرضنا لها في الفصل الأول من هذه الدراسة. وقبل أن نتناول هذه المحاولات الثلاث، لابد أن نشير إلى التطورات التي جعلت منها ضرورة حتمية في هذه المرحلة. وأن نلقي نظرة على التطورات المالية الدولية؛ فقد انهار النظام المالي لدول وسط أوروبا في عام 1931، وأدى ذلك إلى انخفاض رصيدها من الذهب والعملات الأجنبية. وانتقلت العدوى إلى بريطانيا في خريف

العام نفسه، واضطرت بريطانيا إلى تسديد ديونها من رصيدها من الذهب، ولكنها عادت وتوقفت عن الدفع بهذا الأسلوب، وخرجت عن قاعدة الذهب، وخفضت قيمة الجنيه الإسترليني، وانهار تبعًا لذلك النظام النقدي العالمي. وتبع بريطانيا في الخروج من قاعدة الذهب 32 دولة أخرى. فكيف تطورت الأمور إلى هذه النتيجة السلبية؟.

كانت بريطانيا هي الدولة الأوروبية الوحيدة التي بدأت بتطبيق قاعدة الذهب[96] في القرن التاسع عشر، بينما كانت بقية الدول الأوروبية تطبق قاعدة المعدنين (الذهب والفضة). وحين فشل استخدام قاعدة المعدنين كعنصر أساسي في النظام النقدي، غلبت قاعدة الذهب على النظام النقدي العالمي، وبالتالي سيطر النظام الإنجليزي، وأصبح استمرار نظام النقد العالمي رهنًا بنجاحه أو فشله[97].

وفي الحرب العالمية الأولى خرجت بريطانيا على قاعدة الذهب، وظلت كذلك حتى عادت إليها عام 1925، واستمرت ملتزمة بها إلى أن احتدمت الأزمة المالية العالمية، التي نحن بصددها، في عام 1931. وبالطبع كان وراء ذلك دوافع قومية ومصالح تجارية، فكان الهدف من تخفيض العملة محاولة تنشيط التجارة البريطانية والتخلص من حالة الكساد. وقد استفاد الأمريكيون كثيرًا من أزمة أوروبا، فقد أدت التطورات الاقتصادية والمالية في أوروبا إلى انتقال كميات كبيرة من الذهب إلى الولايات المتحدة، وعم الرخاء إلى أن وصل إلى ذروته، وتبع ذلك

---

[96] قاعدة الذهب، هي قاعدة نقدية، أو مقياس للقيم, وهي العنصر الأساسي في النظام النقدي، وهي المقياس الذي تتبعه بعض الدول لحساب القيم الاقتصادية، أو مقارنتها ببعضها، والغاية منها المحافظة على القيمة الاقتصادية للنقود، أي المحافظة على قوتها الشرائية داخليًا وخارجيًا. وأي تقلبات في القاعدة النقدية يؤثر في القوة الشرائية للنقود، وفي قدرتها على أداء وظائفها كوسيط للمبادلة، أو كمخزن للقيمة، أو فيما يتعلق بعلاقاتها بالعملات الأخرى. انظر:

محمد عبد العزيز عجمية ومصطفى رشدي شيحة، *النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية* (بيروت، الدار الجامعية للطباعة والنشر، 1982) ص32.

[97] المرجع السابق، ص55.

الانتكاسة المالية والاقتصادية التي دمرت الاقتصاد الأمريكي نتيجة البطالة والكساد الذي يعقب الرخاء عادة، وانعكست آثارها على معظم أرجاء العالم، واستمرت حتى الحرب العالمية الثانية. وخلال فترة ما بين الحربين العالمتين عانت الدول الغربية من أزمتين حادتين: الأزمة الاقتصادية وواجهتها البطالة، والأزمة النقدية وواجهتها التضخم.[98]

وسنعرض فيما يلي للنظام النقدي الحجازي، ومدى تأثره بالأزمة المالية العالمية، وجهود إصلاحه.

- **الإصلاح في مجال العملة:**

جرت أول محاولة لإصدار عملة وطنية في الحجاز في عام 1916، عندما أمر الشريف حسين بصك الريال الهاشمي الفضي والدينار الهاشمي الذهبي. و بعد أن ضم عبد العزيز آل سعود الحجاز في 1925 إلى نجد، أوقف التعامل بالريال الهاشمي وأحل محله الريال المجيدي العثماني مؤقتا. وفي عام 1927 أصدر الملك عبد العزيز الريال العربي السعودي الفضي[99] ليحل محل مختلف العملات الفضية المتداولة في الحجاز وقتئذ. وكان أشهرها Thaler ثيلر ماريا تريزا النمساوية، والروبية الهندية، والجنيه الإسترليني الذهبي، والليرة الفرنسية الذهبية، والليرة الروسية الذهبية، والريال المجيدي العثماني الفضي.[100] وبذلك أنهى الملك عبد العزيز حالة فوضى تعدد العملات المتداولة في الحجاز.

---

[98] المرجع السابق, ص64.

[99] انظر: جمال محمود حجر، "الريال العربي السعودي في الأزمة المالية العالمية 1929- 1932"، مجلة *رواق التاريخ والتراث*، العدد صفر. ص 46

[100] كانت معظم بلدان شبه الجزيرة العربية تعاني من مشكلة تعدد أنواع ومصادر العملات المتداولة فيها، نظرا لافتقارها إلى عملة خاصة بها، ومع أن الحضور البريطاني في شبه الجزيرة كان له دور فعال في فرض

تأسس هذا النظام النقدي في الحجاز على قاعدة المعدنين (الذهب والفضة) أي الجنيه الإنجليزي الذهبي الحر، والريال العربي السعودي الفضي. وارتبط الريال الفضي بالجنيه الإنجليزي عن طريق تحديد سعر رسمي يحدد العلاقة بينهما. وقدرت القيمة الإسمية الرسمية للريال العربي السعودي الفضي في مقابل الجنيه الإسترليني الذهبي الحر بنسبة 10 إلى 1. وقدرت القيمة الاسمية للريالات المتداولة في ربيع عام 1931 بما قيمته نحو 150،000 إلى 180،000 جنيه إسترليني.[101] ونظرًا لتقارب القيمة المعدنية للعملتين الفضية والذهبية من القيمة الاسمية لهما، فقد كان من العسير المحافظة على نسبة التبادل الرسمي بينهما، بسبب خضوع قيمة المعدنين لتقلبات الأسعار العامة، وهو أمر لم يكن في إمكان حكومة الحجاز السيطرة عليه. وأدى ذلك إلى اضطراب في الأسعار والمدفوعات.[102] ونتج عن تقلب أسعار

استخدام الروبية الهندية والجنيه الإسترليني حتى الخمسينات، إلا أن تيلر ماريا تريزا النمساوي استطاع أن يشق طريقه وحده، وأن يفرض نفسه في التعامل اليومي، لجمال صياغته ودقتها وإعجاب البدو به. وقد كان منذ مطلع القرن19 وسيلة المبادلة الرئيسية في منطقة البحر الأحمر, والسواحل الجنوبية للجزيرة العربية, والقرن الأفريقي، هذا مع أنه لم يعد نقدًا قانونيًا في النمسا منذ منتصف القرن 19. ويؤكد الرحالة الأوروبيون على أن القبائل كانت حريصة على التعامل بالتيلر النمساوي,، ولذلك فإن بريطانيا هي التي تولت صك هذه العملة وتزويد بلدان الجزيرة العربية بها عن طريق البنك الأهلي الهندي في عدن، حيث تُوزع من هناك تحت حراسة مشددة إلى المناطق الأخرى، واستمر تداولها حتى السبعينيات من القرن الحالي.

انظر: انظر: جمال محمود حجر، "الريال العربي السعودي في الأزمة المالية العالمية 1929- 1932"، مجلة *رواق التاريخ والتراث*، العدد صفر. هامش 3، ص 41؛عبد المنعم السيد علي, التطور التاريخي للأنظمة النقدية في الأقطار العربية (مركز دراسات الوحدة العربية وصندوق النقد العربي, بيروت, 1983) ص 42، 43، 83 – 85، 97 – 101، 129، 130؛ وانظر تقرير عن كتاب: هانس هلفرتس، *في مملكة سبأ*، بمجلة أخبار الأسبوع، العدد 26، في 25 أكتوبر 1986، ص 26 – 29، وانظر كذلك:

Wilson, R., "Hajjah Market", *Arabian Studies*, vol. II, p.209.

[101] Ryan to Henderson, 23 March 1931, E 2064/81/25, F.O. 371/15289.

[102] عبد المنعم السيد علي، مرجع سابق، ص 85.

معدني الذهب والفضة في عام 1931 مضاربات بين الصيارفة وتهريب للفضة إلى خارج البلاد، ووجدت الحكومة أن سحب الريال من التداول، ريثما تحل محله عملة فضية أصغر حجمًا وأقل وزنًا، قد يكون علاجًا ناجحًا، ولكنها لم تكن تريد اللجوء إلى هذا الأسلوب إلا عند الضرورة.

ولم يسلم الذهب بالطبع من عمليات التهريب. وبينما انخفضت قيمة الريال الفضي، ازداد العجز في رصيد الحكومة من الذهب. وتمثل رد الفعل الفوري لدى الملك عبد العزيز في خطوتين:

الخطوة الأولى: فرض ضرائب مالية على الواردات حماية للريال، وأعلن عنها في 6 فبراير 1931 في جريدة أم القرى.

والخطوة الثانية: سن تشريع جديد يقضي بمنع خروج الذهب من البلاد.

أظهر البنك الهولندي تعاونًا واضحًا بادئ الأمر مع حكومة الحجاز في هذا الاتجاه؛ لأنه كان صاحب مصلحه في الحيلولة دون وصولها إلى حالة الإفلاس الكامل. وربما كان موقف البنك الهولندي موقفًا أخلاقيًا؛ لأن مديره جاكوبز كان، بالرغم من كل شيء، يثق في حكومة الحجاز ويسعى للتعاون معها لإخراجها من الأزمة. كما أن حكومة الحجاز كانت مدينة له بمبالغ يسعى إلى تأمين استردادها. وكان عبد الله فيلبي يشارك جاكوبز نفس المشاعر، وطبقًا لكلمات ريان، قال فيلبي: "على من لا يقف لحظة صدق مع هذه البلاد (في أزمتها) أن يترك الاستثمار بها (ويرحل)".[103]

يبدو أن جاكوبز لم يستطع الثبات في موقفه الأخلاقي طويلًا. فقد تعقدت الأزمة في أوروبا، وتأزمت أوضاع هولندا المالية والاقتصادية، وانعكس ذلك سلبًا على الموقف المرن الذي سبق أن أبداه جاكوبز. وفي الوقت نفسه ازداد تدهور الأحوال المالية في الحجاز سوءًا،

[103] "any one who did not this simple faith might as well give up trying to do business here", Ryan to Henderson, 23 March 1931, loc. cit.

وصارت الدولة التي كانت تحمل أكبر مخزون من الذهب تعاني من عجز شديد فيه.[104] فلماذا تدهورت الأوضاع في الحجاز إلى هذا الحد؟.

الواقع أن حركة الإصلاح كانت تتم بصورة جزئية، وكانت تفتقر إلى خطة شاملة ومحكمة. وبالرغم من وجود بعض العناصر المحلية والأجنبية المتعاطفة مع حركة الإصلاح، كانت هناك عناصر أخرى تتآمر لتهريب العملات المعدنية من الذهب والفضة والنيكل إلى خارج البلاد. كذلك أدى ارتباط الريال العربي السعودي الفضي بالجنيه الإسترليني الذهبي، إلى أن يلقى الأول مصير الثاني في الانهيار والتدهور. ولم تكن عملية سحب الريال العربي السعودي الفضي من التداول أمرًا هينًا، بعد أن فقد قيمته الاسمية واحتفظ بقيمته كمعدن. ولذا لجأت الحكومة إلى السماسرة لجمع الريالات الفضية بالسعر الرسمي (10 – 1). ومع أن الحكومة أفلحت جزئيًا في هذا الاتجاه، إلا أن تداوله كان يتم خفية وبسعر أقل من قيمته الحقيقية.[105]

وفي 25 فبراير اجتمع الملك عبد العزيز بالتجار ورجال المال في جدة، وحثهم على التعاون معه في دعم الريال بمنع عمليات تصدير الذهب والفضة. وبينما نجحت هذه المحاولة فيما يتعلق بالذهب، كان الأمر غير ذلك فيما يتعلق بالفضة والريال. فقد بقي التداول بالريال يتم سرًا، دون التزام بالسعر الرسمي له. ولم يكن هناك من يطبق أسلوب التداول الصحيح فيه سوى البنك الهولندي. أما شركة جيلاتلي هانكي فلم تلزم نفسها بأي تعهد في هذا الاتجاه، ولكن التقارير أفادت بأنها كانت تتعامل به في حدود قيمة الريال الاسمية[106]. وكانت خطة الحكومة تهدف إلى توطيد الريال، وتخفيض سعر الذهب إلى مستواه الحقيقي، في محاولة لتفادي سحب

---

[104] Jeddah Report, Jan. and Feb. 1931, E 2221/81/25, F.O. 371/15289.

[105] Ryan to Henderson, 23 March 1931, loc. cit.

[106] Jeddah Report, May & June. 1931, E 4180/81/25, F.O. 371/15289.

الريال نهائيًا من التداول وتجريم التعامل به. وكانت تلك خطوة واردة في حسابات الحكومة عند اللزوم، ولكنها آثرت عدم اللجوء إليها على الفور.[107]

ورغم كل ما سبق فقد فشلت خطة الحكومة في مساندة الريال وتوطيده أو المحافظة على رصيدها من الذهب. ويرجع ذلك إلى أن الحجاز لم يكن له تجارة تصدير أو إنتاج ذو قيمة، وأنه كان يعتمد بالدرجة الأولى على موارد خارجية، كانت دائمًا في مهب ريح المتغيرات الدولية بكل سلبياتها. وفي النهاية وجد الملك عبد العزيز نفسه في موقف مَن يطلب مِن دائنيه تأجيل سداد الديون المستحقة لهم عليه. ولكن طبيعة الظروف المالية المتدهورة للدول الكبرى جعلت تحقيق مطلبه أملًا باهتًا.[108]

أوقفت الخطوات السابقة مجتمعة مستوى التدهور في سوق المال، وإن لم تنهه تمامًا. ووجد الملك نفسه مدفوعًا بعد طلب تأجيل سداد الديون إلى ضخ دم جديد ينعش به اقتصاديات بلاده، ويوقف عملية التدهور تمامًا، وذلك عن طريق طلب قرض من الحكومة البريطانية. ولم يخف الملك عن ريان أنه يفضل أن تكون ديونه مستحقة لدولة صديقة على أن تكون لغيرها. ولكن ريان، الذي كان يقف على حقيقة الأوضاع في كل من الحجاز وبريطانيا، وعد الملك برفع الأمر إلى لندن تاركًا إياه "يبني أمالًا في الخيال".[109] فقد كان ريان يعلم جيدًا أن

---

[107] انظر: جمال محمود حجر، "الريال العربي السعودي في الأزمة المالية العالمية 1929- 1932"، مجلة *رواق التاريخ والتراث*، العدد صفر. ص 43

[108] Ryan to Henderson, 23 March 1931, loc. cit

[109] Jeddah Report, March and April 1931, loc. cit. ; Ryan to F.O. 14 July 1931, E 4170/2772/25, F.O. 371/15300:

انظر كذلك: جمال محمود حجر، "الريال العربي السعودي في الأزمة المالية العالمية 1929- 1932"، مجلة *رواق التاريخ والتراث*، العدد صفر. هامش 3، ص 41

الحكومة البريطانية لن تقدم للملك شيئًا مما يطلب في ظل الأزمة التي طحنتها قبل أن تطحن الحجاز.

ويلاحظ المتتبع للتقارير الشهرية التي كانت المفوضية البريطانية في جدة تبعث بها إلى لندن حول الأحوال في الحجاز، أنها أغفلت ذكر أي شيء عن الأزمة، على غير عادتها، وخاصة أن هذا الصمت جاء في أعقاب طلب الملك عبد العزيز قرضًا ماليا من بريطانيا. ويحاول ريان أن يقدم لنا تفسيرًا لحالة الصمت التي خيمت على هذا الموضوع، وهي الحالة التي امتدت من منتصف مارس 1931 إلى مايو من العام نفسه، بقوله: "إن الأوضاع في هذا البلد (الحجاز) كانت متقلبة، وأن الحكم على أي شيء فيها لن يكون نهائيًا ... إن الحصول على معلومات من أي نوع هو أمر صعب للغاية، وحتى في حالة الحصول عليها، فإنها تكون غير دقيقة على الأغلب".[110] وفي تقديرنا أن ما قاله ريان ليس صحيحًا كله، وإلا كيف يمكن تفسير الاهتمام الشديد بالموضوع نفسه في مرحلة سابقة. ويبدو أن ريان، الذي لم يكن يثق في قدرات حكومة الحجاز الذي اعتبرها "بدائية"، أراد ألا يشغل حكومته بأمور غير ذات جدوى لها، فبريطانيا نفسها كانت تعيش الأزمة ذاتها في عقر دارها كما في مستعمراتها ومناطق نفوذها المترامية الأطراف.

ومع اقتراب موسم الحج السنوي، وقدوم عدد محدود من الحجاج إلى الأراضي المقدسة، تحركت حالة الركود السائدة، وبدأت الحياة الاقتصادية للحجازيين تنتعش، وتوقف مستوى التدهور المالي، واستقرت الأوضاع. وساهمت المبالغ التي اقترضها الملك من التجار الحجازيين في ذلك، ووفرت للدولة شيئًا من رصيدها من الذهب الذي ساعد بدوره في دعم الموقف المالي وتحسينه. ولا ندعي أن المشكلة المالية قد حلت بهذه البساطة، لأن موسم الحج مهما عظمت عوائده – وقد كانت في الواقع ضئيلة للغاية في ظل الأزمة – لن يستطيع أن

[110] Ryan to Henderson, 15 May 1931,E 3024/2064/25, F.O. 371/15299 .

يقدم علاجًا شافيًا، لأن إجمالي عدد الحجاج وصل في عام 1931 إلى 40% فقط منه عند بداية الأزمة في عام 1929.[111]

وظهرت آثار ذلك التحسن النسبي حين تمكنت حكومة الحجاز من تسديد بعض مطالب دائنيها. ففي مارس 1931 سددت الحكومة، بمساهمة من البنك الهولندي، المتأخرات المستحقة في ديسمبر 1930 لحساب شركة التلغراف الشرقية. كما سددت قسطًا كبيرًا من استحقاقات شركة جيلاتلي هانكي. وصار في إمكان حكومة الحجاز أن تدفع الأجور المتأخرة للسائقين السودانيين في مرحلة تالية. ونلاحظ هنا أن الحجاز كان يقترض من البنك الهولندي ليسدد استحقاقات لشركات بريطانية، وهذا يعني أن الأمل في مساعدة بريطانية صار مفقودًا. ولذلك فلا عجب في أن تؤجل حكومة الحجاز دفع أقساط الديون المستحقة لحكومة الهند البريطانية، معلقة ذلك على أمل باهت في الحصول على قرض من الحكومة البريطانية في لندن لهذا الغرض.[112]

يبدو أن نتائج الإصلاح المالي في ذلك الوقت لم تكن قد نضجت بعد، ذلك أن جاكوبز (مدير البنك الهولندي) الذي ساهم في الخطة الإصلاحية، لم يستطع مواصلة مساهمته إلى النهاية، طبقًا للبرنامج الإصلاحي الذي وضعه مع حكومة الحجاز في مارس 1931. فقد خيبت أعداد الحجاج المتواضعة كل أمل له في الإصلاح. ومع نهاية موسم الحج، في أبريل 1931، انهار الاتفاق الذي كان قد وضعه مع حكومة الحجاز قبل شهر واحد فقط.[113]

[111] Jeddah Report, March and April 1931, loc. cit.;

Monroe, E., *Philby of Arabia*, p.173.

[112] Jeddah Report, March and April 1931, loc. cit.

[113] Ryan to Henderson, 15May 1931, loc. cit .

ويعتقد ريان أن انهيار الوفاق بين حكومة الحجاز والبنك الهولندي يرجع إلى ثلاثة عوامل رئيسة، يمكن أن نصنفها كما يلي: [114]

العامل الأول[115]: أن حكومة الحجاز كانت تسعى إلى الإصلاح المالي بمبلغ ضئيل يصل إلى حوالي عشرة ألاف جنيه ذهبًا. بينما كانت تخطط لإغراق السوق المحلي بكميات كبيرة من الفضة والنيكل الحر، في محاولة لاستعادة الثقة في عملتها المعدنية. ولكن ذلك كان يعني أن الحكومة بدت في هذه المرحلة من الإصلاح وكأنها تخلت نسبيًا عن سياستها السابقة، الخاصة بالتشدد في مسألة منع خروج الذهب من البلاد. وهي المسألة التي شكلت جوهر حركة الإصلاح المالي، وبالطبع فلم يكن من المنتظر من الحكومة أن تعلن عن هذا التطور الأخير، ولكنه كان سلوكًا تحتيًا يهدف إلى استعادة الثقة في مركزها المالي.

والعامل الثاني[116]: يتعلق بالبنك الهولندي، الذي تحمل مسئولية المشاركة في خطة الإصلاح. وكانت خطة البنك مبنية على بيع إصدارات مالية قيمتها 50% ذهبًا و50% فضة. ولكن البنك فشل في مواصلة هذه الخطة، وقرر بالتالي وقف عملياته في تبادل العملات. وليس هناك من تفسير لذلك الموقف غير أن جاكوبز فقد هو الآخر الثقة تمامًا في إمكانية الإصلاح المالي. ومن اللافت للنظر أن البنك الهولندي، وهو المعني بتغيير العملات للحجاج القادمين من جنوب شرقي آسيا، قد أغلق أبوابه في بداية موسم الحج، وظل كذلك حتى 27 أبريل 1931، الذي صادف أول أيام عيد الأضحى.

---

114 Ibid.

115 انظر: جمال محمود حجر، "الريال العربي السعودي في الأزمة المالية العالمية 1929- 1932"، مجلة *رواق التاريخ والتراث*، العدد صفر. هامش 3، ص 44

116 انظر: جمال محمود حجر، المرجع السابق 1932. ص 44

والعامل الثالث[117]: يرجع إلى روح التنافس بين كل من فيلبي وجاكوبز. فبالرغم من أن كلاهما كان حريصًا على إنجاح حركة الإصلاح، إلا أن فيلبي كان يرى ضرورة أن يتم ذلك من خلال مساهمة البنوك البريطانية وليس البنك الهولندي. وأدى حرص فيلبي هذا إلى إفساد خطة البنك الهولندي. فقد أوغر نشاط فيلبي صدر جاكوبز، الذي رأى أن المجال الذي كان يتفرد به قد يصبح ميدانًا لمنافسة قد لا يقوى على السير فيها إلى النهاية. ولذا راح جاكوبز يستخدم أسلوب الضغط على حكومة الحجاز. وفي النهاية أعلن انسحابه من خطة الإصلاح. وانتشرت الشائعات بعد ذلك حول تصفيات البنك الهولندي لحساباته نهائيًا في الحجاز.

وبالرغم من كل ذلك، أشارت بعض الدلائل إلى ازدياد الطلب على الريال الذي تراوحت قيمته بين 10و12 في مقابل الجنيه الإسترليني. ولكن لا يجب أن ننجرف وراء هذه الظاهرة العارضة، ونسلم بتلك النتيجة، لأن الثوابت أو عناصر الاستقرار في الأوضاع الاقتصادية والمالية في الحجاز كانت مفقودة؛ فعلى عكس كل توقعات الحكومة وحساباتها أفلتت العملة النيكل من قبضتها، رغم أنها كانت قد أحكمت الرقابة على العملتين الذهبية والفضية، أما العملة النيكل وهي القرش[118] وربع القرش (الهللة) فلم تخضع للرقابة، نظرا لأهميتها اليومية المباشرة في التعاملات الصغيرة، ولاستخدامها على نطاق واسع. وانتشرت حالات الغش ووسائل التحايل على قرارات الحكومة الإصلاحية، وساد الضيق والقلق بين الناس،[119] وانتكست الحركة الإصلاحية.

وفي تصديها لحالة الفوضى التي عادت إلى سوق المال في موسم الحج، وجدت الحكومة أن ضرورة تحجيم العملة يقضي بسحبها من الأسواق، كي تتحكم هي في وضع سعر

[117] المرجع السابق.

[118] الريال العربي السعودي يساوي 22 قرشًا من النيكل.

[119] Ibid.

مناسب لها، وإنهاء عمليات الارتباك المالي. وكانت أول خطوة في هذا السبيل هي أنها أبدت استعدادها لشراء النيكل بسعر السوق، الذي يعلنه كل صباح المسئولون عن الشئون المالية. ولكن أخطر نتائج هذا الإجراء أنه أدى إلى حدوث ارتباك في تجارة التجزئة، وهذا الموقف يؤثر في الناس بشكل مباشر. وبالفعل سرت حالة من الفزع والهلع المفاجئ في أسواق جدة ومكة، وانخفضت قيمة العملة النيكل انخفاضًا ملحوظًا، واتخذت الحكومة خطوة أخرى، مع أنها كانت إجراء شكليًا، لتحقيق مزيد من السيطرة على السوق، وذلك بسحب النيكل من التداول عن طريق التحكم في بيع الأرز من خلال محلات الحكومة في جدة ومكة.[120]

وهكذا اعتمدت خطة الحكومة فيما يتعلق بالعملات المعدنية على ثلاث مراحل هي: منع تصدير الذهب، وسحب العملة الفضية، ثم سحب العملة النيكل. وقد تم سحب الريال الفضي بشكل نهائي من الأسواق في صيف عام 1931 على أمل إحلال عملة معدنية أخرى محله بوزن أقل، وحجم أصغر، ولكنها لم تتمكن من تحقيق هذه الخطوة قبل مرور أربعة أعوام على الأقل. ففي عام 1935 تم سك الريال الجديد، وطرحه للتداول في العام التالي. واختفى الريال القديم من التداول نهائيًا، وتم حظر تداوله في عام 1941.[121]

وفي أول مايو 1931، خطت حكومة الحجاز خطوة أخرى في التصدي للموقف المالي المتدهور، وأعلنت من خلال جريدة "أم القرى" الصادرة في 3 مايو، أنها فتحت محلاتها لاستبدال العملة النيكل بريالات ورقية[122] بسعر رسمي يعادل 22 قطعة (قرشًا) لكل ريال ورقي،

[120] Ibid.

[121] عبد المنعم السيد علي، مرجع سابق، ص 85.

[122] أصدرت الحكومة الريالات الورقية،، وبذلك تحولت القاعدة النقدية عن الذهب والفضة إلى القيم الورقية، كما تحولت القاعدة النقدية من قيمة مادية، إلى مظهر تنظيمي، يتمثل في مجموعة الشروط والقواعد التي تضعها السلطات النقدية في الدولة للتعبير عن تصورها للقيم النقدية وعلاقاتها بالقيم الاقتصادية. انظر: محمد عبد العزيز عجمية، مرجع سابق، ص 33.

وليس 20 قطعة كما كان الحال من قبل. وهذه الخطوة، إلى جانب الحصول على قرض من التجار المحليين، أسفرت عن سحب ما قيمته 24،000 جنيه إسترليني من العملة النيكل، وضعتها الحكومة تحت تصرفها.[123]

كانت المحاولات الإصلاحية السابقة في مجال العملة محاولات تجريبية، ولم تكن أي منها مؤكدة النتائج، بل إنها كانت عبارة عن ردود أفعال لما يجري للعملة أولًا بأول، ولم تكن بأي حال برنامجًا مدروسًا، وضع في اعتباره كل الاحتمالات. ولهذا بدت سياسة الإصلاح بغير ثوابت تتعامل مع المتغيرات. كما أن الإصلاح لم يكن ممكنًا من خلال حكومة الحجاز وحدها، وكان عليها أن تعتمد أساسًا على البنوك الخارجية. ولهذا كله بقي الموقف مزعزعًا.

كان سير أندرو ريان (الوزير المفوض البريطاني في جدة) يميل للتأكيد في تقاريره على أن الأوضاع المالية في الحجاز مضطربة، ومع ذلك لم يبد تعاطفًا مع حكومة الحجاز، كما لم يكن على استعداد للتوصية بتدخل حكومته، رغم أن الملك عبد العزيز طلب منه ذلك مرارًا. ولكنه كان يراقب بحذر شديد تصرفات العناصر الأوروبية الأخرى العاملة إلى جانب الملك في الأزمة. وهكذا عاش ريان الأزمة المالية عن قرب، وكان لديه من الوسائل ما يمكنه من الحصول على المعلومات الضرورية التي تخدم أغراض بلاده.

وأدى فشل الخطة الإصلاحية، وارتفاع نسبة التضخم، وانسحاب البنك الوحيد الذي كان الأمل معقودًا على تعاونه إلى تدمير الثقة في الاقتصاد والعملة السعوديين. وساعد على ذلك اتساع رقعة البلاد، وتخلف نظامها المالي والإداري، وعدم استجابة أو تعاون الناس مع الحكومة، فقضية التعاون كانت قضية ثقافية في المقام الأول. لقد كان الحجاز وحده هو المعني بالإصلاح، ولم تكن ميزانية الحجاز منفصلة عن ميزانية نجد أوغيرها من الأراضي السعودية، وكان النجديون يفضلون التعامل بالعملات الفضية على التعامل بالعملات النيكل

[123] Ryan to Henderson, 15May 1931, loc. cit

أو العملات الورقية. ويعد هذا السلوك عنصرا جديدًا ساعد في تعقيد جهود الإصلاح، وأدى إلى تخفيض جديد في قيمة الريال حتى صارت قيمته تعادل 14 – 1 في مقابل الجنيه الإسترليني.[124]

كانت الأزمة المالية واحدة من الأزمات التي اعترضت مسيرة الملك عبد العزيز آل سعود، وهو يبني دولته الواسعة، لتشمل معظم أرجاء شبه الجزيرة العربية. ولكن الملك – على حد تعبير سير أندرو ريان "اعتاد على مواجهة الأزمات، و قد تؤثر هذه الأزمة على مستقبله السياسي".[125] وهذا صحيح إلى حد كبير، فالأمر كاد أن يخرج من بين يديه لولا أنه لم يكن شخصية استسلامية، بل كان رجلًا يصنع الأحداث، ويملك عنصر المبادرة فيها. وحين وجد أن جميع الأبواب قد سدت في طريقه، لم يعد أمامه من أبواب الإصلاح إلا بابًا واحدًا، هو أن يلجأ إلى شعبه، يتشاور معه، ويكسب وده، كي لا يتذمر الناس تحت ضغط الظروف الاقتصادية والمالية الصعبة، ولم يتردد في ذلك، فكان عقد المؤتمر الوطني.

- **المؤتمر الوطني والأزمة المالية:**

تعتبر الفترة التالية لموسم الحج السنوي فرصة مناسبة لعقد المؤتمر الوطني وتطبيق هذا النهج الجديد. ففي نهاية مايو 1931 قرر الملك "أن يجتمع بممثلي المدن الحجازية للتشاور حول القضايا الراهنة". وخص بالدعوة سكان المدن الحجازية، لأن معظمهم كان من التجار، وإمكانية مساهمتهم في تحسين الأوضاع المالية كبيرة. ومن جهة أخرى، لم يكن هناك ما يدعو للتشاور مع البدو، فهؤلاء لا يعنيهم مناقشة القضايا المالية أو الاقتصادية، كما أنهم لا يستطيعون تقديم مساهمة فعالة فيها، فمثل تلك القضايا تحتاج إلى الحكماء والمفكرين والتجار. وبعد الحج مباشرة قرر الملك تشكيل جمعية عمومية لتقنين السياسة التي يريدها في

[124] Jeddah Report, May and June 1931, E 4180/81/25, F.O. 371/15289.

[125] Ryan to Henderson, 15May 1931, loc. cit

إطار الشورى، على أن تجدد هذه المحاولة لتشكيل الجمعية العمومية كل عام في نفس الموعد. وهكذا تشكل ما يعرف باسم المؤتمر الوطني.[126] وهو جهد سياسي لحل مشكلة مالية.

يلاحظ المتتبع لأسلوب الملك عبد العزيز في الحكم، أنه يبدو ديمقراطيًا أو تشاوريا في أوقات الأزمات. فسياسته نحو القبائل في نجد، كانت مبنية على حسن استقبال رجال القبائل في أي وقت، وتكريمهم، وتقديم الهدايا لهم، حتى يخرجوا من معيته وهم قانعون، راضون، أكثر ولاء عن ذي قبل. وقد تبلور مثل هذا الموقف بوضوح أثناء تمرد الإخوان. وبهذا الأسلوب نجح الملك عبد العزيز في تحييد كثير من عناصر المعارضة، وكسب البعض الأخر إلى جانبه. وكان أسلوب اللقاء بالناس في جمعيات عمومية يعكس فلسفته في التعامل مع الأزمات الشديدة.

وفي ظل ظروف الأزمة المالية، التي اشتدت أثناءها الحاجة إلى كل أشكال المساعدة، كان ضروريًا أن يدعو الملك إلى عقد جمعية عمومية، ذات إطار قانوني وبرنامج عمل منظم. وربما كانت هذه السياسة نواة لنظام برلماني. وكان من المقرر، طبقًا لما قاله فؤاد حمزة (القائم بأعمال وزير الخارجية وقتئذ) لريان في 28 مايو 1931: "... تجتمع هذه الجمعية سنويًا لتكون أساسًا لنظام برلماني".[127]

وفي 29 مايو تناولت جريدة "أم القرى" في افتتاحيتها مسألة انتخاب ممثلي المدن الحجازية، ولم تنشر شيئًا عن نظام الانتخاب المقترح لأعضاء الجمعية العمومية. ومع ذلك فقد كان لدى ريان تأكيدات قوية على أهمية مثل تلك الخطوة في تكوين "المؤتمر الوطني". يقول ريان في تقرير رفعه إلى حكومته في لندن حول هذا الموضوع: إن الملك يفصل تمامًا بين البدو والحضر. فالبدو يأتون إلى بابه مباشرة، وهذه ثقافة أهل البادية، ولا يملك الملك إلاّ أن يستجيب لطلباتهم، ويستمع إلى مشاكلهم، ويساعدهم على حلها. أما الحضر فلا يسعون إليه،

[126] Jeddah Report, May and June 1931, loc. cit

[127] Ryan to Henderson, 9 June 1931, E 3463/1600/25, F.O. 371/15298.

وهو حريص على أن يلتقي بهم. ولذلك تكتسب مسألة المؤتمر الوطني أهمية خاصة. وهو يرى أن شهر المحرم من كل عام موعد مناسب لانعقاد مثل هذا المؤتمر، الذي سيكون معنيًا بأمور الدين، والقانون، والمتابعة، والعدل، والإصلاح في الحياة الاقتصادية واليومية بصفة عامة[128].

وطبقًا للخطة السابقة، انعقد أول مؤتمر وطني حجازي في الفترة من 2 إلى 11 يونيه 1931. وفي موقع مِنَى عُقدت جلسة الافتتاح، وألقى الملك خطبة الافتتاح، ثم قرأ الشيخ يوسف ياسين أجندة المؤتمر. ولكن قسوة الطقس، وصعوبة الانتقالات، جعلت من غير اليسير مواصلة عقد الاجتماعات في مِنَى، ولذلك تقرر أن ينتقل المؤتمر إلى مكة، حيث اختير الشيخ محمد المرزوقي رئيسًا. وطبقًا لما نشرته جريدة "أم القرى" فقد كان من بين الحاضرين رئيس المجلس التشريعي، وممثل الحكومة، و22 عضوًا من مكة، و11 عضوًا من جدة، و9 أعضاء من المدينة، و3 أعضاء من الطائف، ومثلها من ينبع، و10 أعضاء من المجلس التشريعي، ولم تشر "أم القرى" إلى وجود أعضاء ممثلين لمجلس العلماء.[129]

وطبقًا لأجندة المؤتمر، تشكلت ثلاث لجان لدراسة القضايا الرئيسة التالية:

1. الأخلاق العامة والنظام وضبط الحجاج.
2. قضايا العدالة.
3. القضايا العامة والشئون الاقتصادية.

وهذه اللجنة الأخيرة هي التي تعنينا في هذه الدراسة.

وفيما عدا ما نشرته جريدة "أم القرى" في أعدادها الصادرة في 5 و12 و19 يونيه، لم يكن في وسع ريان أو غيره من الدبلوماسيين الأجانب أن يعرفوا شيئًا عن سير العمل في المؤتمر،

---

[128] Ibid.

[129] *أم القرى*، 5 يونيه 1931.

بسبب انعقاد جلساته في مكة. ولكن فيلبي، كان استثناء من ذلك، كونه صار مسلما، وفي إمكانه أن يتردد على مكةً وأن يتابع أخبار ما يجري عن قرب. وطبقا لما أفصح عنه ريان فإنه لم يكن متفائلًا، بل كان تهكميًا في أحاديثه معه، ولم ينف أن المؤتمر عقد "بهدف فرض الإتاوات على أعضائه".[130] وهو ما يعني أن الدعاية التي أحاطت بالمؤتمر، إنما كانت تهدف إلى إخفاء هذا الهدف الأصيل وراء مجموعة الأهداف الأخرى.

كانت لجنة القضايا العامة والشئون الاقتصادية، هي أهم لجان المؤتمر بالنسبة لموضوع الأزمة المالية، ولذا كانت أكبر اللجان الثلاث. ومن أهم الموضوعات المطُروحة عليها:[131]

1. استخدام الحكومة للسيارات.
2. منح امتيازات اقتصادية للأجانب في البلاد.
3. تعيين خبراء أجانب في مجالات الشئون المالية والزراعية.
4. مناقشة أساليب الإصلاح المالي.
5. مناقشة تسويات الديون مع البنوك الأجنبية.
6. إنشاء بنك وطني.
7. تداول العملات الأجنبية وخصوصًا تيلر ماريا تريزا النمساوي.[132]
8. الزراعة والتنقيب عن المعادن.
9. إرسال بعثة إلى خارج البلاد للتدريب على إدارة الشئون الاقتصادية.

---

130 Ryan to Henderson, 9 June 1931, loc.cit.

131 Ibid.

132 حول تداول تالر ماريا تريزا النمساوي في شبه الجزيرة العربية، انظر: جمال محمود حجر، "الريال العربي السعودي في الأزمة المالية العالمية 1929- 1932"، مجلة *رواق التاريخ والتراث*، العدد صفر. هامش 3، ص 41

10. تأسيس بعض الشركات في مجالات الزراعة والصناعة.
11. تطوير الطرق والسكك الحديدية.
12. النظر في نظام دفع المرتبات للموظفين الحكوميين.
13. النظر في أوضاع الأوقاف في داخل البلاد وخارجها.

تفيد النظرة الأولى إلى قائمة الموضوعات المطروحة على لجنة القضايا العامة والشئون الاقتصادية، أن عمل اللجنة كان عملًا شاملًا لكل أطراف البناء الاقتصادي والمالي المتكامل، وأنه كان يهدف إلى حركة إصلاحية شاملة، تعتمد بالدرجة الأولى على إقامة البنية الأساسية لقيام اقتصاد حجازي قوي. وربما كان ذلك ضربًا من الخيال، أو طموحًا زائدًا، ولكنه على كل حال كان تقديرًا صحيحًا للموقف الاقتصادي والمالي، وتحديدًا دقيقًا لاحتياجات الاقتصاد الحجازي. وربما حرص الملك على أن يضع أمام ممثلي المدن الحجازية صورة واقعية للأوضاع الاقتصادية في بلادهم، خاصة وأن المؤتمرين كانوا يتطلعون إلى نتائج إيجابية سريعة لاقتصاديات بلادهم، فهتفوا مرددين: "إن هذه الأمة قد خلقت لتعيش حياه سعيدة مملوءة بالأحلام والآمال التي كان يتطلع العرب القدامى إليها، وها هي الفرصة مواتية لأعظم ملك عربي ظهر في جزيرة العرب (ليحقق لها ذلك)". [133]

جاءت العبارة السابقة لتدعم موقف الملك عبد العزيز السياسي بقوة. وهو مطلب كان يرجوه من وراء المؤتمر الوطني الحجازي. وهكذا، بينما كان الملك يسعى لإشراك الحجازيين في تحمل جانب من المسئولية في تطوير بلادهم اقتصاديًا، أكد الحجازيون أنهم على استعداد لتحمل كل المسئولية تحت قيادته.

كانت الأزمة المالية هي أكثر القضايا حيوية في المؤتمر الوطني. وعند مناقشتها رأى بعض الوفود ضرورة إنهاء حالة التسيب المالي وتكوين ميزانية للبلاد، حتى يمكن ضبط النفقات

[133] Ryan to Henderson, 12 July 1931, E 4166/1600/25, F.O. 371/15298 .

والحد من الإسراف، وبلغ التعمق والصراحة في مناقشة القضية حد مطالبة الأعضاء بإقصاء عبد الله السليمان، مدير المالية، من منصبه. وتطور الأمر إلى حد الاصطدام بعبد الله السليمان نفسه. وأدت هذه التصادمات والخلافات بين المؤتمرين والسليمان إلى تدخل الملك عبد العزيز، وفض المؤتمر قبل موعده. [134]

ويمكن تلخيص رؤية المؤتمر الوطني الحجازي فيما يلي:

أولا: أن الحجازيين رأوا أن بلادهم كانت ضحية الأزمة المالية أكثر من أية منطقة أخرى؛ وأن استخدام الحكومة للسيارات يعد دليلًا من دلائل البذخ الصارخة؛ وأن الأموال التي يقدمها الملك للقبائل النجدية في شكل هبات وهدايا، لضمان الأمن والاستقرار في نجد، تُعد دليلًا من دلائل البذخ. ولا شك في أن هذه الأفكار أغضبت الملك عبد العزيز.

ثانيا: أن أشخاصًا بعينهم، وفي مقدمتهم عبد الله السليمان، مدير المالية، كانوا يمارسون نفوذًا غير محدود على موارد البلاد المالية، خاصة وأن الحجاز ليس له "ميزانية" بالمعنى المعروف لهذه الكلمة اليوم. فإذا أضفنا إلى ذلك أن عبد الله السليمان لم يكن محبوبا من الحجازيين، إلى حد معادات الناس له صراحة، ولم يستطع هو نفسه أن يكسب ثقتهم، لأدركنا جانبًا من أسباب عدم استعدادهم للتعاون معه. وبالطبع فإن مثل هذا الموقف انعكس سلبًا على برنامج الإصلاح الذي يسعى الملك إلى تحقيقه. كما انعكس على الملك نفسه، وهو الذي كان يرى أن عبد الله السليمان بمثابة ذراعه اليمنى في النواحي المالية، وكان يثق فيه بشدة ويعتبره "عصابة رأسه".

---

[134] "Le budget, c'est moi". Ibid.

ويتدخل الملك حين اصطدم الحجازيون بعبد الله السليمان، وطالبوه بوضع ميزانية للبلاد. وفي غضب شديد قال الملك للحجازيين: "إن الميزانية ميزانيتي".[135] ثم أغلق المناقشة حول الموضوع، الذي انعقد المؤتمر الوطني أصلًا من أجل مناقشته، فلم يكن الملك على استعداد للتضحية بعبد الله السليمان في هذه المرحلة الحرجة. وبالتالي فإن خطة الملك الإصلاحية المبنية على أساس الاعتماد على دعم أعضاء المؤتمر الوطني أصيبت، منذ ذلك الوقت، بنكسة خطيرة.

هكذا لم يستطع المؤتمر الوطني الحجازي أن يقدم شيئًا ذا قيمة لعلاج الأزمة المالية، سوى التوصية بضرورة استخدام الريال العربي السعودي في جميع أرجاء البلاد، ووقف التداول بغيره من العملات بالتدريج، وخاصة تيلر ماريا تريزا. ولكن الحكومة لم تستطع وضع برنامج زمني واضح لتطبيق هذه السياسة. ولكنها وعدت بأن أقصى ما يمكن أن تفعله في هذا السبيل هو الإصرار على استخدام العملات النيكل والفضة في جميع أرجاء المملكة، وتوقيع العقوبة على من يرفض التعامل بها. ولم تكن مستعدة لأن تذهب أبعد من ذلك [136]. وحين التقى الملك عبد العزيز وريان في 17 يونيه 1931، أفصح الملك عن رغبته الحقيقية في ضرورة تعميم الريال العربي السعودي بين القبائل النجدية.[137]

وهكذا تأكد أن الأمر كله كان بيد الملك، وأن الكرة التي ألقاها في ملعب المؤتمر الوطني الحجازي ارتدت إليه، وأن عمل المؤتمر لم يزد عن كونه محاولة لشد انتباه الناس إلى كثير من القضايا المهمة، وإيقاف المؤتمرين على المشكلات الحقيقية التي كانت البلاد

---

[135] Ryan to Henderson, 1 July 1931, E 3889/2064/25, F.O. 371/15299; Jeddah Report, May and June 1931, loc. cit .

[136] Ryan to Henderson, 14 July 1931, E 4172/2064/25, F.O. 371/15299 .

[137] Jeddah Report, May and June 1931, loc. cit.

تواجهها، وهي مشكلات لم يكن في وسع الملك حلها بغير إطلاع الحجازيين على أسلوب الحل، لإشراكهم في تحمل جانب من المسئولية، ولكن معظم المؤتمرين كانوا أناسًا يفتقرون إلى الخبرة في الشئون المالية والاقتصادية، ولذلك فليس عجيبًا أن يتهربوا من حمل المسئولية.

وبينما كان النجديون بطبيعتهم البدوية يتباهون بـ"العجرفة والغلظة" على حد تعبير ريان، كان الحجازيون يستثمرون إحساسهم بحالة "الغبن"، وكانوا يرون أنفسهم مُسيّرين. وسواء صَدَقَت مشاعر هؤلاء وهؤلاء أو لم تصدق، يبقى أن من إيجابيات المؤتمر أنه حاول تذويب الفوارق بين النجديين والحجازيين، والتأكيد على الروح الإسلامية، وانصرف المؤتمر بذلك التوجه إلى معالجة جوانب سياسية ومعنوية، غير قادر على تناول الموضوعات المالية والاقتصادية تناولًا موضوعيا. ولهذا كان إيقاع المؤتمر سريعًا وغير عميق حتى في النواحي السياسية التي أقحم نفسه فيها، وكان باهتًا في النواحي الاقتصادية التي هي موضوعه الرئيس، ولم ينجح أعضاؤه في في وضع أي تصور إيجابي في خطه الرئيس. ولذلك خرج الملك منه وهو يملك حرية التصرف في حل مشاكل البلاد المالية على طريقته، وتأكدت سطوته.[138]

قد نتساءل عن ما إذا كان المؤتمر الوطني الحجازي إجراء سياسيا؟، أم إنه كان إجراء برلمانيًا كما قيل عنه من قبل؟، أم إنه كان نقله نوعية قادها الأوتوقراطيون أنفسهم نحو التغيير؟. الواقع أنه كان كل ذلك. فهو تغيير مؤقت برلماني الشكل، خال من المضمون، يهدف إلى إشراك الناس في حل مشاكلهم العامة، وهو خطوة سياسية لامتصاص غضب الناس. ولا يمكن القول بأن الأمر كله كان تمويهًا سياسيا من جانب الملك عبد العزيز، لأن الملك كان يواجه الكثير من المشكلات التي تتطلب مشاركة جماعية في حلها، ولعله رأى أنه استنفد كل الأساليب في حل المعضلة المالية، وأن عليه أن يرجع إلى الناس، بصرف النظر عما إذا كانوا من أهل الخبرة، أو إنهم مجرد ممثلين للشعب، سواء أكانوا قادرين على حل المشكلة المالية أم

[138] Ryan to Henderson, 12 July 1931, loc. cit.

غير قادرين. ومن المؤكد أن الملك لم يكن مستعدًا للسماح بتجزئة السلطة، أو التنازل عن شيء من صلاحياته.

إن أقصى ما تمناه الملك من المؤتمر لم يكن بأي حال حسم الأزمة المالية، فقد كان هو نفسه أقدر من غيره على معرفة أبعادها، ولم تكن أهداف الملك اقتصادية بالكلية، ولكنها كانت بالدرجة الأولى أهدافًا سياسية، وهي بعبارة ريان الدقيقة "أن يكون صمام الأمان الذي يمنع الانفجار". فقد أراد الملك من الناس أن يتركوه ومستشاريه يقودون السفينة بأنفسهم وصولًا إلى بر الأمان، وهو ما لم يكن يرضاه الحجازيون عن طيب خاطر، وهم يرون أموالهم تنفق خارج بلادهم (في نجد)، بينما تجارتهم تموت بسبب الكساد.[139]

ومهما يكن من أمر المؤتمر الوطني الحجازي، فإن مطلب الملك الملّح كان تدبير المال من مصادر تمويل خارجية في شكل قروض أو من بنوك الاستثمار. وإلى أن يتمكن من ذلك كان عليه أن يواجه "فترة عوز وفاقة".[140]

- **محاولة تأسيس نظام مصرفي رسمي:**

المحاولة الثالثة في مجال الإصلاح المالي بعد المحاولتين السابقتين (إصلاح العملة، والمؤتمر الوطني الحجازي) هي تأسيس نظام مصرفي رسمي للدولة State Bank، تكون له السيطرة الكاملة على إصدار العملات وتحديد أسعار صرفها. هذا فضلًا عن العمل المنظم للتعامل مع الأسواق الخارجية في مجال المال، وجذب رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار في

[139] Ryan to Henderson, 9 June 1931, loc. cit.

[140] Ryan to Henderson, 1 July 1931, loc. cit.

الحجاز ونجد.[141] وقد اتجهت ميول الملك في هذا المجال نحو كل من هولندا وبريطانيا دون غيرهما. فأما هولندا فلأن البنك الهولندي كان قد أظهر فيما سبق تعاطفًا واضحًا، وتعاونًا ملموسًا مع حكومة الحجاز. وأما بريطانيا فلأن الملك كان حريصًا على تأمين علاقاته بها بمختلف الوسائل، ولأنه كان يثق في اقتصادها، وقدراتها في قيادة النظام الاقتصادي الحر في العالم.

ولما كان البنك الهولندي قد أظهر تراجعًا عن مواصلة التعاون مع حكومة الحجاز، فقد راح الملك عبد العزيز يقيم الاتصالات مع الحكومة البريطانية بشأن إسناد تأسيس مصرف للدولة إلى بنك بريطاني، عن طريق ممثلها في جدة ووزيره المفوض بلندن، وعن طريق الاتصالات الشخصية بعيدًا عن القنوات الرسمية. ولكن كل الدلائل كانت تشير إلى عزوف بريطاني واضح عن تقديم أي نوع من المساعدة المالية للحجاز. ولا شك في أن هذا الموقف الرسمي انعكس بكل سلبياته على مواقف الشركات الخاصة والبنوك البريطانية التي كانت تنتظر رد الفعل الرسمي لحكومتها، حتى لا تقدم على مغامرة غير محمودة العواقب.

وحين جرى حديث بين فؤاد حمزة وسير أندرو ريان في 16 يونيه 1931، تناولا فيه – إلى جانب موضوعات أخرى – رصيد بريطانيا السابق في دعم الملك عبد العزيز ماليًا، لم يتردد ريان في أن يؤكد على أن بريطانيا كانت تسعى إلى تحقيق مصالحها بالمال، وأنها ذهبت في ذلك إلى حد دعم كل من الشريف حسين وعبد العزيز آل سعود في وقت واحد. وكان ذلك ضرورة من ضرورات الحرب العالمية الأولى، التي كانت الأموال تنفق فيها بغير حساب على بنود كثيرة ذات طبيعة استراتيجية. ويضيف ريان "لقد أنفقنا مليونات من الجنيهات على شراء السمك من النرويج لكي نمنع وصوله إلى العدو. أما الآن فإن الاقتصاد هو نظام الحياة، وبالتالي فهو الأساس لكل خطوة سياسية في بريطانيا، ولابد لكل حكومة أن تقف على قدميها الآن. هذا كلام صعب،

---

[141] انظر: جمال محمود حجر، "الريال العربي السعودي في الأزمة المالية العالمية 1929- 1932"، مجلة *رواق التاريخ والتراث*، العدد صفر. ص 47 وما بعدها

ولكنه صادق.. إنني لا أحب أن أنمي أي أمل في تلقي مساعدة من الحكومة البريطانية، إذا كان هذا ما يدور في رأس فؤاد بك".[142]

وحين التقى ريان بالملك عبد العزيز في اليوم التالي (17 يونيه) كان واضحا بما يكفي ليفهم الملك أن لا أمل في مساعدة الحكومة البريطانية، حين قال: إنه لا يعرف الشيء الكثير عن نشاط البنوك البريطانية، وأنه يشك في إمكانية مشاركة أي بنك بريطاني في العمل بالحجاز. ومع ذلك فليس لديه مانع من أن يقيم الملك اتصالاته بشكل مباشر مع أي من البنوك في لندن أو الهند أو مصر دون الرجوع إلى الحكومة البريطانية.[143]

وإلى جانب الأسباب السابقة التي أظهرها ريان لعدم لإمكانية تلقي مساعة من الحكومة البريطانية، يُعَد الانهيار الذي أصاب نظام النقد العالمي، وخروج بريطانيا عن قاعدة الذهب، وانخفاض قيمة الجنيه الإسترليني في عام 1931، يعد ذلك كله مسئولًا إلى حد كبير عن حالة العجز أو القصور في أداء الحكومة البريطانية تجاه الملك عبد العزيز. ويُعَد سير أندرو ريان شريكًا إلى حد كبير في المسئولية، لتخاذله في حسن عرض مطالب حكومة الحجاز أمام الحكومة البريطانية. واكتفى بأن يكون دوره مجرد تبليغ الرسائل، وقد أعلن عن ذلك في أكثر من مناسبة. وحين كان يتخذ موقفًا إيجابيًا، كان مثل هذا الموقف ذا نتائج سلبية على حكومة الحجاز؛ ومن ذلك أنه كتب إلى وزير الخارجية البريطانية حول لقائه مع فؤاد حمزة في 16 يونيه 1931 يقول: "كان من الممكن أن أتقبل كلامه (فؤاد حمزة) بصدر رحب، ولكن هذا أسلوب غير

[142] Conversation between Sir Andrew Ryan and Fuad Bey Hamza 16 June 1931, Enclosure II, Ryan to Henderson, 20 June 1931, E 5342/2237/25, F.O. 371/15299

[143] Record of Audiences with Ibn Saud on 14 and 17 June 1931, , Enclosure III, Ryan to Henderson, 20 June 1931, E 5342/2237/25, F.O. 371/15299.

شريف. كان من الممكن أن أقول له، هذا أمر طيب، سأعرضه على حكومتي للنظر فيه، ثم بعد ذلك... أقول له إن حكومتي ترفضه".[144]

يفهم من حديث ريان السابق أنه كان يتخذ القرار دون الرجوع إلى لندن، وكان لذلك آثار سلبية على العلاقات البريطانية السعودية. فإذا علمنا أن ريان كان مرآة حكومته، التي ترى من خلالها صورة الأوضاع السياسية والاقتصادية في الحجاز، وإذا علمنا كذلك أن الظروف كانت قد تهيأت في أكثر من مناسبة لخلاف بينه وبين مساعدي الملك، وبينه وبين الملك نفسه، لأدركنا لماذا كانت حكومة لندن ترى صورة الأوضاع في الحجاز معتمة. ومع ذلك فلم يتردد الملك في تكرار المحاولة مع بريطانيا، بالرغم من أن الميدان لم يكن خاليًا تمامًا من جهات أخرى مستعدة للتعامل مع بلاده لتحقيق النظام المصرفي الذي يسعى إليه.

لقد كانت حكومة الحجاز في حاجة ماسة إلى "بنك يقدم لها 200،000 (مائتي ألف) جنيه إسترليني، مقابل احتكار مختلف أعمال الصرافة ... مع أن الملك لم يكن يفضل الاحتكار على تلك الصورة"، وإنما هي الضرورات التي تبيح المحظورات.[145] لم يفتر حماس فؤاد حمزة بالرغم من كل علامات التخاذل البريطاني، وظل يفاتح ريان في ذات الموضوع، مغريًا إياه بما كان عليه ماضي العلاقات البريطانية السعودية، ومعبرًا عن أسفه عما لحق بها من ترد وتراجع، ومذكرًا إياه بأن مجرد قدومه إلى جدة يُعَد خطوة إيجابية نحو تطوير العلاقات بين بلديهما في المجال الدبلوماسي.[146]

---

[144] Ryan to Henderson, 20 June 1931, E 5342/2237/25, F.O. 371/15299 .

[145] Ryan to Henderson, 1 July 1931, loc. cit.

[146] انظر: جمال محمود حجر، "ملامح التغير في العلاقات البريطانية - السعودية 1910- 1915"، مجلة مركز الوثائق والدراسات الإنسانية، جامعة قطر، العدد 1(1989)؛ وانظر أيضا: جمال محمود حجر، "تبادل التمثيل الدبلوماسي البريطاني السعودي 1929- 1930"، حولية كلية الإنسانيات والعلوم الاجتماعية، جامعة

وحين استقبل الملك عبد العزيز ريان لأول مرة في 17 يونيه 1931، لم يفاتحه بشكل مباشر في مسألة الأزمة المالية، التي كانت آثارها العنيفة وقتئذ تترك بصماتها بوضوح على كافة مظاهر الحياة اليومية، ولكنه – طبقًا لحوار فؤاد حمزة مع ريان – أشار بشكل غير مباشر إلى المسألة، حين سأل ريان عن مدى استعداد بريطانيا لأن تتحمل مسئولية إنشاء بنك بريطاني في جدة، ليكون بنك الدولة. ولم يفصح الملك عبد العزيز عن أي من أسماء البنوك البريطانية التي يرغب في أن تتولى هذا الدور، إلا أنه كان بالفعل يفضل البنك الشرقي Eastern Bank أو بنك لويد Loyd's Bank . وحين كشف فؤاد حمزة عن اسْمَي هذين البنكين البريطانيين، راح يثير فضول ريان حول هذا الموضوع حين قال: إن الملك عبد العزيز لديه بدائل أخرى غير بريطانية، ولكن البت فيها كان متوقفا على سرعة الرد البريطاني وطبيعته بشأن هذين البنكين.

ولكن هل كان لدى الملك عبد العزيز بديل آخر في مجال النشاط المصرفي غير البنكين البريطانيين اللذين ذكرناهما؟ أم إنه كان يستخدم أسلوب الضغط والمناورة مع الحكومة البريطانية في محاولة لأن يبين لها إنها لم تعد، كما كانت، الدولة الوحيدة المتفردة بالنفوذ والمصالح في بلاده. وهذا الأسلوب كان مألوفا في دبلوماسية الملك عبد العزيز في هذه الفترة، وهو أسلوب كثيرًا ما استخدمه في أوقات الأزمات، خاصة وأنه صار يرى بأم عينيه أن بريطانيا تتخلى عن تقديم أية مساعدة له بأسلوب هادئ ومرحلي. والواقع أن الملك عبد العزيز كانت لديه بدائل من البنوك الهولندية والسوفيتية، وكان أخرها تلك المحاولة التي سافر من أجلها مدير البنك الهولندي إلى بلاده للحصول على صلاحيات أوسع، لممارسة نشاطه المصرفي في الحجاز، بضمان عوائد الجمارك لمدة عام.[147]

قطر، العدد 12(1989)؛ جمال محمود حجر، "تدهور العلاقات البريطانية السعودية 1932 - 1938" (قيد النشر).

[147] Jeddah Report, May and June 1931, E 4180/81/25, F.O. 371/15289.

وكان من بين تلك البدائل استقطاب رجل الأعمال السوري الأمير حبيب لطف الله، الذي كان يمارس نشاطه الاستثماري في مصر، والذي سبق له أن عمل في الحجاز على عهد الأشراف، كما عمل سفيرًا للملك حسين في روما، ولكنه تفرغ لممارسة النشاط الاقتصادي في أواخر أيام الهاشميين. وصار في ظروف الأزمة المالية يبدي اهتمامًا شخصيًا بمسألة مساعدة الملك عبد العزيز في المجال الاقتصادي. ولكن الملك كان يرى أن نشاط لطف الله مهما عظم سيكون نشاطًا عاجزًا عن الوفاء بطموحاته السياسية والاقتصادية معًا. فنشاط لطف الله كان نشاط فرد، وليس نشاط بنك أو مؤسسة مدعومة من دولة كبرى، وهو ما كان يتطلع إليه الملك. ولكن إذا اقتضت الضرورة فلن يمانع الملك في التعامل مع لطف الله بصفته الشخصية، وليس باعتباره بنكًا، لأن لطف الله في هذه الحالة يفتقر إلى القوة السياسية التي كان من الممكن أن تشكل له ظهيرا سياسيا يمكن للملك الركون إليه.[148]

وليس من المستبعد أن يكون لفيلبي دور رئيس في إقناع الملك عبد العزيز بعدم الاهتمام بالدور الذي يمكن أن يلعبه لطف الله، ولعل ذلك كان من قبيل المنافسة الاقتصادية بين لطف الله وفيلبي في الحجاز. وهو موقف يذكرنا بأسلوب فيلبي مع مدير البنك الهولندي، الذي سبق أن أشرنا إليه. ويؤكد هوب جيل (القائم بالأعمال البريطاني في جدة) على ما توصلنا إليه حين قال: إن فيلبي كان يضع العراقيل أمام لطف الله، ويشوه سمعته ويشكك في قدراته المالية أمام الملك.[149]

ولعل من أكبر البنوك التي أبدت اهتمامًا بالعمل في الحجاز: بنك مصر، والبنك الإسلامي الهندي، وبنك لويد، والبنك الشرقي، والبنك الهولندي، الذي أوقف أعماله مؤقتًا. أما

---

[148] Hope-Gill to Henderson, 30 July 1931, E 4266/2064/25, F.O. 371/15299

[149] Ibid.

الروس فلم يكن قبول مساهمتهم للعمل في الأراضي المقدسة أمرًا هينًا.[150] ولذلك لم يستشعر ريان وجود منافسة حقيقية للبنوك البريطانية من جانب الهولنديين أو الروس، وهما مصدر الخطر السياسي الوحيد على الحضور البريطاني في شبه الجزيرة العربية.

وبعيدًا عن المشكلات المالية وقضية بنك الدولة الرسمي المقترح في الحجاز، كان ريان يشعر بأن الخطر الحقيقي على المصالح البريطانية يكمن في أن تؤدي هذه الأزمة إلى سقوط الملك عبد العزيز، أو عجزه عن مواصلة المسيرة السياسية، بسبب حالة عدم الاستقرار الداخلية في بلاده. ويتضح ذلك من رسالته إلى وزير الخارجية البريطاني في 19 يونيه حين كتب يقول: "إن هناك احتمالات بتهديدات خطيرة يتعرض لها ابن سعود. وهو يرغب في مساعدة مالية من بريطانيا".[151] ويفهم من رد وزارة الخارجية البريطانية على ريان أن تلك المخاوف التي أشار إليها كانت تعتمل في نفس المسئولين البريطانيين في لندن، وكانوا قلقين على مصالح بلادهم في شبه الجزيرة العربية من احتمال سقوط الملك عبد العزيز ".[152]

نلاحظ أن بريطانيا اعتبرت تدخلها لمساعدة الملك عبد العزيز نوعًا من المغامرة، وأن الإقدام على هذه المغامرة تفرضه حماية مصالحها بالدرجة الأولى، إذ لم تكن حمايتها لمستقبل الملك عبد العزيز السياسي هدفًا في حد ذاته. ولذلك فإن إقدامها على تلك المغامرة سيكون مرهونًا باستمرار حالة الخطر التي يتعرض لها الملك سياسيًا واقتصاديًا دون مبالغة في تصويرها. ويتأكد صدق هذا التحليل بعد مرور أسبوعين فقط من استعداد بريطانيا للدخول في "المغامرة". ففي 14 يوليو 1931 تلقى ريان برقية من وزارة الخارجية البريطانية

---

[150] انظر: جمال محمود حجر، *الحجاز في استراتيجية الدعاية السوفيتية 1924- 1938* (مركز التاريخ العربي للنشر، 2019)

[151] Ryan to F.O., 19 June 1931, E 3233/2064/25, F.O. 371/15299.

[152] F.O. to Ryan, 30 June 1931, E 3233/2064/25, F.O. 371/15299 .

مفادها أن الحكومة البريطانية لن تغير من سياستها التقليدية الخاصة بعدم التدخل بين الحكومات الأجنبية والبنوك المحلية في بريطانيا.[153]

- **تراجع بريطانيا وهولندا عن مساعدة الحجاز:**

لماذا تراجعت بريطانيا بهذه السرعة عن اعتزامها اتخاذ موقف إيجابي في مسألة الأزمة المالية؟. ليس لدينا إجابة مباشرة عن هذا السؤال، ولكن يفهم مما توافر لدينا من وثائق أن الحكومة البريطانية كانت تخشى تحمل المسئولية تجاه أي بنك بريطاني، في وقت تفتقر فيه إلى الثقة في إمكانية استمرار نظام الحكم القائم في الحجاز، ولهذا فقد قررت أن تظل عزوفًا عن التدخل إلى أن يلوح في الأفق خطر حقيقي على مصالحها. ومن جهة أخرى فقد كانت معاناة بريطانيا من الأزمة المالية قد تفاقمت حين أوقفت دول وسط أوروبا تسديد ديونها المستحقة للندن، مما أدى إلى نقص رصيدها من الذهب.

وفي لقاء مع فؤاد حمزة في يوليو 1931، يحاول ريان أن يبين أنه لم يرفض فكرة مشاركة بنك بريطاني في إصلاح الأوضاع المالية في الحجاز. على العكس من ذلك فهو يؤكد على أن الحكومتين البريطانية والحجازية تلتقيان حول ذات الفكرة. ولكنه يعود ويحذر من الإفراط في التفاؤل في حال تأسيس مثل هذا البنك في الحجاز، ويقول: لا يجب أن ينتظر الكثير من وراء هذا البنك. وفي الوقت نفسه، تبدو عليه علامات التردد حين ينصح فؤاد حمزة بأن يصرف النظر عن مواصلة التفكير في هذا الموضوع، ويدعوه إلى إجراء اتصالات مع ما يشاء من هذه البنوك دون المرور بالحكومة البريطانية.[154]

[153] Jeddah Report, July and Aug. 1931, E 5343/81/25, F.O. 371/15289 .

[154] Ryan to Henderson, 16 July 1931, E 4177/2064/25, F.O. 371/15299 .

ولكي يقدم ريان دليلًا على عدم اعتراضه على ممارسة البنوك البريطانية لنشاطها في الحجاز، نصح فؤاد حمزة بالاتصال بشركة جيلاتلي هانكي، لأنها أكثر دراية بشئون الحجاز عن غيرها، وبالتالي فإنها تستطيع أن تقدم على اقتحام المغامرة، التي يتخوف منها ريان، على مسئوليتها. كما أن صلاتها بحكومة الحجاز لم تكن واضحة تمامًا للندن، وبالتالي فمن المستبعد أن تلجأ مثل هذه الشركة للحكومة البريطانية طلبًا للمساعدة في سعيها لتوطيد مركزها، أو في مواجهة مشاكلها مع حكومة الحجاز.[155]

لم يقصد بالتوصية التي وضعها ريان أمام فؤاد حمزة للاتصال بشركة جيلاتلي هانكي أن تكون مساهمة منه في حل مشاكل الحجاز المالية، لأن هذه الشركة سبق أن أبدت استعدادها لتقديم المساعدة للملك عبد العزيز، بينما رفضت الحكومة البريطانية أن تتحمل أية مسئولية سياسية لتغطيتها، إذا واجهت الشركة أية صعوبة في ممارسة نشاطها، أو في التراجع عنه إذا رأت ذلك. وبالتالي فإن اقتراح ريان، مع أنه صيغ في عبارات إيجابية، إلا أنه لم يضف جديدًا، ولم يسهم في حل المشكلة المالية بالحجاز. بل لعله قصد إلى إيقاع حكومة الحجاز ونجد في مشاكل كان يمكن أن تكون في غنى عنها، أو أنه أراد دفعها دفعًا إلى طريق بغير نهاية. ومما يجعلنا نسيء الظن بسلوك ريان هذا أنه لم يمتنع عن المساعدة كما كان شأنه في الماضي، ولا هو قدمها بأمانة كما كان يجب عليه أن يفعل.

ويبدو أن ريان ندم كثيرًا على ما أقدم عليه، رغم ما فيه من غموض، لأن اقتراحه باللجوء إلى شركة جيلاتلي هانكي على حد تعبيره "قد يساء فهمه"، لأنه قد يفهم على أنه "تشجيع للشركة على مساعدة الحكومة (السعودية)، وهو ما لا ترغبه الشركة، إلا بالأسلوب الذي تراه هي مناسبًا". وقد يفهم على أنه "محاولة من جانبي (ريان) لضربهم (الشركة) بالحكومة

[155] Ibid.

(السعودية)".[156] ويكشف مثل هذا التفكير الملتوي لريان عن سوء نية تجاه حكومة الحجاز ونجد، وهذا مما يتعارض مع مسئوليته السياسية والدبلوماسية في تدعيم العلاقات بين بريطانيا والحجاز.[157]

ومهما يكن من أمر حقيقة نوايا ريان فيما يتعلق بأسلوب علاج الأزمة المالية، فقد زاره فؤاد حمزة وعبد الله السليمان في 8 يوليو 1931 للتوسط لدى شركة جيلاتلي هانكي في مسألة أخرى، وإن كانت ذات طبيعة مالية أيضًا، وهي أن تزود الشركة حكومة الحجاز بقرض للإنفاق على البعثات الدبلوماسية الحجازية في الخارج، وفي المقابل يقدم مدير المالية (عبد الله السليمان) غطاء ضمان من الفضة، ويَعِدُ باستخدام القرض استخدامًا صحيحًا.[158]

يقول ريان: "لم أكن على استعداد للتدخل لإقناع جيلاتلي هانكي أن تورط نفسها في عمل بغير فائدة. ولكني وعدت (فؤاد حمزة وعبد الله السليمان) بالحديث إلى مدير الشركة". ويتساءل ريان في رسالة إلى هندرسون "لماذا لا يذهب عبد الله السليمان إلى مدير شركة جيلاتلي هانكي بنفسه مباشرة، إنني (ريان) أفهم أنهما على علاقة طيبة جدًا". الواقع أن علاقات عبد الله السليمان بمدير شركة جيلاتلي هانكي، لم تكن كما كانت عليه من تميز في الماضي، ولا يبدو أن ريان كان يعلم بذلك، أو هو تجاهله. أما فؤاد حمزة فلم يكن يملك الحق في التواصل

[156] Ibid.

[157] انظر: جمال محمود حجر، "تبادل التمثيل الدبلوماسي البريطاني السعودي 1929- 1930"، *حولية كلية الإنسانيات والعلوم الاجتماعية، جامعة قطر*، العدد 12 (1989)؛ وانظر أيضا: جمال محمود حجر، "سير أندرو ريان وأزمة التمثيل الدبلوماسي البريطاني في جدة 1930- 1931"، *حولية كلية الإنسانيات والعلوم الاجتماعية، جامعة قطر*، العدد 14(1991)

[158] Ryan to Henderson, 16 July 1931, loc. cit.

مع الشركة بغير إذن، ومن جهة أخرى لم يكن فؤاد حمزة على وفاق مع عبد الله السليمان، وبالتالي فلن يساند خطاه نحو الشركة، وإنما يؤثر أن يتركه وحده في هذا المجال.[159]

وبعد ذلك اللقاء المثير للنقاش والجدل، ذهب ريان لمقابلة وارنر Warner (مدير شركة جيلاتلي هانكي) وعلم منه أنه على موعد مع عبد الله السليمان بعد ثلاثة أيام. وعندما التقى وارنر والسليمان، طلب منه السليمان 1،500 (ألف وخمسمائة) جنيهًا إسترلينيًا، لتغطية مصاريف البعثات الدبلوماسية في الخارج في شهر واحد فقط، على أن يعد السليمان بدفع فوائد الديون المتأخرة والمستحقة على الحكومة، والتي تبلغ قيمتها 6،000 (ستة آلاف) جنيهًا. وافق وارنر على هذا الترتيب، ودفع المبلغ المطلوب للحكومة.[160] وبالتالي لم يكن من المناسب مناقشة مسألة البنك المقترح إنشاؤه أو إدارته وهو لم ينشأ بعد، وهكذا تحول الدور المتوقع من جيلاتلي هانكي إلى دور ثانوي، يعالج قضايا فرعية، ومطالب مؤقتة، ليس لها علاقة بعلاج جوهر الأزمة المالية.

لم يكن سلوك ريان في مسألة التوسط لدى شركة جيلاتلي هانكي سلوكًا سويًا. فقد كان يتآمر لضرب فؤاد حمزة بعبد الله السليمان، في محاولة لكسب فؤاد حمزة إلى جانبه، وفرض مزيد من العزلة على عبد الله السليمان، الذي لم يكن يحبه أو يستريح له. ومن هنا يمكن القول أن ريان سعى لزيارة وارنر لأنه كان يريد أن يتتبع خطى عبد الله السليمان وإبلاغها إلى فؤاد حمزة. ولم يكن هدف ريان من الزيارة هو الوساطة وإنما العمل على توسيع الفجوة بين حمزة والسليمان. ولم يخف ريان نيته هذه عن وزير الخارجية في لندن.[161]

---

[159] Ibid.

[160] Ibid.

[161] Ibid.

يبدو أن الملك عبد العزيز علم بالدور الملتوي الذي لعبه ريان في المسألة المالية، كما يبدو أنه كشف محاولاته لإفساد العلاقة بين مستشاريه (حمزة والسليمان)، والدليل على ذلك أنه سعى إلى لندن مباشرة لأجل الموضوع نفسه، الذي توسط فيه ريان. وفي يوليو 1931، كلف الملك عبد العزيز وزيره المفوض في لندن (حافظ وهبه) أن يجري اتصالًا بوزارة الخارجية البريطانية بشأن موضوع إقامة بنك بريطاني في الحجاز.

وفي 21 يوليو 1931 التقى حافظ وهبه بالمسئولين في وزارة الخارجية البريطانية، وبين لهم مدى قلق الملك عبد العزيز على الأحوال الاقتصادية والمالية لبلاده، وأخبر جورج راندل (مسئول شئون الشرق الوسط) أن الملك عبد العزيز كلف عبد الرحمن القصيبي بإجراء اتصالات مع البنوك البريطانية لتأمين مساعدتها.[162]

من الملاحظ أن استقبال حافظ وهبه في وزارة الخارجية كان فاترًا، ذلك أن وزارة الخارجية أطلعت حافظ وهبه على طلب مماثل تلقته عن طريق وزيرها المفوض بجدة (ريان) وأن ذلك الطلب مضى عليه أسبوع واحد فقط، وأن الملك عبد العزيز يعلم بالتأكيد حقيقة موقف لندن، وأن لندن ليست مستعدة لتغيير موقفها الثابت تجاه هذا الموضوع، كما أنها لا تريد أن تخلط الأمور السياسية الحكومية بالأمور المالية والاقتصادية التي تهم الشركات الخاصة وحدها.[163]

أبدى حافظ وهبه تفهمه لموقف الحكومة البريطانية الخاص بعدم التدخل في شئون الشركات والبنوك البريطانية الخاصة والمستقلة. ولكنه مع ذلك سعى إلى إغراء وزارة الخارجية البريطانية من جديد بأن الملك عبد العزيز سيمنح امتيازات خاصة "لأي بنك" يبدأ نشاطه في الحجاز فورًا. ولم يحدد وهبه ما إذا كان البنك هذا البنك بريطانيًا، ولكنه أكد على عبارة "أي بنك".

[162] Henderson to Hope-Gill, 7 Aug. 1931, E 3931/2064/25, F.O. 371/15299.

[163] Henderson to Hope-Gill, 7 Aug. 1931, E 3931/2064/25, F.O. 371/15299.

ومن هنا فإن هذا الإغراء كان تحذيرًا في الوقت نفسه للحكومة البريطانية، من احتمال دخول دولة أخرى للعمل في منطقة كانت حكرا على المصالح البريطانية، وردد حافظ وهبه على مسامع رندل العبارة التقليدية التي تفيد بأن الملك عبد العزيز حريص على أن يكون النشاط المالي والاقتصادي في بلاده في أيدي البريطانيين دون غيرهم، لأن "الروس يبذلون جهودهم الآن لكي يؤسسوا لأنفسهم نشاطًا اقتصاديًا في الحجاز، وهم يغرون الملك بذلك".[164]

لم يكن حديث حافظ وهبه عن الروس مفاجأة لوزارة الخارجية البريطانية، فقد أخبره رندل أن الوزارة على علم بكثير من تفاصيل ودقائق الأنشطة الأجنبية في الحجاز، وأن الوزارة تحذر من التعامل مع الروس، عندئذ خيب رندل ظنون وهبه وأفسد عليه خطته، حين أطلعه على علمه "بالنشاط الروسي وبالسلع التي تباع في شبه الجزيرة العربية بأسعار مخفضة". وذهب رندل إلى أبعد من ذلك حين قال لحافظ وهبه "إن التجارة البريطانية لن تستطيع أن تدخل مع منافسة مع الروس بمساندة من الدولة، لأنها تجارة حرة، تجري أنشطتها بعيدا عن أيدي الدولة، وتقوم على أسس اقتصادية صرفة (لا سياسة فيها)، وأن الأمر متروك لابن سعود ليقرر ما إذا كان يرغب في توظيف الروس في بلاده".[165]

كانت ردود رندل صدمة لوهبه، الذي لم يفقد الأمل تمامًا في إعادة تنشيط التعاون البريطاني السعودي، وإخراجه من حالة الركود التي يعانيها. ولذلك نراه يعاود الاتصال برندل في 4 سبتمبر 1931 بطريقة غير رسمية وبجهد شخصي، في محاولة من جانبه لإثناء الحكومة

[164] Conversation between H. Wahba and G. Rendel, 21 July 1931, E4298/2064/25, F.O. 371/15299; Henderson to Hope-Gill, 7 Aug. 1931, loc. cit.

[165] Conversation between H. Wahba and G. Rendel, 21 July 1931, loc. cit.

البريطانية عن موقفها، ولكن رندل أكد على استحالة تحقيق مطالب الملك عبد العزيز المالية.[166]

ليس من المقبول أن تسلم وزارة الخارجية البريطانية بسهولة لنمو نشاط سوفيتي في الحجاز، ولكن الحقيقة أن بريطانيا كانت تتابع النشاط السوفيتي في منطقة الشرق الأوسط كلها عن كثب، دون أن تظهر ذلك صراحة للملك عبد العزيز، الذي كان يسعى لاستغلال مثل هذه المواقف لتحقيق مصالح خاصة، وقد تعلمت بريطانيا منه درسًا في هذا المجال، ولذلك فهي تحاول الآن أن تبدو غير مكترثة، لأنها كانت واثقة من أن الملك لن يسمح للسوفييت بإقامة مصالح لهم في بلاده بحكم العداء التقليدي بين الإسلام والشيوعية، وأن مثل هذا الموقف الأيديولوجي كفيل بتحقيق الحماية الكافية للمصالح البريطانية القائمة بالفعل في الحجاز، وأن السوفييت لن يكونوا بأي حال منافسين أندادًا للبريطانيين.[167] وبهذا الأسلوب الدبلوماسي فوت رندل الفرصة على حافظ وهبه لاستثمار موقف السوفييت كوسيلة للخروج من الأزمة المالية، وفي نفس الوقت ترك لبريطانيا حق التدخل لمواجهة الخطر السوفييتي إذا لزم الأمر.

ومع ذلك فلم يكن اللقاء بين وهبه ورندل في 4 أغسطس 1931 بغير نتائج إيجابية. فقد وجهت وزارة الخارجية البريطانية عبد الرحمن القصيبي ومندوب من المفوضية السعودية في لندن إلى قسم التجارة الخارجية Department of Overseas Trade للتحاور مع المسئولين هناك حول مسألة إقامة بنك بريطاني في الحجاز. ولكن دور قسم التجارة الخارجية لم يزد عن إبداء النصح للوفد الحجازي لإقامة اتصالات مع البنوك البريطانية مباشرة؛ كالبنك الشرقي،

[166] Conversation between H. Wahba and G. Rendel, 4 Sept. 1931, E4298/2064/25, F.O. 371/15299.

[167] انظر: جمال محمود حجر، *الحجاز في استراتيجية الدعاية السوفيتية* (مركز التاريخ العربي،2019)

الذي كان عبد الرحمن القصيبي قد أقام بالفعل اتصالات معه، وكانت له معرفة جيدة به، نظرا لما كان له من نشاط واسع في البحرين، وبنك باركلي.[168] Barclay's Bank

تكررت محاولة القصيبي الفاشلة في لندن مرة أخرى في أمستردام بهولندا، فقد زراها بناء على ترتيبات سابقة مع الوزير الهولندي في جدة، وكان الهدف من الزيارة اقتراض نصف مليون جنيه من الحكومة الهولندية، على أن يسدد من عائد الجمارك بالحجاز، ومن امتيازات تمنحها حكومة الحجاز ونجد لحكومة هولندا. ولكن قلق الأخيرة على المستقبل السياسي للملك عبد العزيز، بسبب الظروف المعقدة التي كانت تحيط به في ذلك الوقت سياسيًا واقتصاديًا وماليًا وأمنيًا، بدت غير مستعدة لتوسيع دائرة نشاط البنك الهولندي في الحجاز، ولا مستعدة لتقديم قروض جديدة لحكومته، إلى أن تتأكد من وجود ضمانات تساعدها على الإقدام على مثل هذه الخطوة.[169]

كان موقف كل من لندن وأمستردام مخيبًا للآمال في الحجاز، وخاصة إذا علمنا أن قيمة الريال العربي السعودي كانت تواصل تدهورها دون توقف حتى وصلت إلى 15 – 1 في مقابل الجنيه الإسترليني، أي أنه فقد 33% من قيمته الاسمية. ولم يجد الملك عبد العزيز بدا من العودة إلى التجار المحليين لإقراضه مبلغ 20،000 جنيه من العملة المعدنية النيكل، بهدف حجبها عن التداول في السوق، لعل ذلك يساهم في رفع قيمة الريال.[170]

---

[168] Henderson to Hope-Gill, 7 Aug. 1931, loc. cit. ; F.O. to Hope-Gill, 10 Sept. 1931, E4576/2064/25, F.O. 371/15299

[169] Jeddah Report, July and Aug. 1931, E 5343/81/25, F.O. 371/15299; F.O. to Hope-Gill, 10 Sept. 1931, loc. cit.

[170] Ibid.

وفي الوقت الذي كان فيه الملك عبد العزيز يحاول حل مشاكله داخليًا، بعد اصطدام آماله بالرفض في كل من لندن وأمستردام، راح هوب جيل (القائم بالأعمال البريطاني في جدة) يرصد تحركات الهولنديين، لاعتقاده أن رفض حكومتهم إقراض الملك عبد العزيز ليس إلا مناورة سياسية. وفي الوقت نفسه تمكن هوب جيل من الحصول على معلومات سرية، قدمها له مدير البنك الهولندي (جاكوبز) مفادها أن المسئولين الهولنديين مازالوا يدرسون القرض الذي طلبه عبد الرحمن القصيبي. لأن العرض الذي قدمه القصيبي بتمكينهم من الجمارك والضرائب في الحجاز، إنما يقدم لهم فرصة ذهبية للحصول على امتيازات هناك، ويعطيهم حق. وهذا يعني المزيد من الاستثمارات والمشروعات الهولندية في الحجاز بغير منافسة في المستقبل.[171]

أما جاكوبز فكان هو الأخر يلعب دورًا سريًا لجمع المعلومات عن قيمة الضرائب والجمارك التي تجمعها حكومة الحجاز سنويًا. وقد نجح في ذلك حين صارت لديه مجموعات من الإحصاءات تشمل قيمة العوائد الجمركية لحكومة الحجاز في السنوات الثلاث (1929-1931) على النحو التالي:[172]

---

[171] Hope -Gill to the Marquess of Reading, 29 Aug. 1931, E 4677/2064/25, F.O.371/15299.

[172] تفاصيل العوائد السنوية من الجمارك خلال الفترة من عام 1928 إلى عام 1931 كما يلي:

- في عام 1347هـ (1928 – 1929) بلغ إجمالي العوائد من المدن الرئيسة مبلغ: 1,174,362 جنيه استرليني, موزعة على النحو التالي:

جدة مبلغ 625,449, وينبع مبلغ 477,890, ورابغ مبلغ 020,920, والوجه مبلغ 019,580, والليث مبلغ 014,750, وضبا مبلغ 015,723 جنيها استرلينيا

- وفي عام 1348هـ (1929 – 1930) بلغ إجمالي التحصيل من المدن الرئيسة مبلغ: 0,998,263 جنيه استرليني, موزعة على النحو التالي:

جدة مبلغ 560,427 , وينبع مبلغ 373,890 , ورابغ مبلغ 018,908, والوجه مبلغ 017,391, والليث مبلغ 014,375 , وضبا مبلغ 013,272 جنيها استرلينيا

في عام 1347هـ (1928- 1929م) بلغت قيمة العوائد 1،174،362 جنيه إسترليني،
وفي عام 1348هـ (1929- 1930م) بلغت قيمة العوائد 0،998،263 جنيه إسترليني،
وفي عام 1349هـ (1930- 1931م) بلغت قيمة العوائد 0،880،320 جنيه إسترليني.

والمتأمل في الأرقام السابقة يلاحظ بوضوح أن قيمة الجمارك على البضائع المستوردة إلى الحجاز قد تأثرت كثيرًا، وأنها ظلت في تناقص مستمر طيلة فترة الأزمة، ولكن اللافت للنظر أن إجمالي الجمارك في أقل الأعوام عائدًا (0،880،320 جنيه إسترليني) يزيد على قيمة القرض المطلوب من الحكومة الهولندية (500،000 جنيه إسترليني)، ومن هنا يمكن أن ندرك وجاهة إعادة الحكومة الهولندية مناقشة موضوع القرض الذي طلبه عبد الرحمن القصيبي، بعد أن اطمأنت إلى إمكانية استرداد أموالها.

لم تعد المشكلة أمام الحكومة الهولندية تكمن في عدم قدرة الحجاز المالية على تسديد قيمة القرض المطلوب، وهي في هذه الحالة ذات طبيعة اقتصادية، ولكنها كانت تكمن في عدم الثقة في قدرة الملك عبد العزيز على حفظ الأمن والسلام في ربوع بلاده المتراميةالأطراف بإمكانياته البسيطة. ومن هنا، فلا يزال الهولنديون يرون أن استمرار الملك عبد العزيز في الحكم، وهو الضمان الوحيد لتسديد القرض، مسألة غير مؤكدة، وهي مسألة ذات طبيعة سياسية. ولهذه الأسباب السياسية، وليس لغيرها من الأسباب الاقتصادية، رفضت الحكومة الهولندية مسألة إقراض الملك عبد العزيز.

- وفي عام 1349هـ (1930 – 1931) بلغ إجمالي التحصيل من المدن الرئيسة مبلغ: 0,880,320 جنيه استرليني, موزعة على النحو التالي:

جدة مبلغ 475,032 , وينبع مبلغ 300,720, ورابغ مبلغ 015,560, والوجه مبلغ 017,391, والليث مبلغ 014,375, وضبا مبلغ 011,970 جنيها استرلينيا.

See: Hope-Gill to the Marquess of Reading, 29 Aug. 1931, loc. cit.

كانت الآمال معقودة في الحجاز على إتمام القرض الهولندي[173] لاستخدام مبلغ 200،000 جنيه إسترليني منه في تدعيم مركز الريال العربي السعودي في مواجهة الجنيه الإسترليني. ومبلغ 200،000 جنيه إسترليني أخرى في دفع مرتبات الموظفين الحكوميين. أما المبلغ المتبقي وهو 100،000 جنيه إسترليني فقد كان مخصصا لتسديد جانب من الديون الحكومية، وتشغيل إدارة الدولة، ولكن الأمور صارت في ظل الرفض الهولندي، ومن قبله الرفض البريطاني، أكثر تعقيدًا، إلى درجة أن بعض رجال الشرطة استقالوا من وظائفهم "لعدم جدواها".

في مواجهة هذه الأزمة، التي لم تعد في نظر الأوربيين مجرد أزمة مالية أو أزمة إقتصادية بل صارت فوق كل ذلك أزمة سياسية، وفي مواجهة الرفض البريطاني والهولندي للتعاون مع حكومة الحجاز، لجأت الأخيرة إلى المفوضية السوفيتية في جدة، للحصول على صفقة بنزين عاجلة وغير مدفوعة الثمن. فالحكومة لم تعد مستعدة لاستجداء شركة جيلاتلي هانكي من جديد لتجديد عقد البنزين معها. ولهذا كان اللجوء إلى السوفييت سلاحًا ذو حدين: الأول أنه يمكن أن يخرج الحكومة من إحدى الأزمات التي تواجهها، وهو جانب اقتصادي بالدرجة الأولى. والثاني هو أن هذا الموقف يبين للإنجليز والهولنديين أن الحجاز يمكن أن يستغنى عن فكرة التعاون معهما، بالتعاون مع عنصر جديد مناوئ للسياسة الغربية في الشرق. فالحكومة السوفيتية كانت تبحث بأي ثمن عن موطئ قدم لها في الشرق، وحبذا لو كان ذلك في الأراضي المقدسة الإسلامية، لتتمكن من خلالها من مخاطبة المسلمين الواقعين تحت الاحتلال أو النفوذ البريطاني والهولندي، وتقدم لهم العون المادي والمعنوي في سبيل

173 Ibid.

الاستقلال، وطرد النفوذ الأجنبي الغربي من الشرق. وكانت تلك الاستراتيجية هي الهدف الأبعد للسياسة السوفيتية في الشرق منذ عام 1924.[174]

للأسباب السابقة، لا عجب أن ترحب المفوضية السوفيتية بلجوء حكومة الحجاز إليها في يوليو 1931، لتستثمر هذا الموقف وتفرض شروطها لفتح الأبواب أمام التجارة السوفيتية في الحجاز. ولكن المفوضية لم توفق تمامًا إلى ما كانت تسعى إليه، ولم يقعدها ذلك عن التضحية من جانب واحد في ذلك الوقت على الأقل، ورأت أنه ليس من الحصافة السياسية رفض طلب عقد بيع البنزين السوفيتي للحجاز نهائيًا، فربما مكنها ذلك من الدخول إلى الحجاز من الباب الموارب لمفاوضات أخرى أكثر جدوى من الناحيتين السياسية والاقتصادية.[175]

وطبقًا لنصوص العقد المبرم بين حكومة الحجاز ونجد والمفوضية السوفيتية، تشتري حكومة الحجاز ونجد 60،000 صفيحة من البنزين (سعة الصفيحة 8 جالونات) وتشتري كذلك 40،000 صفيحة من الكيروسين (سعة الصفيحة 8 جالونات) بقيمة إجمالية قدرها 30،000 جنيه إسترليني، على أن تسدد قيمتها على أربعة أقساط متساوية [(176)]، يدفع القسط الأول منها بعد ستة أشهر من الاستلام، أي بعد حوالي ثمانية أشهر من توقيع العقد.[177]

استثمرت حكومة الحجاز هذا العقد استثمارًا جيدًا، ذلك أنه فور توقيع العقد أعلن مدير المالية عن بيع البنزين مقدمًا، ونجح في ذلك إلى حد كبير، فجمع مبلغًا من المال بلغ

---

[174] انظر جمال محمود حجر: *الحجاز في استراتيجية الدعاية السوفيتية* (مركز التاريخ العربي, 2019).

[175] Jeddah Report, July and Aug. 1931. loc. Cit.

[176] Ibid .

[177] ذكر التقرير الشهري للمفوضية البريطانية أن تسديد القسط الأول من صفقة البنزين يجب أن يدفع بعد شهرين من استلام الدفعة الأولى، ولم يكن ذلك صحيحًا، فعادت المفوضية وصححته في الشهر التالي. انظر:

Jeddah Report, Sept. and Oct. 1931, E 6209/81/25, F.O. 371/15289.

2،000 جنيه إسترليني، وحقق من وراء ذلك أرباحًا طائلة، ذلك أنه باع الصفيحة التي تبلغ قيمتها الأصلية 6 شلنات تقريبًا بجنيه واحد، أي أنه حقق أرباحًا تزيد على 60% [178].

كان من المأمول أن يستخدم مدير المالية ما جمع من مال من التجار أو من ثمن البنزين الذي بيع مقدمًا في تسديد أقساط القروض التي حان موعد سدادها، أو في دفع المرتبات المتأخرة للموظفين الحكوميين، ولكن ذلك لم يحدث، وبقى الحال على ما كان عليه. فشركة التلغراف الشرقية ظلت تطالب الحكومة بألفي جنيه، وحكومة الهند تطالبها بـ30،000 جنيه، ولم يعرف أحد – على حد تعبير هوب جيل – "أين أنفقت الأموال التي جمعها عبد الله السليمان".[179]

كانت النتيجة الأولى لرفض البريطانيين والهولنديين التعاون مع حكومة الحجاز أن فُتح الباب أمام السوفييت لعقد صفقة البنزين. وطبقًا لما قاله فيلبي، الذي كان مستاء من نجاح السوفييت في عقد تلك الصفقة، إن إتمام عقد البنزين ليس مهمًا في حد ذاته للسوفييت، ولكن الأهم أنه فتح الباب رسميًا أمام سلع سوفيتية قادرة على منافسة السلع البريطانية. وصفقة البنزين التي تمت بالفعل يمكن أن تكفي احتياجات البلاد لمدة ستة شهور، وهذا يعني أن فيلبي نفسه قد أضير لأنه كان يقوم بعمليات توريد البنزين، عن طريق شركاء بريطانيين.[180] هكذا تعقدت المصالح وتشعبت وراح كل طرف يحاول أن يستثمر ظروف الأزمة لصالحه.

والنتيجة الثانية لرفض البريطانيين والهولنديين التعاون مع حكومة الحجاز، أنه لم يعد أمامها من طريق لإنقاذ البلاد من الإفلاس سوى ما قد تسفر عنه أعمال التنقيب التي سيبدأها تويتشل (الأمريكي) في أكتوبر (بعد ثلاثة أشهر). وبعد طرق مختلف الأبواب للخروج

[178] Jeddah Report, July and Aug. 1931, loc. cit.

[179] Ibid.

[180] Hope -Gill to Henderson, 30 July 1931, E 4266/2064/25, F.O. 371/15299.

من الأزمة المالية، صار الحجازيون يعتقدون في أن استثمار موارد بلادهم الطبيعية سيكون في ظل الأزمة المالية أكثر جدوى من عوائد الحج السنوية.[181]

[181] Jeddah Report, July and Aug. 1931, loc. cit.

الفصل الثالث

حركة الإصلاح الإداري والمالي

1931 – 1932

"غادر الملك الحجاز إلى نجد، تاركًا إياه كسفينة نصف محطمة، لا أمل في أن تجنح بها الرياح إلى البر لإصلاحها، أو حتى تدمرها تمامًا".

ريان إلى هندرسون

12 يوليو 1931

لم تكن الأزمة المالية بغير جوانب إيجابية على الحجاز. ويحاول هذا الفصل أن يضع تصورًا للحالة التي كان يسير عليها دولاب الإدارة العليا في الحجاز، بعدما اشتدت الأزمة في عام 1931، وانعكست آثارها السلبية بوضوح، وذلك للوقوف على بعض الجوانب الإيجابية التي أفرزتها الأزمة، خاصة بعد أن عرفنا كثيرًا من جوانبها السلبية. وحتى هذه المرحلة، فلعل أهم نتيجتين إيجابيتين أسفرت عنهما الأزمة المالية:

- قناعة كل الأطراف المعنية بالأزمة في الحجاز بضرورة وضع ميزانية للبلاد.
- قناعة معظم الأطراف المعنية بالإدارة أن أي إصلاح مالي لا يمكن أن يتم بغير إصلاح الجهاز الإداري أولًا.

وبالتالي فإن الإصلاح الإداري كان يجب أن يسبق محاولات الإصلاح المالي. ولكن نظرًا لأن التاريخ يتعامل مع الواقع الذي حدث وانتهى، فليس من حق الباحث إعادة ترتيب الأحداث طبقًا لما كان ينبغي أن تكون عليه. وبنفس القدر ليس من حقه أن يُخَطِئ صانعيها؛ ذلك لأنهم لم يختاروا الظروف والأحداث التي جرت من حولهم. ومساهماتهم في التعامل معها إنما كانت في معظمها ردود أفعال آنية. ويكاد دورنا ينحصر، تبعاً لذلك، في تقويم تلك المواقف بما لها من إيجابيات أو سلبيات.

- **عبد الله السليمان والإدارة في الحجاز:**

كان النصف الثاني من عام 1931 من أسوأ الفترات وأشدها صعوبة في حياة الملك عبد العزيز السياسية، فقبائل نجد كانت لا تزال في حالة اضطراب شبه دائم، واسترضاؤها ما كان ليتم بغير المال، والعيون القلقة تراقب الأوضاع المتفجرة على الحدود مع شرق الأردن، والآذان تسترق السمع لتجمع الأخبار حول الأوضاع الأمنية في الداخل والخارج على حد سواء، وحركات التمرد في حائل والجوف وعسير وشمالي الحجاز قابلة للاستثمار من أية قوة خارجية

معادية، وكان في إمكان مثل هذه القوة أن تستثمر تلك الأوضاع وتجعل منها مأساة حقيقية. زد على ذلك الموقف الطارئ الذي ظهر على الحدود مع اليمن. هذه الظلال المعتمة للصورة دفعت سير أندرو ريان إلى تحذير حكومته في لندن من النتائج الوخيمة المتوقعة، والمخاطر السياسية، التي قد تحدث نتيجة انهيار الأوضاع المالية في الحجاز.[182]

وقد نشأت حالة القلق هذه من أن الملك عبد العزيز أقام سلطانه على أراضيه في المقام الأول بقوة شخصيته، ثم باعتماده على قوة عسكرية كافية لحفظ الأمن، تعمل بإشراف مباشر منه، وقادرة على التعامل مع أي موقف مضاد. وهذه القوة لا بد وأنها قد تأثرت تأثرا سلبيًا بالأزمة المالية. وعلى العكس من هذا الاتجاه يستبعد ريان احتمالات نشوء الخطر أصلًا، ويبني رأيه على تحليلات سياسية، أكثر مما يبنيها على حقائق وثوابت واقعية. فهو يرى أن أي حركة مضادة لحكم الملك عبد العزيز، في ظل الظروف القائمة وقتئذ في الحجاز، لن تجد لها مكانًا. وينطبق ذلك بقوة على مدينتي مكة وجدة. نظرًا لطبيعة البناء السكاني لهما؛ فالعناصر القاطنة في هاتين المدينتين هي على الأغلب عناصر غير مقيمة من المعتمرين والحجاج الذين تخلفوا عن العودة إلى بلادهم. أما السكان الأصليون، فهم في نظره لا يتمتعون بأي نوع من الوفاق الذي يمكنهم من تكوين تنظيم يقدر على معارضة الملك، "الذي يشيع اسمه، بكل ما لديه من خلفية تاريخية، الاحترام والخوف".[183] ولكن إلى أي حد كانت رؤية ريان هذه صائبة؟

لا شك في أن الملك كان واثقًا في قدراته على التعامل مع الأخطار الداخلية مهما تنوعت، بل إنه كان يعلم في الوقت المناسب بالنشاطات المضادة له في الحجاز وفي خارجه. ومع ذلك، فإن بعض المعاصرين النجديين، طبقًا لما ذكره ريان نفسه، كانوا يرون أن تنامي

[182] Ryan to Henderson, 28 May 1931,E 3267/1600/25, F.O. 371/15298.

[183] Ibid.

نفوذ الملك الزمني قلل من هيبته الدينية. وقد كان ذلك موضع اختبار حقيقي، فالعناصر الوهابية المتزمتة لم تعد تراه "وهابيًا". أما الحجازيون فكانوا يرونه "وهابيًا أكثر من اللازم".

وقد يكون التفاوت الواضح في نظْرة كل من النجديين والحجازيين للملك مقبولًا، خاصة إذا قصرناه على دلالاته الداخلية فحسب. ولكن ما يجعله جد خطير أنه قد صارت له أصداء خارجية، حين انشغلت به بعض العناصر الإسلامية خارج الجزيرة العربية. كما انه أحدث انقسامًا بين الحجاج، فظهر مؤيدون ومعارضون لهذا الجانب أو ذاك وانتشرت التقولات حول حرص الملك على أن يقبض على زمام الأمور كلها في يديه. وقيل عنه "إنه يريد أن يجلس على كرسيين في وقت واحد، فيقبض على شئون الدين وهو مرتكز على أحدهما، ويقبض على شئون الدنيا وهو مرتكز على الآخر".[184] ولا شك في أن تلك كانت مهمة شاقة. وإذا كان كرسي الحكم قد صار موضع نقاش خارج الحجاز على هذا النحو، فإن تزامنه مع الاضطرابات الداخلية والأزمة المالية الداخلية جعل من المشكلة قضية مركبة وخطيرة على مستقبل الملك السياسي.

أما الملك نفسه فكان ممزقًا بين اتهامات النجديين له بالتساهل، واتهامات الحجازيين له بالتشدد. وكان عليه أن يرضي المتشددين النجديين، وعلامة ذلك أنه سمح بنشر احتجاج قدمه العلماء في جريدة "أم القرى" في 26 يونيه 1931، سجلوا فيه بعض المآخذ على سياسة الملك، فيما يتعلق بالاحتفالات ومظاهرها، ورأوا أن هذه أمور "لا يمكن التسامح بشأنها"، لأنها قد تسيء إليه دون أن يدري. ويكشف رد الملك على تلك المآخذ عن مهارة دبلوماسية، فهو يكشف عن سعادته لتلقي توجيهات العلماء، طالبًا إلى الله أن يسامحه إذا كان مخطئا.[185]

---

[184] Ibid.

[185] Ryan to Henderson, 12 July 1931, E 4166/1600/25, F.O. 371/15298.

ويبدو أن المرونة التي أظهرها الملك عبد العزيز تجاه العلماء، قد فُسرت تفسيرًا سياسيًا، مفاده أن الملك أراد أن يهئ لنفسه جوًا مناسبًا للإقامة في الرياض، بعيدًا عن اضطرابات الحجاز ومشاكله، خاصة بعد أن قضى فيه، قبل سفره إلى نجد في 28 يونيه 1931، أطول فترة متصلة على الإطلاق في الحجاز منذ دخل تحت حكمه. ولكنه حين تركه هذه المرة، إنما تركه وهو "في حالة من اليأس"، بل إن بعض المعاصرين ذهبوا إلى حد القول إن الملك "هرب من الحجاز ومشاكله"[186] وإنه راغب في تخفيف أعبائه بترك الحجاز لحكم ابنه الأمير فيصل. ولكن "أم القرى" الصادرة في 10 يوليو 1931 كذبت تلك الشائعة.[187] ومهما يكن من أمر، فقد كانت الشائعات حول الحجاز كثيرة في الداخل والخارج على حد سواء، ومبالغ فيها إلى حد كبير. ومع ذلك يتبقى أن للشائعات عادة أساسًا، ولو كان باهتًا، من الصحة.

كانت مشكلة الحجاز الأولى مشكلة إدارية أكثر منها هي مشكلة مالية. ولعل في التصوير الجيد، الذي قدمه لنا الوزير البريطاني المفوض بجدة، ما يخدم وجهة نظرنا بشان تشخيص الداء في الحجاز. يقول ريان مصورًا أوضاع الحجاز وقت مغادرة الملك له في 10 يوليو إلى الرياض، إنه كان "مثل سفينة نصف محطمة، لا أمل في أن تجنح بها الرياح إلى البر لإصلاحها، أو أن تدمرها تمامًا".[188] لم تكن قضية الحجاز إذن من السهولة بحيث يمكن حسمها على أي من الوجهين، أي التخلص منه كلية أو إصلاحه تمامًا. ولعل هذا الوضع المحير هو الذي قاد الملك إلى خارج الحجاز، تاركًا الأمر برمته لمجموعة من الرجال، الذين طالما اعتمد عليهم ريثما يهديه تفكيره إلى حل مناسب بشأن هذه التجربة الجديدة.

---

[186] Ibid.

[187] *أم القرى*، 10 يوليو 1931.

[188] Ryan to Henderson, 12 July 1931, loc.cit.

ويعود ريان إلى تساؤلاته حول الحجاز بعد سفر الملك إلى الرياض، فيشير إلى قضية الإدارة حين يقول: إنه لمن الصعب القول "من ذا الذي يحكم في الحجاز، فالملك الذي فاض به الكيل يقيم بعيدًا في قلب نجد، بينما الأمير فيصل (نائب الملك)[189] يبدو غالبًا في خلفية الصورة، وليس في مقدوره القيام بعملية تصحيح لما يجري في الحجاز. ومن بين رجال الدولة هناك شخصان مهمان للغاية؛ الأول هو الشيخ عبد الله السليمان، وهو شخصية قوية، والثاني هو الشيخ فؤاد حمزة، وهو نشيط"[190]. وكان هذا الفريق الذي يقود سفينة الحجاز "نصف المحطمة" منقسمًا على نفسه؛ فعبد الله السليمان سار في طريقه الخاص حتى كاد أن يكون الحاكم الفعلي في الحجاز، بينما آثر الأمير فيصل وفؤاد حمزة الإقامة في الطائف، لتفادي الصدام مع عبد الله السليمان، فساعدته عزلتهما على التفرد بالنفوذ الفعلي. ويصور فيلبي إقامة فؤاد حمزة في الطائف، على أنها انسحاب من الحياة العامة، وابتعاد عن شئون الدولة. وبدلًا من ذلك راح فؤاد حمزة يشغل نفسه هناك بتأليف كتاب عن الحجاز ونجد.[191] وزادت

[189] ولد الأمير فيصل بن عبد العزيز في الرياض عام 1906م (1324 هجري) وكان أبوه يعده لأن يكون حاكما للبلاد. ونقل عن فيصل، بعدما صار الملك الثالث للمملكة العربية السعودية في نوفمبر 1964، قوله: "أنا لم أحظ بتربية رسمية في المدرسة، ولكني نشأت في ظل والدي وتوجيهه المباشر". انظر:

De Gaury, Gerald, *Faisal: King of Saudi Arabia* (London, 1966)

فقد كان أبوه يعهد إليه بالمهام الرسمية الخارجية، انظر في ذلك: جمال محمود حجر، "زيارة الأمير فيصل بن عبد العزيز الرسمية لإنجلترا عام 1926"، في مؤتمر "الملك فيصل بن عبد العزيز آل سعود" (الرياض، 6- 8 مايو 2008) ونشر في كتاب المؤتمر الموسوم: الملك فيصل بن عبد العزيز آل سعود- بحوث ودراسات (الرياض، دارة الملك عبد العزيز، 2008).

[190] Ryan to Henderson, 12 July 1931, loc.cit.

[191] كتاب فؤاد حمزة المشار إليه بعنوان: البلاد العربية السعودية،(الرياض، 1936).

قناعة فيلبي بأن حمزة "لا يعلم كثيرًا عن شئون الدولة، وأن مكتبه صار أشبه ما يكون بصندوق البريد، يستقبل رسائل الدبلوماسيين ليعيد توزيعها على المسئولين في الدولة".[192]

والدور الذي لعبه عبد الله السليمان في الحياة السياسية للحجاز لا يقل بحال عن الدور الذي لعبه في شئونه المالية والاقتصادية. لذلك فقد يكون من المناسب أن نقدم تعريفًا شاملًا لذلك الرجل الداهية الذي وصفه محمد المانع[193] بأنه كان "أهم مستشاري الملك".[194]

ينتمي عبد الله السليمان إلى قبيلة عنيزة النجدية، وكان مغامرًا منذ طفولته. سافر إلى بومباي للعمل بالتجارة، وتعلم فنونها على يدي الشيخ عبد الله الفوزان. ومن بومباي غادر السليمان إلى البحرين للعمل بالتجارة هناك، عرفه الملك عبد العزيز عن قرب، ووقف على ملكاته، فعينه مساعد كاتب، وحين أدرك مواهبه أسند إليه إدارة الشئون المالية، وظل مسئولًا عنها دون منافس طيلة حياة الملك.

وحين ضم الملك عبد العزيز الحجاز تحمل عبد الله السليمان مسئولية تنظيم شئونه المالية، وقتئذ اتخذ من الحجاز مقرًا دائمًا له، بينما بقى ديوان الملك في الرياض. ولا شك في أن الحجاز كان مصدر الثروة الرئيسي للملك عبد العزيز، فمنه يُحَصّل مدير المالية عوائد الجمارك والبريد والضرائب ورسوم الحج. واستطاع السليمان "أن يحتفظ بالقرش الأبيض لليوم الأسود". فعندما تظهر على الملك ضائقة مالية كان السليمان "يلتفت إلى السوق التجارية ويحلب التجار". كان الرجل محبا للعمل بعيدًا عن الأضواء، "ومع ذلك بلغت قوته ونفوذه درجة عظيمة جدًا، بحيث كنت كثيرًا ما أفكر فيه على أنه الملك غير المتوج لجزيرة

---

[192] Hope -Gill to the Marquess of Reading, 30 Sept. 1931, E 5141/1600/25, F.O. 371/15298.

[193] محمد المانع، *توحيد المملكة العربية السعودية*، ترجمه عن الإنجليزية عبد الله الصالح العثيمين، (الرياض، 1982).

[194] Hope -Gill to the Marquess of Reading, 30 Sept. 1931, E 5141/1600/25, F.O. 371/15298.

العرب". وفي الوقت نفسه "كان إخلاصه للملك إخلاصًا تامًا، وكان يعمل دون كلل من أجل خير المملكة".

واستطاع السليمان أن يتخلص من معارضيه وأدخل تحسينات إدارية، وأصبح مركزه ونفوذه أمرين لا يمكن المساس بهما. وببقائه في الإدارة المالية "أصبح في نهاية الأمر مسيطرًا على كل المديريات"، وصار "يعين الموظفين بموافقة الملك" مما زاد في سلطته إلى درجة كبيرة، ويعتبر "المؤسس الحقيقي للنظام الوظيفي الحديث النشأة" في المملكة.

ولم يقم السليمان بأية محاولة كبيرة لينال الحظوة لدى مرؤوسيه، بل إنه كثيرًا ما وجد نفسه مكروهًا منهم. ومع ذلك فقد كان "أهم رجل في المملكة من خارج أفراد الأسرة الحاكمة". يقول محمد المانع: لقد كان السليمان جديرًا بالوصف الودي، الذي كان الملك يطلقه عليه وهو أن السليمان "عصابة رأسي".

هكذا خلا الميدان لعبد الله السليمان، مدير المالية، الذي كان همه إرضاء الملك عن طريق توفير المال بمختلف الوسائل، وهي سياسة بقدر ما جعلته مقربًا إلى الملك، جعلته شخصًا غير مرغوب فيه من الناس ومن الجهاز الإداري في الحجاز. ولعله كان يدرك ذلك جيدًا، لدرجة أنه وجد أن ارتماءه في أحضان الملك بات ضرورة تفرضها الحاجة الملحة لإحداث التوازن بين نفوذه ونفوذ فؤاد حمزة المقرب إلى الأمير فيصل. وأدى غياب الملك عن الحجاز إلى إشعال نار الصراع فيه بين هذه الأطراف المتنافسة.

ويؤكد فيلبي، وهو يتفق في ذلك مع محمد المانع، على أن عبد الله السليمان صار هو عمليا "حكومة الحجاز". لأنه لا يزال ينال رضا الملك وثقته، ويتجول بموافقته – ليجمع المال من التجار نقدًا. ويتحكم في كل شيء تقريبًا، فيما عدا جريدة "أم القرى" التي فشل في الأمساك بزمام الأمور فيها، نظرا لتصدي العناصر السورية العاملة بها له. ولكن فيلبي، بالرغم من تصويره لعبد الله السليمان كشخصية كاسحة لكل من دونها، كان يرى أن السليمان لن يتمكن

من متابعة تلك السياسة لأكثر من عام، "فقد اقتربت نهايته". ويبدو أن فيلبي بهذه العبارة كان يتمنى نهاية السليمان.

كان مدير المالية، الذي تعاني إدارته من أزمة تشاركها فيها كل إدارات الدولة، يمثل نموذجًا غير مرغوب فيه، لأن التعاون معه كان أمرًا صعبًا، اعتقادًا من معارضيه أنه يسيء تناول الأمور. ولعل أخطر ما لسوء الإدارة من نتائج أنها تعقد المشاكل وتضاعفها. ومع أننا حددنا في مناسبة سابقة طبيعة المشاكل التي كان يواجهها الملك عبد العزيز وأسبابها، إلا أن فيلبي يضيف هنا: أن الملك عبد العزيز نفسه يتحمل جانبًا من المسئولية في موضوع سوء الإدارة هذا، لأنه كان يركن إلى عدد قليل من المستشارين، الذين حُملوا أعباء فوق الطاقة، لدرجة أنهم لم يعودوا قادرين على عمل أي شيء.[195]

وعانى الناس أكثر من سوء الإدارة في الفترة التي تغيّب فيها الملك عن الحجاز ، وظهرت عليهم علامات الامتعاض، وأصيبوا بإحباط شديد. وعندما اشتدت الأزمة المالية ظهرت بينهم بوادر المجاعة، وخاصة بين سكان المدينة، أما سكان مكة فكانت معاناتهم أقل حدة. وفي جدة كان الفقر مخيمًا على كل مكان، وأعلن التجار سخطهم على إدارة عبد الله السليمان، ولكنه كان سخطًا مكتومًا بغير قيادة أو توجيه، "فلم يكن بين الحجازيين من يستطيع أن يقود حركة تمرد ضد النظام". وتمنى الناس لو أن عملية البنزين، التي سنشير إليها فيما بعد، وضعت نهاية لعبد الله السليمان، ولجميع أعضاء الحكومة.[196]

وفي الشمال ظهرت على الناس انعكاسات سوء الإدارة وآثار الأزمة المالية بصورة أوضح. فقد نقل عن ابن عبد الواحد (أمير قريات الملح في وادي الجوف)، أنه لم يتقاض مرتبًا، أو أية استحقاقات أخرى عن الفترة من يونيه إلى أكتوبر 1931. أما الشيخ عبد الله بن زيد (أحد

[195] Ryan to Henderson, 28 May 1931,E 3267/1600/25, F.O. 371/15298.

[196] Jeddah Report, Sept. Oct. 1931, loc. cit.

رجالات إقليم الجوف والعارفين بقبائله)، فلم يتقاض أية أموال في الفترة ما بين فبراير وأكتوبر 1931. وكان الأمير تركي السديري (أمير إقليم الجوف)، يعاني من نفس المشكلة. وكذلك كان الأمير عبد الله السديري (أمير تبوك)، يواجه مشاكل كبرى مع القوات التي يشرف عليها بسبب قصور الموارد المالية. وتأتي أهمية ذكر هذه الأسماء تحديدا من أنها كانت مسئولة عن منطقة تشكل خطرا حقيقيا على مستقبل الملك عبد العزيز السياسي، حيث كان الأمير عبد الله بن الحسين في شرق الأردن يتهدده عبر إقليم الجوف ووادي السرحان المتنازع عليهما بين الطرفين الأردني والسعودي.[197] ويقول فيلبي في لقاء مع هوب جيل: إن حركة التمرد الداخلي قد تبدأ من الشرطة أو الجيش، لأنهم لم يصرفوا مرتباتهم، وليس لديهم ما يشترون به طعامهم، وأن هذه العناصر هي الوحيدة التي تملك إمكانية التغيير.[198]

وخلال خريف عام 1931، انخفضت قيمة الريال العربي السعودي في مقابل الجنيه الإسترليني حتى صارت تعادل 17- 1 (القيمة الاسمية 10- 1). ويبدو أن الحكومة سحبت كميات من الريالات لاستخدامها في نجد، وانخفضت نتيجة لذلك عملية التبادل، وحرم تصدير الذهب، فيما عدا ما تتصرف به الحكومة، ولم تُجْدِ محاولات الاقتراض من الخارج، وكان الاعتماد على الذات ضرورة فرضتها الظروف الدولية. ولكن عبد الله السليمان بالغ في عملية جمع المال. وليس هناك من يعرف أين تذهب تلك الأموال. ويعتقد بعض المراقبين أن قسطًا كبيرًا منها يذهب إلى خزينة الملك في الرياض، وقليل منها يرسل إلى المفوضية السعودية في لندن، التي كانت تعاني من قصور شديد في الموارد.[199]

---

[197] جمال محمود حجر، "الآثار السلبية للسياسة الغربية في شمال الجزيرة العربية"، مجلة *الدارة*، العدد 1، السنة 11 (1985)

[198] Hope -Gill to the Marquess of Reading, 30 Sept. 1931, loc. cit.

[199] Jeddah Report, Sept. and Oct. 1931, loc. cit.

ويعود ريان، في أخر ديسمبر من العام نفسه، ويتساءل في خبث عن أين تذهب الأموال التي يجمعها عبد الله السليمان، ثم يلفت الانتباه في الوقت نفسه إلى صورة مقابلة فيشير إلى مدخرات الملك عبد العزيز في الرياض، ويقول: "إن الملك يجمع في خزائنه كنزًا، قد لا يكون من الذهب، وقد لا يكون كله ذهبًا، ولكنه كنز من الريالات والمجوهرات". كانت ضريبة الحرب تُحصّل من الحجازيين والنجديين معًا بمقدار عشرة ريالات عن كل فرد، ودفعت القبائل المجاورة للطائف وحدها 400،000 ريالًا. ولا يتفق ريان مع نائبه هوب جيل في أن الملك عبد العزيز "قد أساء استغلال فترة الأزمة المالية لجمع المال من الناس ووضعها في خزائنه". وحجة هوب جيل أن عبد الله السليمان هو الذي خطط لذلك، والملك سعيد به. "ولكن هذه السياسة لن تسفر إلا عن خراب البلاد".[200]

وحين استفحلت الأزمة مع نهاية العام لم تجد بعض القبائل ما تقدمه ضريبة سوى بعض رجالها وجمالها، ومع أن ذلك كان أمرًا واردًا حين استن الملك ضريبة التجنيد، إلا أن الأمير فيصل لم يكن يقبل كل الحالات التي تعرض بدائل للمال قبل عرضها على الملك. ولم يكن الملك يقبل وقتئذ غير المال نقدًا، بسبب عدم ثقته في بعض قبائل الحجاز. ومن بين الحكايات التي تبين حالة التخبط العام في مجال الإدارة والمال أن تجارًا من بريده وعنيزة صاروا مدينين للملك بما يبلغ 60،000 (ستين ألف) جنيهااسترلينيا. وأنهم راحوا، نتيجة لعجزهم عن تسديد هذا المبلغ الضخم، يتفاوضون مع الأمير فيصل حول تيسير أسلوب تسديده.[201]

ولا نشك في أن تلك الصورة القاتمة، التي زودتنا بها تقارير المراقبين الأجانب مبالغ فيها، ولكنها تبقى وفيها دلائل صحتها. خاصة وأن الأجانب عادة ما يكونون أقدر من غيرهم على

200 Ryan to Sir John Simon, 29 Dec. 1931, E 166/62/25, F.O. 371/16012.

201 Ibid.

التقاط الأخطاء في البلاد التي يعيشون فيها بين سكانها. ولكن إلى أي حد كانت الأزمة المالية، وسطوة عبد الله السليمان على الحكم والإدارة في الحجاز مسئولين عن تدهور أحوال الحجاز؟.

يبدو أن الأزمة المالية أكسبت عبد الله السليمان أهمية خاصة أمام الملك عبد العزيز، لقدرته على التصرف في جمع المال من التجار. ولكن الخطورة أن عبد الله السليمان استشعر تلك الأهمية، فتمادى في إظهارها. فإلى جانب تجميع خيوط مختلف الشئون المالية في يديه، أخذ في جمع أقاربه حوله للاستعانة بهم في إدارة المراكز المالية المهمة. وصار هو يتنقل بين الطائف ومكة وجدة والمدينة في حرس خاص، لا يقل شأنًا عن حرس الأمير فيصل، نائب الملك في الحجاز، الذي كان يعاني من قصور في الموارد المالية ولم يتمكن من حسن إدارة البلاد.

ومع منتصف شهر أكتوبر 1931، صار عبد الله السليمان سيد الموقف في الحجاز، وقبض على كل الصلاحيات في إدارة شئونه، أو هكذا بدا للمفوضية البريطانية في جدة، وتوارت دونه كل الشخصيات. فقد اتخذ من عبد الله الفضل (نائب رئيس الجمعية التشريعية) مساعدًا له. أما فؤاد حمزة، الشخص الوحيد الذي كان يتمتع بصلاحيات طيبة في مديرية الخارجية، فقد صار مهملًا، وأصبح هو وزملاءه في المديرية محل ازدراء عبد الله السليمان، الذي لم يزودهم بمرتباتهم بحجة الأزمة المالية.[202]

شهدت الفترة التي أمسك فيها عبد الله السليمان بشئون الحجاز حالة من الضيق والتذمر الداخلي، كما شهدت اضطرا بات على الحدود مع اليمن. ووصف هوب جيل هذه الفترة بأنها كانت "مشوشة... وحرجة". كما وصف عبد الله السليمان خلالها بأنه "نجدي جاهل".[203]

---

[202] Jeddah Report, Sept. and Oct. 1931, F.O. 371/15289.

[203] Ibid.

وفيما يتعلق باضطرابات الحدود مع اليمن، فهذه ترجع إلى خلاف على الحدود في موقع "أروى"، كان الإمام قد وضع يديه عليه، بينما كان الملك عبد العزيز يرى أنه حق له. وبينما كان مستشارو الملك ينصحونه بأن الموقع ليس من حقه، بعثت الأقدار إلى الرياض في سبتمبر 1931 بأعداد من البدو الفقراء. قال عنهم هوب جيل: إنهم "يقيمون الآن حول الرياض، ويعانون من الجوع، ويشكون من الضرائب".[204] ولعل وصف حالهم بهذا الشكل يرسم صورة واضحة لآثار الأزمة المالية وسوء الإدارة في الحجاز. ولكنه اقترح[205] "أن يرسل هؤلاء إلى اليمن"، فيقاتلون لاسترداد "أروى"، وينشغلون عن طلب المال. وعلى هذا النحو يستطيع الملك، إن أراد، أن يحل المشكلتين في آن واحد، حيث يمكن أن تساهم الواحدة في حل الأخرى.

وقد وجد عبد الله السليمان هو الآخر في الأزمة مع اليمن فرصة مناسبة لجمع مزيد من المال بمختلف الوسائل لتغطية نفقات الحرب المتوقعة. ونجح بالفعل في الحصول على قرض من التجار، وأخذ في إعداد قوات لإرسالها بحرًا إلى جيزان، ولكنه قوبل بمشكلة نقص البنزين. فتعجل المفوضية السوفيتية أن ترسل البنزين الذي تم التعاقد عليه معها منذ شهر مضى. ولكن مطلب عبد الله السليمان كان مستحيل التنفيذ في حينه، لأن البنزين لم يكن قد شحن حتى ذلك الوقت من ميناء باطوم الواقع على البحر الأسود في جورجيا السوفيتية.

تحول عبد الله السليمان إلى شركة جيلاتلي هانكي، لتدفع له ثمن البنزين الذي اعتزم شراءه نقدًا وفورًا من شركة شل، فلم يوفق. فتوجه إلى البنك الهولندي لنفس الغرض، فاعتذر البنك عن إمكانية تلبية هذا الطلب، حتى تتضح نتائج الدراسات التي تجرى في أمستردام بشأن فتح باب التعاون بين حكومة هولندا وحكومة الحجاز على مصراعيه، طبقًا للعرض الذي سبق أن قدمه الملك عبد العزيز، كما ذكرنا في الفصل السابق. ولم يكن بوسع عبد الله السليمان

204 Hope - Gill to the Marquess of Reading, 30 Sept.. 1931, E 5141/1600/25, F.O. 371/15298.

205 Jeddah Report, Sept. and Oct. 1931, loc. cit.

الانتظار لحين ظهور نتائج تلك الدراسات التي تبين، فيما بعد، أنها أسفرت عن رفض الحكومة الهولندية تقديم أية قروض جديدة لحكومة الحجاز ونجد.[206]

وحين وجد عبد الله السليمان أن الأبواب جميعها باتت موصدة في وجهه، فيما يتعلق بمسألتي البنزين والمال، لم يستسلم. وراح تحت ضغط حالة الحرب يكلف رجاله بعملية مسح شاملة لخزانات البنزين التابعة للشركات الأجنبية في الحجاز. وانطلقت سيارات الحكومة، في إحدى ليالي شهر سبتمبر 1931، إلى خزانات البنزين التابعة لكل من شركة جيلاتلي هانكي، والشركة الشرقية، وشركة استندارد، وشركة شل، فسحبت ما بها من بنزين، وأفرغت خزاناتها تمامًا. وفي الصباح تبين، طبقًا لما أعلنته الشركات المذكورة، أنها فقدت بنزينًا بلغت قيمته 21،000 جنيهًا إسترلينيًا.[207]

احتجت الشركات السابقة بشدة على ذلك الأسلوب غير القانوني في الاستيلاء على البنزين. وساندتها المفوضية البريطانية، التي اتهمت عبد الله السليمان بالسرقة. وأبرق القائم بالأعمال البريطاني إلى مدير الشئون الخارجية بالطائف (الأمير فيصل) يستفسر عن الأسلوب المناسب لمناقشة قضية كهذه في بلد "لا توجد به صحافة أو وسائل إعلام، ولديه حساسية لكل ما هو مكتوب". ولكن عبد الله السليمان وفر على المفوضية البريطانية البحث عن وسيلة لمناقشة الموضوع، وأعلن مسئوليته عما جرى. وبين أن ما صنعه كان "ضرورة من ضرورات الحرب" التي فرضتها الأوضاع المتدهورة على الحدود مع اليمن. لم تر الحكومة البريطانية وجاهة في رد عبد الله السليمان، وطلبت إلى وزيرها المفوض بجدة أن يحتج رسميًا وأن يطلب عدم تكرار هذا الحادث.[208]

---

206 Ibid.

207 Ibid.

208 Ibid.

وانضم فيلبي (صاحب "الشركة الشرقية"، التي كانت تتعامل مع "شركة استندارد أوف كاليفورنيا" الأمريكية) بعد عودته إلى الحجاز مع نهاية سبتمبر، لشن حملة عنيفة ضد عبد الله السليمان، لأنه وجد نفسه فجأة في حالة اضطراب اقتصادي بسبب حادثة البنزين. ولم يتردد في أن يكتب خطابًا إلى عبد الله السليمان نفسه، يذكره فيه بأن "يد السارق تقطع في هذا البلد". بل إنه يرى أن "من الواجب أن يقطع جسمه إربًا إربًا". وكتب فيلبي كذلك إلى الملك عبد العزيز يعدد التجاوزات والأخطاء التي ارتكبها عبد الله السليمان. وبعد أن أفرغ فيلبي هاتين الشحنتين، ذهب إلى الطائف للقاء الأمير فيصل. وفي الطائف، وضع مزيدًا من البنزين على النار المشتعلة ضد عبد الله السليمان، ثم التقى (فيلبي) بكل من الأمير فيصل وفؤاد حمزة وإبراهيم الفضل (رئيس ديوان نائب الملك) وعبد الله إبراهيم الفضل (نائب رئيس الجمعية التشريعية، الذي كان من قبل ظلًا لعبد الله السليمان). ووجد أن الأربعة كانوا يتدارسون قضية عبد الله السليمان وسطوته، فانضم إليهم وأشعلها نارًا ضد السليمان.[209]

هكذا التف الجميع حول موضوع واحد هو: كيف يمكن التخلص من عبد الله السليمان، الذي كان يقف وراء كل ما يعانون من مشاكل، فقد نما نفوذه على حسابهم، فضلًا عن أنه يعد أحد العوامل في تعقيد الأزمة المالية، وإظهار انعكاساتها عليهم. فالأمير فيصل اضطر إلى تأجيل عملية نقل ديوانه الصيفي إلى الطائف. وفؤاد حمزة لم يتقاض مرتبًا عن ثمانية أشهر مضت، وصار "يخجل من تكليف موظفيه في وزارة الخارجية (بأعمال) لأنهم لا يتقاضون مرتبات". وتحت تأثير هذه الظروف مجتمعة إلى جانب مسألة البنزين، التي سببت حرجًا شديدًا للحكومة، أعد الأربعة (الأمير فيصل، وفؤاد حمزة، وإبراهيم الفضل، وعبد الله

[209] Hope - Gill to the Marquess of Reading, 2 Nov. 1931, E 5799/2064/25, F.O. 371/15299.

الفضل) مذكرة موجهة إلى الملك عبد العزيز. يعتقد هوب جيل أن فيلبي هو مهندسها الحقيقي، وأنه كان وراء إشهار الحملة ضد عبد الله السليمان.[210]

وحين عاد فيلبي إلى جدة كشف للقائم بالأعمال البريطاني ما دار بينه وبين الأربعة في الطائف، وأضاف أن الأمير فيصل ومجموعته اعتزموا التهديد بالاستقالة من مناصبهم إذا لم يعزل عبد الله السليمان من كل مناصبه. ولكنهم لم يطلبوا ذلك صراحة في مذكرتهم إلى الملك. بل ركزوا مطالبهم في نقاط جوهرية تتعلق بالإصلاح، وقد تطيح بعبد الله السليمان. وحددت المذكرة الإصلاح في المجالين المالي والإداري. وكان الهدف واضحًا، وهو تحديد ميزانية للبلاد، وإقامة حكومة على أساس المسئولية الجماعية والفردية للوزراء. وهذه مطالب، مع أنها لم تشر إلى السليمان صراحة، إلا أنه كان المقصود بها.

ويبدو أن السليمان تنبه للشرك الذي حاول الأمير فيصل أن ينصبه له. فقد طلب الأمير من السليمان الانضمام إلى المجموعة والتوقيع على مذكرة الإصلاح. ولكن السليمان رفض التوقيع. ومع ذلك أصر على أن يكون بصحبة عبد الله الفضل أثناء رفع المذكرة إلى الملك في الرياض، لتوجيه الحوار بشأنها، وتفادي نجاح خطة الأمير فيصل ضده، هذا فضلًا عن حرصه الدائم على المثول أمام الملك في كل مناسبة.

وفي المقابل كان فؤاد حمزة يعلم أسلوب عبد الله السليمان، ويعرف منزلته لدى الملك، ويثق في قدرته على إجهاض الهدف من المذكرة. وباختصار كان فؤاد حمزة فاقدًا الثقة في احتمال أي تغيير. وفي لقائه بهوب جيل في 29 أكتوبر، قال حمزة: إنه يتمنى لو أن الملك حضر إلى الحجاز لحسم هذا الأمر، وأنه يخشى أن تتطور الأوضاع من سيء إلى أسوأ، لأنهم جميعًا

[210] Ibid.

فقدوا الثقة في أنفسهم. ويقول هوب – جيل "لقد بدأ فؤاد حمزة عصبيًا، غاضبًا، وكأنه فقد الثقة في الملك نفسه".[211]

وفي أول نوفمبر 1931 كانت مذكرة الأمير فيصل أمام الملك، الذي وجد أنها أضافت إلى رصيده من مشاكل النجديين واحدة من أخطر المشاكل في إدارة الحجاز. لقد كشفت المذكرة للملك عن حقيقة الأمر هناك. ويبدو أن الملك لم يكن يعلم أن أحوال الحجاز الإدارية وصلت إلى حد الصراع الخفي بين المسئولين عن إدارته. ولما وقف الملك على هذه الحقيقة، تصرف بهدوء ولباقة، فوافق على ما ورد في المذكرة من إنشاء ميزانية للبلاد، وإقامة مجلس للوزراء يتحمل المسئولية الإدارية والتنفيذية. ولكن أهم ما أقدم عليه الملك هو الاحتفاظ بعبد الله السليمان إلى جواره في الرياض، إلى أن تهدأ الأحوال في الحجاز، وتخمد موجة التذمر ضده هناك. أما الشئون المالية فقد أسندها إلى مستشاره السياسي، الشيخ يوسف ياسين، الذي بعث به إلى جدة على الفور، ليستعين بفؤاد حمزة على إدارتها، وبذلك اختفى عبد الله السليمان مؤقتًا عن الظهور في الحجاز.[212]

- **الإصلاح الإداري والمالي:**

كان رد الفعل المباشر من جانب الملك تجاه حالة الفوضى المالية والإدارية في الحجاز، أن أصدر أوامره في 3 نوفمبر بإغلاق الخزينة وجميع فروعها، ووقف التصرف في أموالها إلى حين صدور تعليمات أخرى من الملك مباشرة إلى جهاز الإدارة المالية. وأدى ذلك بالطبع إلى

[211] Ibid. Jeddah Report, Sept. and Oct. 1931, loc. cit.

[212] Jeddah Report, Nov. and Dec. 1931, loc. cit.

حدوث حالة من الشلل التام لحركة الحياة اليومية. ولكن ذلك كان البداية الصحيحة للإصلاح. لقد كان سكون ما قبل الحركة.[213]

وفي 8 نوفمبر جاءت الخطوة الثانية. فقد أصدر الملك بيانًا إلى الشعب، نشرته جريدة "أم القرى" في 13 نوفمبر. قال فيه: إن الأزمة المالية لا تخص الحجاز وحده، فالعالم كله يعاني منها. ووضع تصورًا لميزانية البلاد، بمقتضاه تقسم الدخول العامة للبلاد إلى أربعة شرائح: شريحة تدفع منها المرتبات الحكومية، وأخرى لتسديد الديون، وثالثة للادخار، أما الرابعة فينفق منها على الأمن.[214]

وجريًا على تلك السياسة الجديدة، التقى الشيخ يوسف ياسين، يوم 12 نوفمبر بكل من الأمير فيصل وفؤاد حمزة في جدة، وأخبرهما بالمسئوليات الجديدة التي حمَله إياها الملك فيما يتعلق بالشئون المالية. وفي اليوم التالي التقى الجميع في مقر وزارة الخارجية، وهناك وفي حضور القائم بالأعمال البريطاني، أعلن الشيخ يوسف ياسين عن الإصلاحات الجديدة، بشأن الميزانية، وبشأن مجلس الوزراء. وأحاط القائم بالأعمال البريطاني علمًا بأن الديون المستحقة لحكومته ستؤجل[215] إلى حين الانتهاء من حركة الإصلاح. وشرح الشيخ يوسف ياسين بشيء من التفصيل النسب المئوية لشرائح الميزانية الأربعة ووضعها على النحو التالي:

35% تخصص للمرتبات الحكومية ونفقات الإدارة.

25% تخصص لتغطية الديون الداخلية والخارجية، ودفع المرتبات المتأخرة.

25% تخصص للنفقات غير العادية والأمن.

15% تخصص للادخار.

---

[213] Ibid.

[214] *أم القرى*، 12 نوفمبر 1931.

[215] Hope - Gill to Sir John Simon, 17 Nov 1931, E 6007/2064/25, F.O, 371/15299.

ومن اللافت للنظر أنه بالرغم من وجود تصور للنفقات في الميزانية المقترحة، لا يوجد تصور لحجم الدخول المنتظرة. وأن خُطى الإصلاح صارت واقعًا ملموسًا، وأن الحديث عن الميزانية لم يعد أملًا بعيد المنال، بل أصبح قيد التنفيذ.[216]

لقد وعدت "أم القرى" الناس بتوسيع دائرة الإصلاح، وتخفيض النفقات العامة، وتشكيل لجنة لإعادة تنظيم الأمور المالية، وتكوين إدارة جديدة للخزينة، وتخفيض دخل الملك الخاص، وهو ما باركته "أم القرى" وأثنت عليه.[217] ومهما يكن من أمر، فقد كانت تلك الخطى بداية لمشروع ميزانية للبلاد[218]. ولكن صورتها لم تكن واضحة حتى نهاية العام نفسه (1931).

لقد جاءت الحركة الإصلاحية متأخرة عن موعدها كثيرًا، بحيث صار من الصعب تنفيذ كل ما ورد بها، ذلك أنه حين ذهب فؤاد حمزة ويوسف ياسين لعمل دراسة تطبيقية للميزانية المقترحة، لم يتمكنا من صياغة ما في رأسيهما من أفكار، وغادرا إلى مكة في 17 نوفمبر وقد تضاربت أفكارهما الجديدة مع آرائهما السابقة. لقد كان حجم العمل كبيرًا، ووقت الإنقاذ المالي للبلاد قصيرًا، وثقة الناس في الإصلاح مفقودة.[219]

---

[216] Jeddah Report, Nov. and Dec. 1931, loc. cit.

[217] *أم القرى*، 20 نوفمبر 1931.

[218] لم يعرف الحجاز ميزانية ثابتة ومحددة المعالم قبل عام 1935. وقد فصل فؤاد حمزة مواردها كما يلي: الجمارك, وتؤلف الجزء الأعظم في الميزانية, والزكاة, ورسوم الجهاد, ورسوم البريد والبرق والتليفون, والضرائب المفروضة على مختلف وسائل النقل, وعلى المؤن والبضائع وعلى إيجارات الأملاك, ورسوم الإجراءات القضائية, والرسوم المفروضة على الشركات, وحصة الحكومة من الشركات صاحبة الامتياز. انظر: فؤاد حمزة, البلاد العربية السعودية, ص176

[219] Hope - Gill to Sir John Simon, 17 Nov. 1931, E 6007/2064/25, F.O, 371/15299.

والاستعانة ببعض العناصر الأجنبية في مجال الإصلاح المالي لم تكن واضحة. ولكن الملك كان يميل إلى استقدام مستشار هولندي يثق فيه، وحين تم له ذلك مع مطلع عام 1932، لم يستطع المستشار مواصلة العمل، وغادر جدة نهائيًا في 18 مايو 1933 دون أن يحقق أي شيء "لأسباب صحية"؛ ولأنه كان من المستحيل على أي أوروبي أن يعمل بالتعاون مع عبد الله السليمان. ولعل أبرز ما في حركة الإصلاح أن جدة، لا مكة، قد صارت منذ ذلك الوقت العاصمة المالية للحجاز[220]. وذلك لتتمكن العناصر الأجنبية من الإقامة والقيام بالاتصالات الرسمية بحكومة الحجاز بعيدًا عن الضوابط الدينية التي يجب أن تراعي الخصوصية الإسلامية لمكة.

وبقدر ما كان الناس في الحجاز معنيون بالأمر، فقد حرصت جريدة "أم القرى" على أن ترسم لهم صورة متفائلة، وتَعِدُ بمستقبل مشرق للبلاد في ظل الإصلاحات التي أعلن عنها الملك، والتي يمكن صياغتها في خمس نقاط رئيسة:[221]

1. إقامة مجلس إداري من أربعة أعضاء من بين مساعدي الأمير فيصل وبرئاسته.
2. إنشاء ميزانية للبلاد.
3. تسديد الديون.
4. تجميع كل المدخرات لدى الخزينة العامة.
5. تعيين خبراء اقتصاد في الإدارات الحكومية.

وتقرر أن يبدأ العمل بالميزانية الجديدة اعتبارًا من 12 ديسمبر 1931.

لقد ساد اتجاه عام مع نهاية عام 1931 بأن الأوضاع الاقتصادية لن تكون أسوأ مما كانت عليه من قبل. صحيح أن التجار في كل من مكة وجدة قد أضيروا كثيرًا خلال العامين

[220] Jeddah Report, Nov. and Dec. 1931, loc. cit. ;
Jeddah Report, May 1933, E 3469/902/25, F.O. 371/16875.

[221] *أم القرى*، 4 ديسمبر 1931.

السابقين نتيجة للكساد الذي حل بهم من ناحية، والقروض الجبرية التي كان عليهم أن يقدموها للحكومة من ناحية أخرى. وحين لا تلوح أمامهم بادرة بإمكانية استرداد أموالهم تتعقد أمورهم. وفوق كل ذلك اضطراب سوق المال، وانخفاض قيمة العملة. وبالتالي ارتفاع قيمة السلع المستوردة على كثرتها وتنوعها.[222] وأدى إحساس الناس بتدني الأوضاع المالية والاقتصادية إلى شعورهم بأنه لن يكون هناك أسوأ من ذلك، وأن الأمل معقود على أن يكون "بعد العسر يسرا".

وخلال تلك الأزمة رمى الملك بسهامه في كل اتجاه. في محاولة لإنقاذ البلاد من الانهيار السياسي والمالي. فاستحث الأجانب بمختلف الوسائل، للمشاركة في عملية إنقاذ بلاده من آثار الأزمة المالية. وبينما وقف الإنجليز يتفرجون، ساهم الهولنديون مساهمة جزئية، وأبدى الروس استعدادًا للتعاون، وقدموا مبادرات بذلك.

وحين ضاق الملك بالحجاز ومشاكله، راح يستريح منها في نجد ومشاكلها، التي كانت تحتاج إلى وجوده شخصيًا. وهناك أقدم الملك على مبادرة تهدف إلى تهدئة العناصر الدينية المتشددة، لكسب ودهم، وإقناعهم بضرورة تطوير البلاد على أسس حديثة، وعلى حد تعبير ريان، فقد حرص الملك على أن يبين للنجديين ليس فقط أنه "مسلم ممتاز" وإنما هو كذلك "وهابي ممتاز".[223]

في الداخل كان الملك يعيش أزمتين في وقت واحد، الأولى أزمة القيود العقائدية التي يفرضها العلماء في نجد، والثانية الأزمة المالية في الحجاز. وعلى المستوى الخارجي كان الملك يعيش أزمة اضطراب علاقاته مع جيرانه، في شرق الأردن وفي اليمن، فضلًا عن المواقف السلبية التي وقفتها منه بريطانيا.

[222] Jeddah Report, Nov. and Dec. 1931, loc. cit.

[223] Ryan to Sir Simon, 29 Dec. 1931, E 166/62/25, F.O. 371/16012.

لم تكن اللوحة القاتمة التي رسمتها الأحداث السابقة أمام الملك عبد العزيز قاتمة تماما، فبالرغم من كل شيء كانت تشي ببصيص من الأمل؛ فقد سُويت الخلافات مع اليمن في إطار الوحدة الإسلامية، وجرت تسوية الخلافات مع شرق الأردن بإشراف بريطاني، ولم تغلق أبواب التعاون الدولي جميعها، والروس يبدون تعاطفًا واضحًا في المجال الاقتصادي، وكذا يفعل البولنديون في المجال العسكري. والحجازيون لم يتمردوا على أوضاعهم السيئة بعد. والنجديون راضون بما يقدم الملك لهم من هبات لإسكاتهم. ووهكذا بدأت إجراءات الإصلاح المالي تشق طريقها.

ليست هذه أول أزمة يواجهها الملك عبد العزيز، فقد اعتاد مواجهة الأزمات منذ بدأ مهمة بناء أركان مملكته. وليس في سجله التاريخي ما يفيد أنه كان على استعداد للتخلي عن مكاسبه السياسية أو العسكرية. وأن البناء الذي أقامه لا يجب أن ينهار. وبالرغم من كل تلك النظرات المتفائلة. ورغم لغة التفاؤل السابقة نجد سير أندرو ريان يكتب مع أفول عام 1931 إلى وزير الخارجية البريطاني رسالة متشائمة يصفها بأنها "ليست رسالة تحذيرية"، بل هي محاولة لجمع الأفكار، إذ يقول: "في ضوء هذه الأحداث أشك في أن يأتي نجاح الملك عبد العزيز قبل اختفائه من الساحة"[224].

إن الشواهد والأدلة التاريخية لا تجعلنا نوافق على ما توصل إليه ريان. صحيح أن عبارته السابقة تشير بوضوح إلى حجم المشكلات التي تعترض طريق الملك عبد العزيز، ولكن الملك في هذه المرحلة كان قد اقتنع بضرورة استكمال مشوار الإصلاح الذي بدأه. وكان تشكيل مجلس للوزراء ضرورة ملحة تفرضها أعباء المرحلة المقبلة، وهذا معناه أن المسئولية لم تعد شخصيته بالنسبة له. ولكن في ظل الإطار الجديد للدولة، صارت هناك اختصاصات، وبالتالي تحددت المسئوليات للمديرين أو الوزراء، والجميع صار مسئولا أمام الملك.

---

[224] Ibid.

وفي منتصف يناير 1932 نشرت "أم القرى" مسودة نظام مجلس الوكلاء (الوزراء) الذي صيغت بنوده في 27 مادة[225]. ولا يعنينا من أمر هذا النظام الوزاري الجديد إلا ما يتعلق منه بموضوع الأزمة المالية. ولعل من أهم ما ورد في تشكيل المجلس أن الملك يأتي على رأسه، وأن الأمير فيصل مُنح صلاحيات أوسع مما كان يتمتع به في الماضي، لأنه صار نائبًا لرئيس المجلس، ويستطيع أن يجتمع به في حال تغيب الملك[226]. والوكلاء (الوزراء) مسئولون مباشرة أمام الملك عن السياسة العامة للبلاد، وكل منهم مسئول عن وكالته[227]. ولن يكون هناك احتكار لرأي، وإنما ستكون القرارات بأغلبية الأصوات[228]. وللوكلاء حق مساءلة بعضهم بعضًا، ولهم أن يطلبوا تفسيرات خطية ممن يُسائلونه[229]. ويعني ذلك أن مدير المالية أصبح منذئذ مسئولًا مسئولية مباشرة عن الأموال التي يضع يده عليها. وقد تقرر أن يجتمع المجلس كل ليلة إذا توافرت أغلبية أعضائه، ولكن اجتماعاته المنتظمة تتم أسبوعيًا[230]. وبهذا التنظيم الجديد تتحدد المسئوليات، التي كان غيابها سر أزمة النظام الحاكم من قبل.

ومن الطريف أن عبد الله السليمان، الذي لم يفقد الملك ثقته فيه بعد، شغل منصب مدير المالية في المجلس الجديد، ولكن وضعه الآن صار يختلف جوهريًا عن ذي قبل، فهو لا يستطيع أن يتصرف وحده في أي أمر، وعليه أن يرجع إلى المجلس. ولكن لا يجب أن نسلم بأن تشكيل مجلس للوزراء أو الوكلاء قد وضع حدًا للأزمة المالية، فهذه لا يمكن علاجها علاجًا

---

[225] *أم القرى*، 15 يناير 1932.

[226] مادة (2) من نظام المجلس.

[227] مادة (5) من نظام المجلس.

[228] مادة (6) من نظام المجلس.

[229] مادة (8) من نظام المجلس.

[230] مادة (12) من نظام المجلس

فوريًا. ولكن هذا التشكيل كان خطوة واحدة في علاج حالات التسيب والفساد. أما علاج الأزمة المالية ذاتها، فهذه كانت رهنا باعتبارات كثيرة داخليًا وخارجيًا.

في الداخل كان على مجلس الوزراء أن يضع خطة الميزانية موضع التنفيذ، وأن يبدأ فورًا حركة نشيطة للإصلاح المالي، وأن يضع تصورًا لأسلوب تسديد الديون المتراكمة، وأن يحدد للملك مخصصاته، ولإدارة الدولة مخصصاتها، وقد روعي ذلك كله عند وضع الميزانية. وحسبت قيمة الجنيه الإسترليني بما يعادل 110 قرش ميري[231]، أي أن الريال العربي السعودي قد عومل في الميزانية بقيمته كاملة، وهذا أمر غير واقعي، لأنه سوف يؤثر على الناتج الفعلي المقصود من الميزانية. ومن اللافت للنظر أنه بينما حسبت مخصصات الملك على أساس القرش الميري الذهب، حسبت مصاريف الإدارة مثل المرتبات والأجور وغيرها على أساس القرش النيكل، الذي تبلغ قيمته نصف قيمة القرش الذهب. وهذه خدعة لا تظهر في الأرقام، ولكنها تظهر في نوع القرش.[232]

ويعجب القائم بالأعمال البريطاني لهذه الترتيبات في الميزانية، ويكشف عن عدم وجود علاقة بينها وبين التصريحات التي أطلقت في العام السابق (1931) حول الموضوع نفسه، فالنظام الجديد يصعب فهمه أو حسابه، وليس هناك ما يبرره. إلا أن الأمر المؤكد هو أن على عبد الله السليمان أن يقدم للملك 50% من دخل الحجاز المحدد في البنود الثلاثة الأولى من الميزانية، وهو ما يبلغ 410،000 جنيه كمخصصات للأسرة الحاكمة والدفاع، وهو مبلغ يبدو ضئيلًا، ويعتقد هوب جيل أن تخصيص مبلغ 100،000 جنيه تحت بند النقل والمواصلات،

[231] تبلغ قيمة الريال السعودي وقتئذ 10 – 1 مقابل الجنيه الإسترليني. وهو يساوي أيضًا 11 قرشا ميري ذهبي. بينما قيمة القرش النيكل تعادل نصف قيمة القرش الميري. انظر: فؤاد حمزة، *البلاد العربية السعودية*، ص175.

[232] Jeddah Report, Jan., Feb., March1932, E 2304/1197/25, F.O. 371/16042.

إنما قصد به أن يضاف إلى ما وضع فعلًا تحت يدي الملك ليكون مبلغًا لا بأس به يساوي نصف مليون جنيه إسترليني.[233] ولكن الميزانية لا يمكن أن تغطي البنود المدرجة فيها إذا حصل الملك وحده على نصف مليون جنيه إسترليني.

ويرى هوب جيل أن بند تسديد الديون، وبند الأجور والمرتبات سيظلا يعانيان من الأزمة. والدليل على ذلك أن الحكومة لم تدفع حتى أخر مارس سوى مرتبات ثلاثة شهور فقط، من بين أربعة كان يجب أن تدفع للموظفين، فضلًا عن مرتبات مستحقة لهم عن الشهور الثمانية السابقة على طرح الميزانية، وصارت مدرجة في البند الخامس منها. لقد تضاربت التصريحات حول الأزمة في الحجاز، مع أن إدارة المالية كان لديها 22،000 جنيه، أشيع أنها أرسلتها إلى الملك في الرياض. ولكن الملك كشف عن أنه لا يعرف كيف يمول احتياجاته وأسرته، لأن ربع عوائد إقليم الأحساء يوجه إلى مكة للمساهمة في تمويل وإدارة شئون الحجاز.[234]

إن تلك التصريحات المتضاربة، في غياب مادة وثائقية عربية حول الموضوع، تزيد من غموض الصورة خلال الثلث الأول من عام 1932. ويبدو أن "الميزانية كانت مجرد ذر للرماد في العيون" على حد تعبير عمدة جدة السابق، كما نقل عنه هوب جيل.

وحينما حل شهر رمضان، وهو شهر النشاط التجاري، الذي ترتفع فيه أسعار السلع عادة، ويستعد له التجار استعدادًا خاصًا، كان الكساد والركود ظاهرة عامة في مكة، وبدرجة أقل سوءًا في جدة، فليس لدى التجار ما يكفي من المال لشراء السلع التي يبيعون، وليس في أيدي الناس ما يشترون به ما في الأسواق على قلته، وأكثر من هذا أنهم مثقلون بالديون. وهكذا

[233] Ibid.

[234] Ibid.

بقيت تلك الصورة الكئيبة، التي رسمت لشهري نوفمبر وديسمبر الماضيين، قائمة بالرغم من محاولات الإصلاح[235].

- **تدهور مركز الملك السياسي:**

إن مرور ثلاثة أشهر على تجربة الإصلاح لم يقدم شيئًا جديدًا فيما يتعلق بجوهر الأزمة، وإن قدم أشياء جديدة من حيث الشكل. ولكن المسألة لم تعد مقصورة على الإطار المالي للأزمة، وإنما صارت تأخذ شكلًا سياسيًا يتعلق بمستقبل الملك عبد العزيز نفسه. وكان ريان قد أبدى قلقًا على مستقبل الملك حين أبرق في ديسمبر 1931 إلى رندل في وزارة الخارجية، يقول: "إن الموقف في الحجاز يتحول من سيء إلى أسوأ. وليس من المتوقع حدوث أي تقدم، أو أن يقوم ابن سعود بعمل انتحاري إلا أن يصطدم بالحكومة البريطانية".[236]

ويعود ريان الذي اتهمه رندل ذات مرة بأنه مصاب بعمى الألوان، ولا يقدر على التمييز جيدًا[237]، فيؤكد على أن مركز الملك عبد العزيز السياسي قد تدهور، ومع ذلك فهو لم يصل إلى حد المغامرة بالاصطدام بالحكومة البريطانية، التي تقف منه موقفًا سلبيًا ولا تستجيب لمطالبه. لقد اعتاد الناس أن يتساءلوا عما إذا كان من الممكن أن يبقى نظام الملك عبد العزيز من بعده، بعد أن مر بتلك المحن، وبدت عليه علامات التدهور الصحي. ومع ذلك فلا يرى ريان داعيًا لكل هذا التشاؤم حول مستقبل الملك، الذي ما زال بالرغم من كل ما يحيط به يتمتع

[235] Ibid.

[236] Ryan to Rende, 17 Dec. 1931, E 166/62/25, F.O. 371/16012.

[237] G. Rendel, the Sword and the Olive (London) p.83.

بصحة جيدة، وليس هناك ما يمنع أن يعيش عشرين سنة أخرى.[238] ومن الطريف أن رؤية ريان كانت صحيحة إلى حد كبير، فقد عاش الملك إلى نوفمبر 1953، وثبت أن ريان لم يكن مصابًا بعمى الألوان، كما اتهمه رندل، على الأقل في هذه المسألة بالذات.

ومهما يكن من أمر، فهناك سبعة أسباب يعتقد ريان أنها ساعدت متضافرة على تدهور مركز الملك عبد العزيز السياسي في عام 1932:

السبب الأول يختص بالحجاز، الذي كانت شؤونه، طبقا لتقارير المعاصرين، تتسم بالفوضى التامة، وأن مشاعر الحجازيين المعادية لنجد والوهابيين، أخذت تتبلور حين فشل الملك في أن يثبت وجوده السياسي والاقتصادي في الحجاز، تاركًا أموره في حالة من الاضطراب والفوضى، وأن عدم قناعة الحجازيين به كانت تزداد بمرور الوقت.

والسبب الثاني يتعلق بالأخذ بوسائل التحديث عن العالم الغربي، وهو ما لم يكن يلقى قبولًا لدى سكان نجد المتشددين، وأصبح الملك في نظرهم غير قادر على تبني الاتجاهات الوهابية نظرا لوقوعه تحت تأثير مظاهر الحضارة الحديثة، وهذه الرؤية النجدية كانت ذات دلالات خطيرة، لأن الملك كان يقيم حكمه هناك معتمدًا على تأثيره الشخصي، وأن غياب مثل هذا التأثير يمكن أن يفقده كثيرًا من هيبته. ومن الغريب أن العالم الغربي ظل لوقت طويل غير قادر على استيعاب هذا الأسلوب في الحكم، خاصة وأنه كان حكمًا كاسحًا لكل ما دونه، وليس فيه فصل بين الحاكم والدولة.[239]

مما سبق يتضح أن القدرات الشخصية للحاكم لها أهمية كبرى في إرساء دعائم الحكم والنظام، وقد نجح الملك عبد العزيز في الإبقاء على كل خيوط السلطة في يديه، رغم

---

[238] Memorandum by Andrew Ryan on the situation in the Hejaz and its effects on H.M.G., 23 Feb. 1932 E 1010/640/25, F.O. 371/16022. (Hereafter: memo, by Ryan, 23 Feb. 1932).

[239] Meulen, Van der. The Wells of Ibn Saud, (London 1957) pp. 188 – 9.

وجود الإدارات المختلفة والمستشارين من حوله،[240] فإذا ما بدت تلك القدرات ضعيفة فإن معنى ذلك سقوط الملك ودولته معه. ولا شك في أن بعض المسئولين البريطانيين كانوا يعتقدون أن الملك سيسقط تحت تأثير الأزمة المالية.[241]

والسبب الثالث يتعلق بموقف الملك من السياسة البريطانية في الشرق الأوسط بصفة عامة. فهو في نظر بريطانيا قد عزل نفسه عن الهاشميين حين عاداهم، وعن العرب حين تبنى "الفكرة الإسلامية" Pan-Islamism، التي لم تكن بريطانيا ترحب بها، وتُؤْثِرُ عليها "الفكرة العربية" Pan-Arabism. وفوق ذلك، ومع تقديرها لدوره القيادي، وجدته عاملًا معوقًا لسياستها العامة في الشرق الأوسط، وبخاصة سياستها تجاه مناطق الانتداب في العراق وشرق الأردن، وفلسطين على وجه الخصوص.

والسبب الرابع يتصل بموقف الملك من المسلمين، وليس من الإنصاف أن ينسب له هذا الموقف بالتحديد، لأنه في الواقع موقف "الوهابيين" المتزمتين. ومع ذلك كان هو المسؤول الأول أمام المسلمين. وكانت لبعض سلوكيات النجديين التي حسبت عليهم، مثل تدمير المقابر والأضرحة، آثار سلبية على الملك نفسه، فضلًا عن تأثيراتها على المسلمين، مما أدى إلى تغيير مواقف هؤلاء تجاه الدور الذي كان على الملك أن يتولاه في الحجاز.

والسبب الخامس يتمثل في أن الملك عبد العزيز، بالرغم من قدراته على تبادل الفعل والحركة، وبالرغم من غيرته على استقلال بلاده، وكراهيته لكل أشكال التدخل الأجنبي، إلا انه كان لا يزال عاجزًا عن مسايرة التطور الذي أدركته دول إسلامية أخرى، وبذلك فإنه لم يضع نفسه في الموضع المناسب بين زعماء المسلمين.

---

[240] Philby, Saudi Arabia (London, 1933) p. 298.

[241] Memo. By Ryan, 23 Feb. 1932, loc. cit.

والسبب السادس يكمن في اعتماد الملك على مجموعة قليلة من المستشارين المتضاربي الاهتمامات والمختلفي الهوية. فعبد الله السليمان نجدي، وقد أثبتت سياسته فشلها فيما يتعلق بالحرص على شئون الناس ومصالحهم. وفؤاد حمزة سوري، وخبرته محدودة في علاج المشاكل الكبرى. ويوسف ياسين سوري، يعيبه أنه متزمت. وحافظ وهبه مصري، سهل القيادة ولا يحب السوريين، ولذلك لم ينسجم في عمله مع البقية كفريق.

والسبب السابع، هو حالة الإفلاس والأزمة التي عانت منها البلاد، وتحميل أعباء نجد المالية على اقتصاديات الحجاز.[242]

هذه الصورة الكئيبة، رسمها ريان في مذكرة تفصيلية لحكومته في 23 فبراير 1932. وعبر فيها عن حيرة البريطانيين تجاه الوضع في شبه الجزيرة العربية، ذلك أن بريطانيا الدولة الكبرى الوحيدة التي تتمتع بنفوذ قوي هناك، وهي الوحيدة التي أقامت مع الملك عبد العزيز علاقات متكافئة، وهو ما يُعد إنجازا سياسيا ضخما لصالح الملك في علاقاته الخارجية. وبالرغم من كل ذلك يبدو الملك في عام 1932 أضعف حالا مما توقعت بريطانيا، بل أضعف من كل المؤشرات التي بدت من قبل على قوته. وقد تبين لهم خطأ اعتقادهم بأن الملك عبد العزيز مدين بوجوده لهم، ومن هنا نشأت حيرتهم تجاه أوضاعه المتدهورة.

ويرى ريان أن أمام بريطانيا أحد الخيارات الثلاثة التالية لحسم أمرها:

الخيار الأول: أن تدعم الحكومة البريطانية الملك عبد العزيز بقوة باعتباره أحد عناصر الاستقرار الرئيسة في جزيرة العرب.

الخيار الثاني: أن تترك الحكومة البريطانية الأمور تأخذ مجراها دون تدخل مع الإبقاء على شيء من الصداقة مع الملك، على أساس أن القضايا المعلقة بين الطرفين ليس من المأمول حلها.

242 Ibid.

الخيار الثالث: أن تتشدد الحكومة البريطانية في سياستها تجاه الملك عبد العزيز، وأن تتحمل المخاطر الناتجة عن احتمال أن يصبح عدوًا.[243]

ونلاحظ هنا أن هذه الخيارات الثلاثة تتدرج في مستوياتها من الدعم الكامل للملك إلى التخلي التام عنه.

ويستبعد ريان الخيار الأول، "لأننا لسنا على استعداد لمساعدة ابن سعود بالأسلوب الذي يفيده هو وحده، عن طريق إمداده بالمال بطريقة أو بأخرى، كما أننا لا نستطيع أن نسانده ضد حكام عرب آخرين". ويكشف هذا عن موقف ريان التقليدي من الملك في المراحل المختلفة.

ويرى ريان في الخيار الثاني "أن ابن سعود مهم (لبريطانيا)، ورغم ذلك فإنه لا يزيد عن كونه عاملًا صغيرًا في الموقف الدولي الحالي (في الثلاثينيات)، وإذا قوي على حسابنا (بريطانيا) أو على حساب مصالحنا في شبه الجزيرة العربية، فإن الأمر ليس مهمًا إذا ما كان سيبقى أو سيذهب". وعلى بريطانيا فقط أن تؤمن مصالحها. ومن جديد يؤكد ريان على أن مساعدة الملك عبد العزيز ليست غاية في ذاتها، وأن مصالح بريطانيا هي الغاية الأسمى.

ويرى ريان في الخيار الثالث أن "ابن سعود يضخم من نفسه، ويجب أن نتركه يفعل ذلك في الوقت المناسب لنا، فهو في حقيقته ضعيف، ومشاكلنا معه قوية وكبيرة، ويمكن أن نلجأ إلى مسلمين كُثُر للوقوف ضده، مع أن بينهم من هو مستعد لمناصرته ضد أية قوة أجنبية أوروبية".[244]

[243] Ibid.

[244] Ibid.

هكذا طرح ريان الخيارات الثلاثة ثم أبدى رأيه فيها، تاركًا الأمر لحكومته لتتخذ الموقف الذي تراه مناسبا. ولكن الأمر لم يكن يحتاج إلى قرار في مثل هذه الظروف، ذلك أن الحكومة البريطانية كانت بالفعل تمارس الخيار الثاني، منذ أن رفضت في أكثر من مناسبة أن تمد الملك بالمال، أو أن تدفع الشركات الخاصة إلى المساهمة في تنشيط اقتصاديات بلاده، ووقفت تتفرج على نشاط الهولنديين والسوفييت، معتقدة أن أيًا منهما لن يستطيع أن يقتلع جذور النفوذ البريطاني من هناك. أما الملك عبد العزيز نفسه فكان دائم التأكيد على أن بريطانيا هي صديقته الأولى، ولكنها لم تكن في الواقع كذلك.

وأخر دليل على موقف المتفرج الذي لعبته بريطانيا بإتقان تجاه الأزمة المالية في الحجاز، هو رفض لندن تقديم قرض قيمته نصف مليون جنيه ذهب للملك، ورفضها مساعدته في الحصول على قرض من جهة أخرى، قد تكون ألمانيا.[245] وفي 19 يونيه 1932 سلم الشيخ يوسف ياسين رسالة شخصية من الملك عبد العزيز لأندرو ريان في جدة، يجدد فيها طلب القرض السابق، مع تخفيض قيمته، ويبين فيها أن السوفييت على استعداد لإقراضه قروضا عينية بقيمة المبلغ المطلوب. ومع أن الملك كان يريد القرض نقدًا، إلا أنه كان يبين لريان أنه قد يجد نفسه في النهاية وقد عقد الصفقة معهم.[246]

واصلت بريطانيا رفضها لطلب الملك عبد العزيز. رغم انتشار الشائعات في الهند حول موافقتها على تزويده بقرض قيمته نصف مليون جنيه ذهب، بشروط متعددة، منها استخدام مطارات ساحل الأحساء، ومنها خطط لم يكشف عنها وتتعلق بالأماكن المقدسة، وقد وجدت هذه النقطة الأخيرة مجالًا واسعًا للانتشار في بومباي على وجه الخصوص، مما

[245] Record of 3rd meeting with the Hejaz – Nejd Delegation, held at the Foreign Office 13 May 1932, E 2404/1494/25, F.O. 371/16026.

[246] Jeddah Report, May and June 1932, E 3903/1197/25, F.O. 371/16024.

اضطر حكومة لندن إلى تنبيه حكومة الهند كي تصدر بيانًا تكذب فيه الشائعة المتعلقة بالأراضي المقدسة[247]، دون الإشارة إلى المطارات التي كانت بالفعل موضع مناقشة بين البلدين.[248]

سعت حكومة الحجاز إلى إسكات الأصوات ذاتها التي تعرضت لموضوع القرض، فأعلنت في 15 إبريل أن الأزمة التي يمر بها الحجاز أزمة عامة، ومرتبطة بالكساد العالمي. وأنكرت حكومة الحجاز سعيها لعقد قرض مع الحكومة البريطانية أو مع أية حكومة أخرى. وهذا صحيح، لأن المحاولة التي جرت إنما تمت مباشرة من جانب الملك، وليس من جانب حكومة الحجاز. ونفت حكومة الحجاز أيضًا وجود مستشار بريطاني لتنظيم إدارة الحجاز المالية في مقابل بعض التسهيلات التي تحصل عليها بريطانيا.[249]

وقد انعكست آثار كل تلك التطورات السلبية على الملك عبد العزيز، حين التقى بممثلي وفود الحجاج في مكة يوم 12 إبريل 1932. يقول هوب جيل إن خطاب الملك في ذلك

[247] حول موقف مسلمي الهند مما كان يجري في الحجاز انظر: جمال محمود حجر, "الحجاز في الفكر السياسي لمسلمي الهند 1924- 1926"، *مجلة كلية الآداب، جامعة الإسكندرية*، العدد الذهبي (1992). مجلد 39؛ وانظر الموضوع نفسه بالإنجليزية في:

Hagar, G., "Indian Muslims and the political changes in the Hegaz, 1924- 1926", delevered in: The Internationl Conference on: "People, Culture and Goods in Motion: India - Arab Maritime Historical Relations". Organized by Gulf Studies Programme, Centre for West Asian Studies, School of International Studies, Jawaharlal Nehru University, in cooperation with India-Arab Cultural Centre, *Jamia Millia Islamia*, (New Delhi, 3rd - 4th March, 2010).

نشر البحث السابق بلغته الأصلية في: *الكتاب التذكاري للأستاذ الدكتور عبد الله عبد الرازق إبراهيم* (معهد الدراسات الأمريقية، جامعة القاهرة، 2013)

[248] Ibid.

[249] Jeddah Report, April 1932, E 3214/1197/25, F.O. 371/16024.

الجمع الديني "استقبل استقبالًا سيئًا وانتقد انتقادًا لاذعًا"، وخاصة عبارة الملك التي قال فيها "بالله، إني لأخاف الأجنبي مرة واحدة، وأخاف أولئك الذين يَدّعون الإسلام ثلاثة آلاف مرة". وقد اعتبرت الوفود الإسلامية هذه العبارة تعديًا عليهم. وعلق ممثلاَ العراق وتركيا الدبلوماسيّيْن على ذلك بقولهما لهوب جيل نفسه: إن النظام السعودي قد "أهدر الدم... وانتهك الإسلام". ويضيف هوب جيل: أن الملك عبد العزيز حينما قَدِمَ إلى جدة بعد الحج صدم أهلها من الأعيان والتجار حين قال: "... إنني أستطيع أن اقطع رقابكم جميعًا".[250] وهذه العبارات الانفعالية جميعها، تعكس حالة القلق العام، والضغوط المحلية والخارجية الواقعة على الملك عبد العزيز، وهي في نفس الوقت إشارات لما سبق أن ذكرناه من تناقص شعبية الملك عبد العزيز في العالم الإسلامي في تلك الفترة القلقة.

لم يعد الملك عبد العزيز يستشعر الأمان، خاصة وأن الحجاز لم يعد فقط مصدر خطر عليه بسبب الأزمة المالية وردود الفعل الناجمة عنها، وإنما صار خطرًا بحكم نشاط العناصر المضادة للحكم السعودي فيه. ذلك أنه منذ شهر مايو نشطت حركة معارضة في شماليه، تبلورت في شهر يونيه 1932، بزعامة حميد بن رفادة الأعور[251] الذي كان يلقى التأييد من عناصر خارج الحجاز، وبخاصة من الأمير عبد الله في شرق الأردن، وقد شغلت هذه القضية الملك عبد العزيز كثيرًا، ولذلك فلا يجب أن نقوّم موقفه الانفعالي في موسم الحج، دون أن نضع في الاعتبار مجموعة المواقف الصعبة التي كانت تحيط به وبمجتمعه. فهاهو قد دخل الأزمة المالية عام 1929، بينما كان يصارع في نجد حركة تمرد الأخوان التي نجح في إنهائها تمامًا، وخرج منها منتصرًا بمساعدة من بريطانيا. وما أن انكسرت حدة الأزمة في عام 1932، إلا ونشبت

---

[250] Hope-Gill to Sir John Simon, 11 May 1932,E 2815/62/25, F.O. 371/16012.

[251] انظر: جمال محمود حجر, "مصر والأردن وحركة ابن رفادة، مايو – يونية 1932"، منشور في: *إصدارات مجلة كلية الآداب جامعة الإسكندرية*، رقم 29 (2003)،

حركة تمرد ابن رفادة في شمالي الحجاز. وعلى هذا النحو توسطت الأزمة المالية حركتي تمرد الأولى تمرد الإخوان في نجد والأخرى ابن رفادة في الحجاز.

وقد لاحظ هوب جيل أن الملك عبد العزيز "فقد حالة التوازن التي كان يتميز بها وقت ضم الحجاز، وأن وضعه غير مستقر الآن، وأنه افتقر إلى السيطرة على أفكاره وتعبيراته، وأن كان لا يزال يتحكم في أفعاله، وهذا يرجع إلى خوفه الشديد من الأزمة المالية، فضلًا عن المشاكل التي تواجهها الحكومة في الداخل والآراء المعارضة في الخارج.[252]

كما لاحظ هوب جيل أن الملك أثناء زيارته للحجاز في إبريل 1932 "كان مختلفًا تمامًا عن ذي قبل، إذ يبدو عليه المرض، ووجهه شاحب، وملامحه قاسية. وقد أكد لي الدكتور ناجي الأصيل (طبيب الملك الخاص) أن الملك مريض، وأن رأسه مشحونة بالمشاكل التي لا يمكن حلها. ولكن عندما قابلته في أول مايو كان متوازنًا وإن لم يكن يتكلم، ولكنه ابتسم مرة أو مرتين، ثم كسر حاجز الصمت وتحدث عن الطقس، أما أنا فقد كسرت حاجز الصمت وطلبت الانصراف".[253]

إن إرسال كل تلك التفاصيل عن حالة الملك عبد العزيز إلى لندن، يعني بالتأكيد أنها توليه اهتمامًا. ويعني أنها ترغب في الوقوف على أخر التطورات التي لحقت بشخص الملك حتى تتهيأ للمرحلة المقبلة. لم تتدخل لندن، ولم تُبْدِ استعدادًا لذلك، ولكنها آثرت الخيار الثاني من خيارات ريان الثلاثة، التي سبق طرحها. كما أن انصراف هوب جيل، وهو ممثل بريطانيا لدى الملك عبد العزيز، من معيته دون أن يتحدث إليه، إنما يعكس شيئًا من ذلك الجفاء الذي نلمسه في العلاقات بين البلديين.

[252] Hope-Gill to Sir John Simon, 11 May 1932, loc. cit.

[253] Ibid.

- **البُشرَى تخرج من رحم الأزمة:**

على كل حال فإن الموقف المالي للملك لم يتغير، وساعد عليه تغير الظروف حول الملك من سيء إلى أسوأ. أما موسم الحج، فبالرغم من أنه لم يخل من مشاكل سياسية، وبالرغم من قلة عدد الحجاج (30،000)[254] إلا أنه خلق شيئًا من الحياة في مدن الحجاز، التي كان قد خيم عليها السكون. أما حياة البدو في شمالي الحجاز فقد بقيت على ما هي عليه من بؤس، إذ ارتحلت قبائله شمالًا إلى شرق الأردن، أو جنوبًا إلى تيماء، حتى كاد أن يكون خاليًا، وكان الحجاج المتوجهون إلى المدينة يعانون من مضايقات القبائل الجائعة على جانبي الطريق.[255]

وفي 17 يونيه 1932 نشرت حكومة الحجاز تصريحًا تنظم فيه خطوات تسديد الديون والمتأخرات من رواتب الموظفين. وأشارت إلى أن الديون التي تمت بناء على اتفاقيات، فستدفع طبقا لما هو منصوص عليه في تلك الاتفاقيات. أما الرواتب، فنظرًا لعدم توافر السيولة النقدية الكافية، فإنها سوف تُدفع في صورة عينية وقت صرف الرواتب الشهرية الجارية. وسوف يُعْطَى الجنود والشرطة والسائقين أولوية في ذلك. أما الديون الأخرى المتبقية فستسدد من ريع الجمارك المحصلة.[256]

وتعني الترتيبات السابقة خروج الحجاز من حالة الجمود وفقدان الثقة، إلى حالة الحركة والتأكيد على روح الحياة فيه. وليس بين أيدينا ما يفيد مقدمات تلك النقلة الجديدة،

---

[254] تشير التقارير إلى أن أعداد الحجاج وصلت 30 ألف فقط في عام 1932 و 20 ألف في عام 1933, بدلًا من 100 ألف في عام 1929

[255] Jeddah Report, April 1932, loc. cit.

[256] Jeddah Report, May and June 1932, loc. cit.

وليس لدينا ما يفسرها، غير أنها يمكن أن تكون محاولة متعمدة لتغيير الحالة النفسية للناس، ودفع الأمل فيهم دفعًا.

وبعيدًا عن النواحي المالية، فلا يمكن أن ننكر تلك الجهود الاقتصادية الجادة التي كان كارل تويتشل الأمريكي قد بدأها، ثم توقف. ثم عاد من جديد في شهر مايو إلى العمل، لا لحساب مستر كرين، ولكن لحساب حكومة الحجاز. وهناك مستر موسلي Moseley الذي كان يبحث عن الذهب حول الطائف. وكانت هناك أيضًا محاولات للعمل الاستثماري من جانب حبيب لطف الله عن طريق إنشاء بنك عربي وطني. كما كان هناك مندوب خديوي مصر السابق (عباس حلمي) وكان يسعى للحصول على امتياز بإقامة بنك للدولة، كذلك كان هناك مستر إدلبي A.Ydlibi رئيس مكتب استثماري بريطاني، وكان يصحبة أحد السوريين ويدعى عويني، وكان الأخير مقربًا لفؤاد حمزة، وكان هذا البريطاني يسعى للحصول على امتياز بترولي، وامتياز آخر خاص بمشروع للسكك الحديدية.[257]

إن مجرد ذكر الأسماء السابقة على تنوع اهتماماتها إنما يعني أن الدماء بدأت تجري في شرايين اقتصاديات الحجاز، وأن الأبواب الموصدة صارت الآن مطروقة بشدة. ولكن يبقى أن عامل الوقت له أهميته في الحصول على النتائج. ومع أن المستثمرين السابق ذكرهم لم يبدوا أي نشاط حقيقي حتى أخر شهر أغسطس 1932، وعلى الرغم من أن موقف الحكومة المالي بقى على ما كان عليه في مطلع العام. إلا أن أمرًا ملكيًا صدر في 22 أغسطس بتحويل وكالة المالية إلى وزارة المالية، على أن يكون عبد الله السليمان وزيرًا للمالية، ويكون أخوه حمد وكيلًا بدرجة نائب وزير.[258] ومع أن هذا التطوير قد يكون شكليًا، إلا أن له دلالة تتعلق بالهيبة. فمثل تلك التغييرات تكون عادة ذات فائدة. ومن المؤكد أن هناك بعض الآثار الإيجابية التي دفعت

---

[257] Ibid.

[258] Jeddah Report, July and Aug. 1932, E 4944/1197/25 F.O. 371/16024.

ريان إلى أن يكتب إلى وزارة الخارجية عن انطباعاته الجديدة التي قال فيها إن الملك عبد العزيز "أظهر قوته في معالجة الموقف بصفة عامة". فقد دمر الملك حركة المعارضة التي قادها ابن رفادة في شمالي الحجاز بقوة يمكن أن تؤمن مركزه السياسي فيه، بعد أن كان قد اهتز بعنف، وبالتالي فسوف يدب النشاط في الحياة الاقتصادية من جديد [259].

- **إعلان قيام المملكة العربية السعودية:**

وفي الوقت نفسه جرى تطور سياسي، شكلي في مظهره، ولكن له دلالات كثيرة. ذلك هو إعلان توحيد جميع ممتلكات الملك عبد العزيز آل سعود تحت اسم واحد جديد هو "المملكة العربية السعودية"، وتم ذلك في 22 سبتمبر 1932. ولعل توقيت إعلان تلك المملكة المترامية الأطراف، يجعلنا نبحث في علاقة ذلك الأمر بالأزمة المالية، التي نحن معنيون بها في هذه الدراسة، والتي لم يفرغ الملك عبد العزيز بعد من البحث عن حل لها.

وفي تقديرنا، أن إطلاق اسم "المملكة العربية السعودية" كان الهدف الأول منه هو إسقاط اسمي نجد والحجاز كي لا يبقى الاسمان دلالة على أنهما كانا كيانين منفصلين في الماضي. وبالتالي إنهاء حالة الفرقة والانقسام التي سيطرت على النجديين من جهة، وعلى الحجازيين من الجهة أخرى، وبالتالي التغلب على المشاكل التي نتجت عن ذلك. لقد كانت هذه محاولة لدفع الناس دفعًا للتعايش والعمل معًا، وهم يحملون شرف الانتساب إلى بلد واحد عظيم.

ومن جهة أخرى فلعل التسمية قصدت إلى تفادي تكرار حالة الانفصال والتمرد التي تزعمها حميد بن رفادة في شمالي الحجاز، انطلاقًا من أن عبد العزيز آل سعود، الذي يحكم في

[259] Ryan to Foreign Office,1 Aug. 1932, E 3866/62/25, F.O. 371/16012.

الحجاز ليس حجازيًا، وإنما هو "نجدي وهابي" والحجازيون يريدون استرداد واستقلالهم، خاصة وأن عهد الملك عبد العزيز، الذي تصادف أن جاء مع الأزمة المالية، لم يشجع الحجازيين على مواصلة إبداء الولاء والتبعية للحاكم الجديد، الذي بدا عهده وكأنه عهد الأزمات.

ومن جهة ثالثة، فإن إعلان التسمية جاء في وقت كانت فيه بعض القوى الخارجية تتربص بالملك عبد العزيز لإسقاط حكمه في الحجاز، وخاصة الهاشميين في شرق الأردن والعراق، كما أن الأمير عبد الله بن الحسين لم يُخْف نيته واستعداداته لاسترداد الحجاز، ولعل هذا يفسر لنا دوره في مساندة حركة حميد بن رفادة، ومن هنا قصد الملك عبد العزيز أن ينسب إنجازاته السياسية لنفسه، مؤكدًا على دوره في تغيير وجه التاريخ في جزيرة العرب.

وأخيرًا، فلعل الملك عبد العزيز أراد، بعد ما يزيد على الثلاثين عامًا من العمل الشاق في مختلف المجالات السياسية والعسكرية والدينية، أن يتوج جهوده ويظهر قوته للناس في الداخل وفي الخارج، ويجعلهم يحسون بذلك إحساسًا مباشرًا، في وقت كان هو نفسه في أمس الحاجة إلى أن يشعر به، وأن يجسده أمامه بعيدًا عن زحمة الحوادث اليومية الملحة بأثقالها ومشاكلها التي لا تنتهي. وهذا جانب نفسي بالدرجة الأولى. والتسمية على كل حال لها إيقاعات جغرافية وتاريخية في وقت واحد. فالعربية السعودية Saudi Arabia هي تسمية تلفت الأنظار إلى تلك التسميات القديمة مثل "الصحراء العربية" Arabia Deserta وإلى شمالها "البتراء العربية" Arabia Petrea وإلى جنوبها " العربية السعيدة " Arabia Felix فلماذا لا تعود في القرن العشرين تسمية مماثلة إلى المنطقة، هي "العربية السعودية" Saudi Arabia التي أنتجها ملك ظل 32 عامًا يمزج الدين بالسياسة والعسكرية ليفرض نفسه كحاكم كُفْءْ، ويفرض الوحدة على سكانها، ويطبع خريطتها باسمه [260].

[260] Jeddah Report, Sept. and Oct. 1932, F.O. 371/16875.

حقًا، لقد بدأ الزمن يعطي مذاقه، وجاء الوقت للتفاخر والتباهي واسترداد المجد العظيم، وإحياء دور الصحراء من جديد، ولن يكون ذلك ممكنًا إلا إذا كان حاكمها قويًا، قادرًا على حماية نفسه وجيرانه، وبعبارة أخرى، فقد كان ذلك مدخلًا لدور عربي جديد اعتزم الملك عبد العزيز أن يلعبه، بعد أن كان همه الأول هو أن يلعب الدور الإسلامي باعتباره أعم وأشمل، وقد وجدت هذه الفلسفة الجديدة صدى في سوريا وفلسطين خاصة. وبذلك يمكن القول أن إطلاق اسم "المملكة العربية السعودية" كان ذا مغزى سياسي، وليست له علاقة بالناحية الاقتصادية. لقد كان محاولة لاسترداد الهيبة اعتمادا على التاريخ.

- **نجاح سياسي و آفاق اقتصادية:**

لقد نجح الملك عبد العزيز في الميدان السياسي بغير شك، ولكن ما مدى نجاحه في المجال الاقتصادي والمالي مع أفول عام 1932؟ الواقع أن الصورة كانت لا تزال قاتمة. وتفيد تقارير المفوضية البريطانية في جدة عن شهري نوفمبر وديسمبر 1932 أن ديون الملك بلغت 218.000 جنيه استرليني موزعة على النحو التالي: [261]

50،000 جنيه إسترليني للبولنديين، ثمن أسلحة في عام 1930

30،000 جنيه إسترليني لحكومة الهند، ثمن أسلحة في عام 1929

30،000 جنيه إسترليني للسوفييت، ثمن بنزين في عام 1931

25،000 جنيه إسترليني للقصيبي، قروض

20،000 جنيه إسترليني لفيلبي، لحساب شركة فورد للسيارات

15،000 جنيه إسترليني لشركة شل، قيمة بنزين في عام 1931

15،000 جنيه إسترليني لشركة استندارد، قيمة بنزين في عام 1931

---

[261] Jeddah Report, Nov. and Dec. 1932, E 902/902/25, F.O. 371/16875.

15،000 جنيه إسترليني لشركة ماركوني، ثمن محطات لاسلكية

10،000 جنيه إسترليني لشركة ألمانية، ثمن تركيب تليفونات

5،000 جنيه إسترليني للبنك الهولندي، قروض.

2،500 جنيه إسترليني لشركة التلغراف الشرقية، حسابات جارية

1،700 جنيه إسترليني للحكومة البريطانية، عن تحقيقات ماكدونال.

والمتأمل لطبيعة الديون السابقة، يلاحظ أنها: زمنيًا نشأت في فترة الأزمة المالية العالمية. وموضوعيًا، كانت من أجل أغراض الأمن والدفاع والإنشاءات المعمرة. ومصدريًا، كانت لأطراف مختلفة، بعضها حكومات، والبعض الأخر شركات أو استثمارات خاصة. وإجماليًا، تبلغ قيمتها ما يزيد قليلًا على مائتي ألف جنيه إسترليني. ولعل ذلك يفسر لنا ذلك العرض الذي قدمه الملك عبد العزيز، فيما بعد – بمنح أي شركة بترولية امتيازًا للبحث والتنقيب عن النفط في بلاده، مقابل مائتي ألف جنيه نقدًا وفورًا. ولم يرد ذكر للقروض أو الديون الداخلية، التي حصل عليها الملك من التجار الحجازيين، الذين اعتمد عليهم بصفة أساسية طوال سنوات الأزمة، والسبب في ذلك مردود إلى أن تسديد تلك القروض كان يتم بالخصم من الضرائب المستحقة على هؤلاء التجار، كما سبق أن بينا.

ومن اللافت للانتباه في الديون السابقة الذكر، أن الدين المستحق للحكومة البريطانية، هو أقلها جميعًا من حيث القيمة، وهذا يؤكد أن بريطانيا ظلت تقاوم بشدة الاستجابة لأي مطلب مالي من جانب الملك عبد العزيز. حتى هذا المبلغ الضئيل، إذا ما قورن بالأرقام السابقة عليه، لم يكن قرضًا، ولا مساعدة من أي نوع، وإنما كان أجورًا مفتعلة لمحقق سياسي بريطاني كان يفصل في مشاكل القبائل على الحدود بين نجد وشرق الأردن، وعينته بريطانيا بإرادتها وحددت أجره بنفسها، وفرضت الأمر الواقع على الملك عبد العزيز.[262]

[262] حول تحقيقات ماكدونال بشأن الحدود بين نجد والحجاز وشرق الأردن انظر:

ولم تفلح جهود الملك عبد العزيز في الإبقاء على عمق الصداقة بينه وبين بريطانيا، حتى إن زيارة الأمير فيصل للندن في مايو 1932[263] لم تستطع أن تغير من الأمر شيئًا ، ومنذئذ أخذت العلاقات في فتور وتدهور[264]. واتهمت بريطانيا بالتآمر على الملك وعلى بلاد الإسلام، وكان الملك نفسه يدرك ذلك جيدًا، ولكنه كان يريد ألا يصدق ما يدور حوله. وكثير من الكتاب المسلمين من خارج الحجاز ساهموا بكتاباتهم في التعبير عن المأزق البريطاني في العالم الإسلامي، وبخاصة تجاه الحجاز. ومن بين تلك الكتابات مقال أعده إسماعيل الغزنوي خلال موسم الحج لعام 1932 بقصد نشره في الهند، ووقع في أيدي المسئولين في المفوضية

Hagar, G.M., Britain; Her Middle East Mandates and the Emergence of Saudi Arabia, 1926 – 1932 (unpublished Ph.D. thesis, University of Keele 1981). pp. 371 – 392.

[263] حول زيارة الأمير فيصل للندن انظر: جمال محمود حجر، "زيارة الأمير فيصل بن عبد العزيز الرسمية لإنجلترا عام 1926"، بحث ألقي في مؤتمر "الملك فيصل بن عبد العزيز آل سعود"، (الرياض، 6- 8 مايو 2008)، ونشر في كتاب المؤتمر الموسوم: *الملك فيصل بن عبد العزيز آل سعود- بحوث ودراسات* (الرياض، دارة الملك عبد العزيز، 2008).

[264] حول أسباب تدهور العلاقات بين بريطانيا وعبد العزيز آل سعود ودور سير أندرو ريان في ذلك، انظر: جمال محمود حجر، انظر: جمال محمود حجر، "ملامح التغير في العلاقات البريطانية - السعودية 1910- 1915"، مجلة مركز الوثائق والدراسات الإنسانية، جامعة قطر، العدد 1(1989)؛ وانظر كذلك: جمال محمود حجر، "تبادل التمثيل الدبلوماسي البريطاني السعودي 1929- 1930"، *حولية كلية الإنسانيات والعلوم الاجتماعية، جامعة قطر*، العدد 12(1989)؛ وانظر أيضا: جمال محمود حجر، "تدهور العلاقات البريطانية السعودية 1932 - 1938" (قيد النشر).

البريطانية بجدة قبل النشر. ولأهمية هذا المقال لموضوع الأزمة المالية، نورد منه بعض الفقرات.[265]

بدأ إسماعيل الغزنوي مقاله بقوله "ليس من الصعب على المسلمين أن يروا الحقيقة كما هي، فقد جعلها البريطانيون مكشوفة إلى حد ما، ولعلهم يجعلونها أقل وقاحة لو أنهم سمحوا بنشر هذه الكلمة". ونحن لا نعلم ما إذا كان البريطانيون قد سمحوا له بذلك. وأضاف الغزنوي "لقد أجهضت بريطانيا سياسة ابن سعود كلما كان ذلك ممكنًا، فشنوا عليه حملة مضادة بين قبائل شمالي نجد والحجاز، مشيعين أن سياسته سياسة خاطئة، وأنها أدت إلى كثير من المشاكل الاقتصادية بين سكان شبه الجزيرة العربية، بينما الحقيقة، أن الجزيرة العربية تشكل جزءًا من العالم الذي تتبادل معه السلع، وبالضرورة كان لابد أن تتأثر بالأزمة الاقتصادية العالمية التي تدمر العالم كله الآن. والحقيقة أيضًا أن الأزمة في الحجاز أخف بكثير عنها في مناطق مماثلة من العالم".

ويقول إسماعيل الغزنوي في مقاله "إن بريطانيا تسعى بكل الوسائل لكي تحول بين وصول الحجاج إلى مكة كي تجعل حياة الحجازيين أكثر صعوبة". وفي ما قاله الغزنوي شيء من الصحة، إذا وضعنا في الاعتبار أن الاستراتيجية البريطانية كانت تعمل على تقليص النفوذ السوفييتي الناشئ في الجزيرة العربية، والحيلولة دون لقاء الحجاج البريطانيين بالحجاج السوفييت. وهذا بالطبع ينعكس سلبيًا على الحجاز من الناحية الاقتصادية. ويبدو أن تعيين ريان كان – كما ذهب الغزنوي – يهدف إلى جعل تلك الاستراتيجية موضع التنفيذ. ولعل

---

[265] Conclusion of article written by Ismail Ghuznavi during 1932 Pilgrimagre season for publication in India. Private papers of Sir Andrew Ryan, St. Anthony's Collage, University of Oxford, Box VI, file 8.

الغزنوي كان مصيبًا إلى حد كبير فيما ذهب إليه من تفسير لنشاط ريان المعادي للملك عبد العزيز.

ويتعجب الغزنوي لاختيار ريان بالذات للخدمة الدبلوماسية في بلد "توصف الحياة فيه بأي شيء إلا أن تكون مريحة ... وحيث يندر وجود الأوروبيين، والحياة الاجتماعية فيه تساوي صفر". خاصة وأن ريان قد خدم ثلاثين عامًا في السلك الدبلوماسي، وكان من الواجب تكريمه بتعيينه في مكان أكثر ملاءمة له، ويؤكد الغزنوي من هذا المنطلق على أن ريان إنما جاء لتدمير الإنجازات التي أقامها الملك عبد العزيز بأسلوب هادئ وبطيء، من خلال شعار الصداقة المزيف بين البلدين. ويوجه الغزنوي سؤالًا تهكميًا إلى الحكومة البريطانية حين يقول: "هل تريد بريطانيا أن تعلم أن الإسلام ليس له عدو أكثر من بريطانيا العظمى؟".

ومهما يكن من أمر، فقد بدأت عملية سحب السجادة من تحت أقدام البريطانيين، وبدأت في العام التالي مباشرة مرحلة جديدة تميزت بتفوق المصالح الأمريكية.

خاتمة

"من أين يأتي ابن سعود بالمال؟ إنه لأمر غامض".

ريان إلى سايمون

18 مايو 1935

يُعَد عام 1933 البداية الحقيقية لانفراج الأزمة المالية في الحجاز، مع أن الأزمة المالية العالمية بقيت تؤثر تأثيرًا سلبيًا على النشاط الاقتصادي العالمي حتى الحرب العالمية الثانية. وقد ساعدت الحجاز على الخروج بسرعة من حدة الأزمة مجموعة من العوامل يمكن أن نجملها فيما يلي:

1. اهتمام العالم الإسلامي بأمر الحجاز، ومحاولة مساعدته في محنته الاقتصادية.
2. حرص بعض المستثمرين المسلمين على استثمار أموالهم في تنمية الموارد الطبيعية في الحجاز.
3. حرص الملك على السير في طريق الإصلاح مع وضع أسس الدولة الحديثة.
4. تيسير الملك قدوم الشركات الأجنبية لتنمية الموارد الطبيعية في بلاده.

وفيما يلي سنعرض، دون تفصيل، لهذه العوامل مجتمعة في عام 1933، مع الإشارة إلى ذيولها إن كان لها امتداد في مرحلة تالية تتخطى الفترة الزمنية التي حددناها كنهاية لهذه الدراسة.

لابد أن نؤكد أولًا على أن المقصود ب "بداية انفراج الأزمة" لا يعني بالضرورة ظهور علامات ومؤشرات يستطيع الفرد العادي المعاصر للمشكلة أن يلمسها. ولكننا نعني بها أن موارد البلاد المالية لم تعد، كما كانت عليه في الماضي، مقصورة على تلك المصادر المعروفة أو التقليدية، وإنما فُتحت هناك أبواب جديدة تم طرقها بشدة، وأن عوائدها يمكن أن تضاف في المستقبل إلى دخل الدولة. ولا يعني ذلك القول بأن هناك تحسنًا ملحوظًا في الموقف المالي خلال عام 1933، وهو ما تؤكده جميع التقارير الشهرية للمفوضية البريطانية بجدة، ذلك أن نتائج جهود حركة الإصلاح في مثل هذه المجالات ليست فورية.

ومن بين النماذج التي يمكن طرحها لبيان المعنى السابق، ما ورد في تقرير جدة عن شهر أكتوبر 1933، من "أن الموقف المالي بصفة عامة غير مطمئن"، ودليل ذلك أن موظفي

الدولة ظلوا لعدة شهور يتلقون مرتباتهم في ثلاث صور مختلفة: ثلثها نقدًا، وثلثها عينيًا (سكر ودقيق... الخ)، أما الثلث الأخير فمؤجل صرفه. كان عبد الله السليمان وراء هذه الفكرة المبتكرة كما وصفها محمد المانع[266]. أما في الفترة السابقة على ذلك التاريخ فلم يتلق الموظفون شيئًا على الإطلاق. لأن الخزينة كانت خواء، والعملة هبطت قيمتها. والسبب في ذلك التدهور أن معظم الأموال كانت توجه إلى النشاط العسكري على الحدود مع اليمن. كما أن موسم الحج للعام نفسه كان متواضعًا للغاية (20،000 حاج فقط، أي ما يعادل خمس عدد الحجاج في العام الأول للأزمة المالية).[267]

وليس معنى ذلك أن الملك عبد العزيز كان بغير مال على الإطلاق، فقد تسلم الملك مبلغ 35،000 جنيهًا ذهبًا كقرض من "شركة استندارد أويل أوف كاليفورنيا"، بالإضافة إلى الزيادات التي فرضت على الجمارك والضرائب في عام 1933، وهناك كذلك إيجار سنوي تدفعه الشركة الأمريكية القائمة بأعمال البحث والتنقيب عن البترول، تبلغ قيمته 5،000 جنيهًا.[268] وهذه المبالغ جميعها لم تكن داخلة في حسابات الملك في الأعوام السابقة.

ويحاول ريان في التقرير السنوي لعام 1934 والصادر عن المفوضية البريطانية بجدة بيان أن المصادر المالية الجديدة قد أنفقت بلا حساب على الأمن الخارجي والداخلي. ففي الخارج كانت هناك الاستعدادات تجري على قدم وساق للحرب مع اليمن. وفي الداخل انفق الملك على القبائل ما قيمته مائة ألف جنيهًا ذهبًا على الأقل، فضلًا عن المبالغ التي أنفقها على شيوخ القبائل عند استضافتهم بالرياض، ويبدو أن الملك صار أكثر حرصًا، عن ذي قبل، على الدفع بسخاء للقبائل لتفادي حدوث أية اضطرابات داخلية، بينما كان الموقف الخارجي

[266] محمد المانع، *توحيد المملكة العربية السعودية*، ص 262.

[267] Jeddah Report, Oct. 1933, E 7249/902/25, F.O. 371/16875 .

[268] Jeddah Report, July 1933, E 4921/902/25, F.O. 371/16875 .

متفجر. ويتساءل ريان: "من أين يأتي ابن سعود بهذا المال؟" ويجيب على الفور "إنه لأمر غامض".[269]

وإشارة إلى الغموض الذي ذكره ريان أعلاه، يقول: إن لدى الملك كنز من الذهب في الرياض، وأنه استطاع تخزينه في السنوات السابقة، وهو ينفق منه في وقت الأزمة. وأن بنك مصر قد زود الملك ببعض المال دون إعلان. ومع ذلك "من المستحيل القول أن هناك دخولًا من مصادر معروفة".[270] وبهذا القول يؤكد ريان غموض الموقف، لأن المصادر المعروفة لا يمكن أن تغطي نفقات الملك بأي حال.

ومهما يكن من أمر مصادر تمويل الملك فإن بداية عام 1933 شهدت عدة تطورات هامة لها دلالات اقتصادية.

التطور الأول يتعلق بإنشاء بنك الدولة بمساعدة الخديوي السابق عباس حلمي. ففي 15 يناير وصل عبد الحميد بك شديد مبعوثًا للخديوي إلى جدة لمتابعة مناقشات بدأت في مايو 1932 حول الموضوع نفسه، على أن يقدم الخديوي في مقابل الحصول على امتياز إنشاء البنك مساعدات مالية لحكومة الحجاز.[271] وأحرز عبد الحميد شديد تقدمًا في البداية حول المشروع، واتفق على أن يكون رأسمال البنك مليون جنيه ذهبًا نصفها للخديوي، وتساهم الحكومة السعودية بمبلغ ربع مليون جنيه ذهبًا، ويطرح للاكتتاب في الحجاز أسهمًا بربع المليون جنيه الأخرى. ويقوم البنك بدور "مصرف الدولة" ويتلقى كل العوائد للاستثمار. ويكون له حق إصدار الأوراق المالية. ولم يكن من الواضح حتى فبراير عام 1933 ماهية الامتيازات

[269] Ryan to Simon, 18 May 1935, E 3607/3607/25, F.O. 371/19019

[270] Ibid.

[271] Jeddah Report, Jan. 1933,, E 1155/902/25, F.O. 371/16875 .

التي حصل عليها عباس حلمي الثاني، كما لم تكن الأسس المالية للمشروع واضحة، وكانت الأهداف السياسية من ورائه غامضة.[272]

وحين أن أكمل عبد الحميد شديد مفاوضاته، غادر جدة في 10 مارس بعدما كسب امتيازا بإنشاء بنك للدولة في الحجاز، وقضى بذلك على منافسه السوري. وصار للبنك المقترح حق إصدار الأوراق المالية، دون أن يكون لها قوة العملة، بل سيكون لها غطاء من الذهب، وسيمارس البنك نشاطه في منطقة الشرق الأوسط كله، وسيتخذ من لندن مقرًا.[(273)]

وبعد هذه الموجة من الحماس حول إنشاء بنك الدولة، صمتت تقارير المفوضية البريطانية عن ذكر أخبار هذا الموضوع المهم، واكتفت من حين لأخر بذكر عدم وجود أخبار حوله.[274] وما أن كان شهر أغسطس من العام نفسه، حتى ذكرت المفوضية أن الخديوي السابق عباس حلمي سحب مشروعه نظرا لعدم مساندة المستثمرين البريطانيين له بإيعاز من حكومتهم.[275] ويؤكد هذا الموقف كيف أن بريطانيا تبنت اتجاهًا معاديًا للملك عبد العزيز خلال فترة الأزمة المالية.

بزغ الأمل من جديد لدى حكومة الحجاز في إنشاء بنك للدولة، فقد كانت هناك اتصالات بين طلعت باشا حرب، مؤسس بنك مصر، وعضو البرلمان المصري، وبين حكومة

[272] Jeddah Report, Feb. 1933, E 1495/902/25, F.O. 371/16875

[273] Jeddah Report, March 1933, E 2293/902/25, F.O. 371/16875 .

[274] Jeddah Report, April, May and June 1933, E 2839, E 3469, E 3963/902/25, F.O. 371/16875.

[275] Jeddah Report, Aug. 1933, E 5724/902/25, F.O. 371/16875

الحجاز. وفي ديسمبر 1933 وصل طلعت باشا حرب إلى الحجاز بالطائرة قادمًا من القاهرة بهدف توسيع نشاط بنك مصر في المملكة العربية السعودية. ولكن المحاولة انتهت إلى الفشل.[276]

وهكذا كان الدور المتواضع الذي لعبته البنوك الأجنبية المحدودة النشاط في الحجاز أحد العوامل التي حفزت اثنين من القائمين بالأعمال المصرفية هناك هما محفوظ وموسى الكعكي، بالتقدم بطلب إلى الحكومة لإنشاء بنك الدولة الذي فشلت كل المحاولات في تأسيسه حتى عام 1938. وبالفعل نجح محفوظ وموسى الكعكي في تأسيس "البنك الأهلي التجاري" في نفس العام. ومع ذلك لم يوجد بالمملكة العربية السعودية أي جهة مسئولة مسئولية رسمية عن شؤون المال قبل عام 1952.[277]

التطور الثاني الذي شهده عام 1933 هو المشروع الذي قدمه الدكتور جيلاني Dr. S.A.K. Jeelani، وهو هندي من مدراس، زار الحجاز في عام 1931، ووقف على أهمية وضرورة إنشاء خط سكة حديدية يربط بين جدة ومكة لخدمة الحجاج والتيسير عليهم. وقد قام مهندسون هنود بدراسة المشروع دراسة جيدة، على ضوئها أعد جيلاني مشروعًا متكاملًا، وعرضه على الحكومة السعودية في ديسمبر 1932، على أن يتولى هو إنشاءه وتشغيله وإدارته مقابل حصة من الأرباح للحكومة السعودية.[278] وبعد ما يقرب من ثلاثة شهور، وفي 24 فبراير 1933 حصل جيلاني على امتياز بالمشروع لمدة خمسين عامًا. وقد تقرر أن تشارك الحكومة السعودية بحصة 50% من المشروع كما ضمنت قرضًا يسدد على أقساط سنوية. ولكن

---

[276] Wilson, R., "The Evolution of the Saudi Banking System and its Relationship with Bahrain", cited in: State, Society and Economy in Saudi Arabia, ed. by, Niblock, T., (London 1982) p. 280.

[277] Ibid.

[278] Jeddah Report, Nov. and Dec. 1932, loc. cit.

جيلاني كان يفتقر إلى تأييد قوي من أحد البنوك لإمداده بالمال المطلوب، بالرغم من أنه كان يلقى تأييدًا قويًا من الهنود نظرًا لطبيعة المشروع الدينية [279].

وفي 3 مارس 1933 نشرت "أم القرى" ملخصًا للامتياز الذي حصل عليه جيلاني، وقالت فيه: لقد تقرر أن يبدأ العمل في المشروع في أكتوبر أو نوفمبر من العام نفسه، على أمل أن يستكمل المشروع في سبتمبر 1935(بعد عامين)، وبحد أقصى مارس 1936[280]. ولكن المشروع لقى المصير نفسه الذي لقيه مشروع بنك الدولة. فقد تُرك دون متابعة، ويبدو أن جيلاني لم يوفق في الحصول على المال اللازم لإنشاء مثل هذا المشروع الضخم [281].

التطور الثالث في المجال الاقتصادي يتعلق بعرض قدمه بعض النواب الهنود، وعدد أخر من أثرياء حيدر أباد، وهو عبارة عن مشروعين أحدهما لغزل القطن والأخر لنسجه. ويستطيع النواب تمويل المشروع على نفقتهم الخاصة بشرط أن يقام المشروعين في الحجاز. وكان الهدف المعلن من وراء إنشاء المشروعين محاولة مساعدة المملكة العربية السعودية على الخروج من الأزمة المالية "... والمجاعة التي هزتهم من الأعماق في موسم الحج الماضي (1932)".[282] واستطاع النواب الهنود حتى مارس 1933 أن يدبروا رأس مال المشروع، وصدرت التوصيات بإعداد آلات المصنعين.[283] وفي 17 يوليو خَطَى المشروع خطوة كبيرة عندما بدأت

---

[279] Jeddah Report, Feb. 1933,, loc. cit.

[280] Jeddah Report, March 1933, loc. cit

[281] Jeddah Report, Nov.1933, loc. cit.

[282] Jeddah Report, Nov. and Dec. 1932, loc. cit

[283] Jeddah Report, March 1933, loc. cit.

الماكينات تصل ومعها بعض بالات القطن إلى الحجاز.[284] ومع نهاية العام كان المشروع يعمل بانتظام ويتلقى القطن الخام من الهند.[285]

أما التطور الرابع والأخير في المجال الاقتصادي، ولعله أهمها جميعًا، فيتعلق بعمليات البحث والتنقيب عن البترول في المقاطعات الشرقية من المملكة العربية السعودية، وهو بالطبع يخرج عن الإطار المكاني الذي حددناه بالحجاز في دراستنا هذه من جهة، ومن جهة أخرى فقد سبق لنا أن تناولناه في دراستنا للماجستير.[286] ونظرًا لأن عوائد البترول قد انعكست إيجابيًا على مختلف أنحاء المملكة العربية السعودية، بما فيها إقليم الحجاز في الفترة التالية، فلعله من المناسب أن نعرض لذلك في عجالة بهدف استكمال عناصر الخروج من الأزمة.

ففي الوقت الذي كان فيه الملك عبد العزيز يبحث عن مخرج للأزمة المالية، ظهر البترول في البحرين على أيدي الأمريكيين، ولما كانت البنية الجيولوجية للبحرين امتدادا طبيعيا للبنية الجيولوجية للمنطقة الشرقية من المملكة العربية السعودية، فقد ظهرت علامات التفاؤل على احتمال وجود بترول تحت الأراضي السعودية. وهكذا دخلت شركة استندارد أيل أوف كاليفورنيا في منافسة مع بعض الشركات الأمريكية والبريطانية، وكسبت الجولة النهائية. ولا شك في أن فيلبي لعب دورًا مهمًا لحساب الأمريكيين، كما كانت شركة استندارد أكثر مرونة من غيرها من الشركات، وخاصة حين أبدت استعدادها لتسديد ديون الملك مقابل الحصول على الامتياز. وبالفعل قدمت الشركة قرضًا قيمته 50،000 جنيهًا ذهبًا، ساهم هذا المبلغ مساهمة إيجابية في إنعاش أحوال المملكة المالية، وربما استخدم في

[284] Jeddah Report, July 1933, loc. cit .

[285] Jeddah Report, Nov.1933, loc. cit.

[286] انظر: جمال محمود حجر, المصالح الأمريكية في العراق وغرب الخليج العربي (رسالة ماجستير غير منشورة, كلية الآداب جامعة الإسكندرية 1975) الفصل السابع.

الاستعداد للحرب مع اليمن. وإلى جانب هذا القرض كان على الشركة أيضًا أن تقدم للملك إيجارًا سنويًا قدره 5،000 جنيهًا ذهبًا. وهذا يعني أن السيولة النقدية بدأت تجري في يدي الملك. ولذلك يعتبر عام 1933 بداية إطلالة جديدة على عهد جديد، كانت بدايته نهاية لعهد المملكة بالأزمات المالية. بل كانت بدايته هي نواة حالة الثراء الذي تعيشه المملكة العربية السعودية الآن.

المصادروالمراجع

أولا: وثائق الأرشيف البريطاني غير المنشورة:

- Rendel, G., Memo. on: "Hejazi Govt.'s request for financial assistance from Messrs. Gellatly-Hankey and Co.". 26 Aug. 1929, E4281/4281/25, F.O. 371/137.
- Bond to Henderson, 22 Sept. 1929, E 5410/2322/91, F.O. 371/13738.
- Henderson to Hope-Gill, 7 Aug. 1931, E 3931/2064/25, F.O. 371/15299.
- Jeddah Report, January 1929, E 1028/94/91, F.O. 371/13728.
- Jeddah Report, July 1929, E 4713/94/91, F.O. 371/13728.
- Jeddah Report, Aug. 1929, E 5411/94/91, F.O. 371/13728
- Jeddah Report, Sept. 1929, E 6006/94/91, F.O. 371/13728.
- Jeddah Report, Oct. 1929, E 6289/94/91, F.O. 371/13728.
- Jeddah Report, Nov. 1929, E 6790/94/91, F.O. 371/13728.
- Jeddah Report، Dec. 1929، E 871/92/91، F.O. 371/14460.
- Jeddah Report, March 1930, E 2280/92/91, F.O. 371/14460.
- Jeddah Report, April 1930, E 3036/92/91, F.O. 371/14460.
- Jeddah Report, May 1930, E 3605 / 92 / 91, F. O. 371 / 14460.
- Jeddah Report, July and Aug. 1930, E 5396/92/91, F.O. 371/14460.
- Jeddah Report, Sept., Oct. and Nov. 1930, E 81/81/25, F.O. 371/15289.
- Jeddah Report, Dec. 1930, E 528/81/25, F.O. 371/15289.
- Jeddah Report, Jan. 1931, E 2221/81/25, F.O. 371/15289.
- Jeddah Report, Feb. 1931, E 2221/81/25, F.O. 371/15289.
- Jeddah Report, March 1931, E 3462/81/25, F.O. 371/15289

- Jeddah Report, April 1931, E 3462/81/25, F.O. 371/15289
- Jeddah Report, May 1931, E 4180/81/25, F.O. 371/15289.
- Jeddah Report, June 1931, E 4180/81/25, F.O. 371/15289.
- Jeddah Report, July. 1931, E 5343/81/25, F.O. 371/15289
- Jeddah Report, Aug. 1931, E 5343/81/25, F.O. 371/15289
- Jeddah Report, Sept. 1931, E 6209/81/25, F.O. 371/15289
- Jeddah Report, Oct. 1931, E 6209/81/25, F.O. 371/15289
- Jeddah Report, Jan. 1932, E 2304/1197/25, F.O. 371/16042.
- Jeddah Report, Feb. 1932, E 2304/1197/25, F.O. 371/16042.
- Jeddah Report, March1932, E 2304/1197/25, F.O. 371/16042.
- Jeddah Report, April 1932, E 3214/1197/25, F.O. 371/16024.
- Jeddah Report, May 1932, E 3903/1197/25, F.O. 371/16024.
- Jeddah Report, June 1932, E 3903/1197/25, F.O. 371/16024.
- Jeddah Report, July 1932, E 4944/1197/25 F.O. 371/16024.
- Jeddah Report, Aug. 1932, E 4944/1197/25 F.O. 371/16024.
- Jeddah Report, Sept. 1932, F.O. 371/16875.
- Jeddah Report, Oct. 1932, F.O. 371/16875.
- Jeddah Report, Nov. 1932, E 902/902/25, F.O. 371/16875.
- Jeddah Report, Dec. 1932, E 902/902/25, F.O. 371/16875.
- Jeddah Report, Jan. 1933, E 1155/902/25, F.O. 371/16875.
- Jeddah Report, Feb. 1933, E 1495/902/25, F.O. 371/16875
- Jeddah Report, March 1933, E 2293/902/25, F.O. 371/16875 .

- Jeddah Report, April 1933, E 2839 /902/25, F.O. 371/16875.
- Jeddah Report, May 1933, E 3469/902/25, F.O. 371/16875
- Jeddah Report, June 1933 , E 3963/902/25, F.O. 371/16875
- Jeddah Report, July 1933, E 4921/902/25, F.O. 371/16875
- Jeddah Report, Aug. 1933, E 5724/902/25, F.O. 371/16875
- Jeddah Report, Oct. 1933, E 7249/902/25, F.O. 371/16875
- F.O. to Ryan, 30 June 1931, E 3233/2064/25, F.O. 371/15299
- Hope-Gill to Henderson, 30 July 1931, E 4266/2064/25, F.O. 371/15299
- Conversation between H. Wahba and G. Rendel, 21 July 1931, E4298/2064/25, F.O. 371/15299; Henderson to Hope-Gill, 7 Aug. 1931.
- Conversation between H. Wahba and G. Rendel, 4 Sept. 1931, E4298/2064/25, F.O. 371/15299
- F.O. to Hope-Gill, 10 Sept. 1931.
- Hope -Gill to the Marquess of Reading, 30 Sept. 1931, E5141/1600/25, F.O. 371/15298.
- Ryan, Sir A., to Henderson, 6 March 1931, E 1600/1600/25, F.O. 371/15298.
- Hope-Gill to Sir John Simon, 11 May 1932,E 2815/62/25, F.O. 371/16012.
- Ryan to Henderson, 28 May 1931, E 3267/1600/25, F.O. 371/15298.
- Ryan, Sir A., to Henderson, 9 June 1931, E 3463/1600/25, F.O. 371/15298.

- Ryan to Henderson, 1 July 1931, E 3889/2064/25, F.O. 371/15299.
- Ryan to Henderson, 12 July 1931, E 4166/1600/25, F.O. 371/15298.
- Ryan to Henderson, 14 July 1931, E 4172/2064/25, F.O. 371/15299 .
- Ryan to F.O., 19 June 1931, E 3233/2064/25, F.O. 371/15299.
- Ryan to Henderson, 20 June 1931, E 5342/2237/25, F.O. 371/15299.
- Ryan to Henderson, 20 June 1931, E 5342/2237/25, F.O. 371/15299, Conversation between Sir Andrew Ryan and Fuad Bey Hamza 16 June 1931, Enclosure II.
- Ryan to Henderson, 20 June 1931, E 5342/2237/25, F.O. 371/15299, Record of Audiences with Ibn Saud on 14 and 17 June 1931. Enclosure III.
- Ryan to Sir John Simon, 29 Dec. 1931, E 166/62/25, F.O. 371/16012.
- Ryan, Andrew, Memorandum on the situation in the Hejaz and its effects on H.M.G., 23 Feb. 1932 E 1010/640/25, F.O. 371/16022.
- Ryan to F. O., 1 Aug. 1932, E 3866/62/25, F.O. 371/16012.
- Ryan to Simon, 18 May 1935, E 3607/3607/25, F.O. 371/19019
- Record of 3rd meeting with the Hejaz – Nejd Delegation, held at the Foreign Office, 13 May 1932, E 2404/1494/25, F. O. 371/16026.
- Hope -Gill to Henderson, 30 July 1931, E 4266/2064/25, F.O. 371/15299.
- Hope -Gill to the Marquess of Reading, 29 Aug. 1931, E4677/2064/25, F.O. 371/15299.

- Hope - Gill to the Marquess of Reading, 30 Sept. 1931, E5141/1600/25, F.O. 371/15298.
- Hope - Gill to the Marquess of Reading, 2 Nov. 1931, E5799/2064/25, F.O. 371/15299.
- Hope - Gill to Sir John Simon, 17 Nov 1931, E 6007/2064/25, F.O, 371/15299.

ثانيا: الأوراق الخاصة غير المنشورة:

- Ryan, Sir Andrew, "Conclusion of article written by Ismail Ghuznavi during 1932 Pilgrimagre season for publication in India". Private papers of Sir Andrew Ryan, St. Anthony's Collage, University of Oxford, Box VI, file 8.
- Philby to Storrs, R., 25 March 1930, Philby Private Papers, St. Anthony's College , Oxford University, Box XVI, file 4
- Philby to Dalton, 14 April 1930, Philby Private Papers, St. Anthony's College, Oxford University, Box XVI, file 1.
- Rendel, G., "Bushire and Bahrain ". Rendel Private Papers، St. Anthony's College، Oxford University، Box XII، file 7.

ثالثا: دراسات غير منشورة:

- جمال محمود حجر, المصالح الأمريكية في العراق وغرب الخليج العربي (رسالة ماجستير غير منشورة, كلية الآداب جامعة الإسكندرية 1975)

- Hagar, G.M., Britain Her Middle East Mandates and the Emergence of Saudi Arabia, 1926 –1932 (unpublished Ph.D. thesis, University of Keele 1981)

رابعا: بحوث ودراسات منشورة:

- جمال محمود حجر، "الآثار السلبية للسياسة الغربية في شمال الجزيرة العربية"، مجلة *الدارة*، العدد 1، السنة 11 (1985)
- جمال محمود حجر، " إنهاء الملك عبد العزيز للامتيازات الأجنبية في الحجاز"، مجلة: *الدارة*، العدد1،السنة 10 (1985).
- جمال محمود حجر، "نحو تنظيم الإدارة البريطانية في الشرق الأوسط على ضوء مشروع جور لعام 1920، دراسة تحليلية"، في كتاب المؤلف، *القوى الكبرى والشرق الأوسط* (الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1987)
- جمال محمود حجر، "تبادل التمثيل الدبلوماسي البريطاني السعودي 1929-1930"، *حولية كلية الإنسانيات والعلوم الاجتماعية*، جامعة قطر، العدد 12 (1989).
- جمال محمود حجر, "الحجاز في الفكر السياسي لمسلمي الهند 1924- 1926"، *مجلة كلية الآداب، جامعة الإسكندرية*، العدد الذهبي (1992).
- جمال محمود حجر, "سياسة بريطانيا في الجزيرة العربية 1919- 1926"، مجلة *الدارة* السعودية، العدد 2، السنة 29 (2003)
- جمال محمود حجر، "مصر والأردن وحركة ابن رفادة مايو- يوليو 1932"، إصدارات *مجلة كلية الآداب جامعة الإسكندرية*، رقم 29 (2003)

- جمال محمود حجر، "زيارة الأمير فيصل بن عبد العزيز الرسمية لإنجلترا عام 1926"، في كتاب: *الملك فيصل بن عبد العزيز آل سعود- بحوث ودراسات* (الرياض، دارة الملك عبد العزيز، 2008).
- جمال محمود حجر، "أصول فكرة تقسيم فلسطين وموقف مصر منها"، *موسوعة مصر والقضية الفلسطينية* (القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة، 2013)، المجلد 2.
- جمال محمود حجر، *الحجاز في استراتيجية الدعاية السوفيتية 1924- 1938* (مركز التاريخ العربي للنشر، 2019)
- جمال محمود حجر، "الريال العربي السعودي في الأزمة المالية العالمية 1929-1932"، مجلة *رواق التاريخ والتراث*، العدد صفر.
- جمال محمود حجر, "تدهور العلاقات البريطانية السعودية 1932"، (قيد النشر).
- عبد الرحمن بن سعد العرابي، *عبد الله السليمان الحمدان.. سيرة وتاريخ*، (شركة تارة الدولية، 2018)
- عبد العزيز الدوري، *مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي* (بيروت، 1982)
- فؤاد حمزة، *البلاد العربية السعودية* (الرياض، مكتبة النصر الحديثة، 1936)
- كارل تويتشل، *المملكة العربية السعودية*، ترجمة شكيب الأموي (القاهرة، 1955)
- محمد المانع، *توحيد المملكة العربية السعودية*، ترجمة عبد الله الصالح العثيمين (الرياض، 1982)

- Bill, J.A. and Leiden, C., *The Middle East Politics and Power* (U.S.A. 1976).
- Howard, H., *The King-Crane Commission*, (Beirut 1963)
- Long, D.E., *Saudi Arabia, The Washington Papers*, No. 39
- Maulen, D. Van der, *The Wells of Ibn Saud*, (London, 1959)
- Monroe, E., *Philby of Arabia* (London 1973)
- Philby, , St.J., *Arabian Jubillee* (London 1951)
- Philby, , St.J., *Saudi Arabia* (London, 1933)
- Rendel, G., *The Sword and the Olive* (London)
- Mejcher, H., "Saudi Arabia's Relationship with Germany under King Abd Al – Aziz",.1986 مجلة *الدارة*, العدد 2, السنة 12, سبتمبر
- Twitchell, C., *Saudi – Arabia, with an account of the development of its natural resources*, (Princeton University, 1958)
- Wilson, R, "The Evolution of the Saudi Arabia Banking System and its relation with Bahrain" cited in: *State, Society and Economy in Saudi Arabia*, ed. by: Niblock, T., (London 1982)

خامسا: دوريات:

- *أم القرى*، 30 يناير 1931.
- *أم القرى*، 5 يونيه 1931.
- *أم القرى*، 12 نوفمبر 1931.
- *أم القرى*، 20 نوفمبر 1931.
- *أم القرى*، 4 ديسمبر 1931.

- *أم القرى*، 15 يناير 1932.

- *History today*, vol. 35 (Feb. 1985)

الفهرس